تمّ نشرُ هذَا الكِتاب ضِمْن سِلسِلة
توصيل المعرفـة

الطبعة الأولى 1987
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1987/482

تقديم

وأخيرا جاء سوسير (1) فاتخذ الدرس اللساني منحى جديدا ...
في اللسانيات العامة سنة 1916 على يد كل من شارل بالي Charles Bally ...
Albert Sechehaye. وهكذا نُقل كتابه الى اليابانية سنة 1928 ، ثم إلى ...
1931 ، وإلى الروسية سنة 1933 ، والاسبانية سنة 1945 ، وإلى الانجليزيه
1959 ، والبولونية سنة 1961 ، والهنغارية والايطالية سنة 1967 (2).

ولقد كان لأفكار سوسير اللسانية تأثير واسع ومتنوع على حلقة براغ اللسانية وحلقة كوبنهاجن ، وفي روسيا على يد سيرج كارسيفسكي Serge Karcevsky الذي نشر افكار سوسير ، غداة الثورة ، بجامعة موسكو ، وفي أمريكا على يد بلومفيلد الذي كتب عرضا عن دروس في اللسانيات العامة سنة 1924 قائلا عن سوسير : «لقد أمدنا بالأساس المنهجي لعلم اللغة الانسانية» (3).

ولأن أفكار سوسير تؤسس نموذجا معرفيا جديدا ، فقد امتد تأثيرها الى مختلف العلوم الانسانية من انثروبولوجيا وفلسفة وتحليل نفسي وأدب.. الخ.

وما ذلك إلا لأن اللسانيات أصبحت تنزع نحو الرشد والنضج بفضل الأسس النظرية والمنهجية التي بلورها سوسير.

فكانت نشأة البنيوية وكان أن امتدت سلطتها لتشمل كل المجالات المعرفية ، وكانت اللسانيات ، كما حدد معالمها الأساسية سوسير ، هي النبع الذي يغترف منه كل الباحثين المتعددي الاهتمامات. لقد أصبحت اللسانيات تحتل موقعا مركزيا داخل العلوم الانسانية الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التحليلي ومعجمها المفهومي. فكان أن امتلأت الكتابات غير اللسانية بمصطلحات لسانية مثل : النسق Système والبنية (Structure ،

(1) Ducrot. Le Structuralisme en linguistique. P. 35.
(2) G. Mounin. Saussure. P. 75
(3) Cité par Benveniste. Problèmes de linguistique générale. 1. p. 43.

التعارض Opposition ، التزامنية Synchronie ، الدليل Signe ، الدال Signifiant ، المدلول Signifié ، التضايف Corrélation ، سيميائيات Sémiologie ، لسان Langue ، كلام Parole ، مركب Syntagme ، ترابط association (استبدال) paradigme (4).

لم يعد هناك أي مُسوِّغ لتجاهل سوسير، ولتجاهل اللسانيات. فلا أحد من اللسانيين وعلماء الانثروبولوجيا والمحللين النفسانيين المشهورين لا يحيل، بشكل او بآخر، على أعماله. فحتى أولئك الذين اعتبروه متجاوزا يستخدمون في أعمالهم الخاصة إشكالية مدينة إلى سوسير بشكل كبير (5). تقول ج . كريستيفا : «إن اللسانيات المعاصرة كلها تخضع للأسس السوسيرية» (6). فلا لسانيات بدون تمثل هذه الأسس واستيعابها، ولا نماذج لسانية أخرى بدون الانطلاق من «النموذج» السوسيري. ذلك أن سوسير يشكل، بشكل مباشر أو غير مباشر، محك كل المدارس اللسانية الراهنة (7). فسوسير، وإن كان قد اختار الدراسة المحايثة للسان، انتقد العديد من جهات النظر المختلفة، فكان بذلك اللساني الأول الذي مهّد لظهور مدارس لسانية أخرى نشأت في قلب الهموم اللسانية التي عايشها في دروسه.

فرغم التطورات الكبيرة التي شهدتها اللسانيات منذ سوسير، فإن عمله يبقى ذا قيمة لا تنكر، إذ لا تزال مجموعة من الاشكاليات التي أثارها راهنة وغير محسوم في أمرها حسما نهائيا. وفضلا عن ذلك، ورغم دقة المناهج اللسانية وصرامتها، فإنه يمكن القول إن أي شيء لم يجد حله النهائي مع أي عمل من الأعمال اللسانية الرائدة. أيعود ذلك إلى كون الثورات اللسانية ثورات داخلية لا تعمل إلا على تغيير تحالفات اللسانيات مع سائر العلوم ؟ (8)، أم يعود إلى غنى الممارسة اللسانية وتعقيدها وقبولها لمقاربات مختلفة ؟، أم يعود إلى المنطلقات الفكرية والفلسفية التي يصدر عنها كل اتجاه لساني ؟، أم يعود إلى كل ذلك وإلى غيره ؟.

وإذا كان سوسير لم يغلق الباب أمام أية مقاربة أخرى للظاهرة اللسانية باعتبار أن شاغله الأساسي كان يتمحور حول وضع أسس علمية صارمة وأولية لدراسة الظاهرة اللغوية في جانب منها قبل معالجة الجوانب الأخرى، أي ضبط الأدوات المفهومية وإحكام صنعتها مما جعل بنفنيست يعتبره «إنسان الأسس» (9) ذلك لأنه وعى تعددية اللغة وفهم أنها تغطي

(4) ينظر الى مؤلفات ليفي ستروس وبارط ولاكان وغيرهم.

(5) Ph. Rivière et L.Danchin. Linguistique et culture nouvelle. P.31

(6) Cité par Carol Sanders. Lire aujourd'hui : Cours de linguistique générale. P.3

(7) F. Gadet et M.Pêcheux. La langue introuvable P.52

(8) نفس المرجع السابق. ص 12

(9) نفس المرجع السابق ذكره. ص 33

موضوعات متعددة لا موضوعا واحدا (10). ولعل هذا ينبهنا على ضرورة تجنب تفضيل المظاهر المنهاجية للسانيات على حساب المقاربة النظرية الصرف التي تهدف الى تعريف نمط إنتاج المفاهيم وتناسلها. ذلك أن وضعا كهذا يؤدي، أحيانا إلى الاكتفاء بالتمكن التبسيطي من المشاكل اللسانية كما لاحظ ذلك شيس (11) الذي اعتبر «العودة إلى سوسير» بمثابة متطلب نظري من أجل تطوير اللسانيات هنا والآن (12). فلا مجال للاستغناء عن النظرية في العلم.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن هاته «العودة» كفيلة بتجنب النزعات التبسيطية والاختزالية واستعادة كتاب **دروس في اللسانيات العامة** لثرائه النظري الذي غالبا ما عملت النزعة الاختزالية المنهاجية والبيداغوجية للسانيات البنيوية على إفقاره باختزال هاته الدروس إلى قائمة من المفاهيم ومن الأزواج التعارضية المنتزعة من سياقها ومن النسقية المفهومية التي تؤطرها (13).

فلا مفر، إذن، من إعادة قراءة كتاب **دروس في اللسانيات العامة** بغية إغناء النظريات اللسانية المعاصرة والمساهمة في رسم آفاقها المستقبلية وفق نظرة تعطي للنظرية مكانتها الضرورية مادام موضوع أي علم موضوعا معرفيا.

وعلى صعيد وطننا العربي، لم يتم نقل دروس في اللسانيات العامة إلى العربية إلا في بداية الثمانينات في عدة ترجمات : عراقية ولبنانية ومصرية وتونسية (14)، أي بعد حوالي سبعين سنة من نشره على يد بالي وسيشهاي، وإن نشرت منه، قبل ذلك، شذرات هنا وهناك. ولهذا التأخير (والتأخر الثقافي) دلالته العميقة. فلقد عشنا بلا «مفاتيح» لسانية طوال هذه المدة وإن كانت كتاباتنا اللسانية وغير اللسانية لا تخلو من إشارات إلى مفاهيم سوسيرية ومن توظيف لها بل ومن «انتقاد» لبعضها مدشنة بذلك عصر «التجاوز» التبسيطي في جزء هام منها.

وإذا كان بعض اللسانيين الأوربيين، كما سلف الذكر، قد لاحظوا تبسيط الفكر السوسيري واختزاله من قبل أعلام اللسانيات البنيوية، فما الحال التي سيكون عليها هذا الفكر في وطننا العربي ؟ خاصة وأن هذا الفكر قد تم إنتاجه في محيط ثقافي مغاير لمحيطنا الثقافي، وأن معالمه تستند إلى خلفية (بل خلفيات) فلسفية ومعرفية (علم الاجتماع

(10) Ju. D.Apresjan; Eléments sur les idées et les méthodes de la linguistique structurale Contemporaine. P: 25.

(11) Synchronie/Diachronie : Méthodologie et théorie linguistique in langages 49. note 2. P. 92

(12) نفسه ص 91

(13) نفسه. نفس الصفحة.

(14) ولعل هذا التعدد يدل على أن أية ترجمة من هذه الترجمات لم تحظ بالقبول.

الدوركهايمي، علم النفس الترابطي، علم الاقتصاد عند باريطو Pareto وفالْطْراس Waltras.. الخ) تتسم بالعقلانية والموضوعية والعلمانية. ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار على مصطلحات موحدة الشيء الذي نتج عنه المزيد من البلبلة نظرا لجدة المصطلحات وجدة المفاهيم، بل وأساسا جدة النظرية. ولعل هذا ما يفسر تعدد الترجمات العربية لكتاب **دروس في اللسانيات العامة**. ومن جهة ثانية، لم يكن بوسع عمل سوسير أن يُسْتَوْعَبَ الاستيعاب المطلوب مالم تسنده شروح وإضافات مثل ذلك العمل الجبار الذي قام به روبير كوديل Robet Godel (15).

وأخيرا، لعل هذا العمل، بما أوتي من نجاح ومن ثغرات، ينضاف إلى مجهودات إخواني أساتذة اللسانيات في سبيل بناء نهضة لسانية عربية وثقافية جديدة لا تتوقف عن مساءلة كل الوقائع طبيعية كانت أم إنسانية.

حنون مبارك

فاس في 1986.7.30

(15) Les Sources manuscrites...

الفصل الأول

الخطوة الاولى نحو تحديد الموضوع : من التاريخ إلى المادة.

1 ـــ تأريخ أم تقويم ؟

لا جدال في أن سوسير هو أب اللسانيات المعاصرة. فهو اللساني الذي أعاد تنظيم دراسة اللغة وفق تصور جديد. لقد أحدث صاحب كتاب **دروس في اللسانيات العامة** أنموذجا Paradigme (1) غيَّر به أنموذجا سابقا عليه، فكان أن خلق، بذلك، نظرية متماسكة صاغت موضوع هذا العلم ومنهجه. ويتمثل الأنموذج السوسيري في المحايثة Immanence والنسقية Systématisation. وقد حدد هذا الأنموذج الأهداف العامة للسانيات، كما حدد نظرية البحث العلمي ومنهجه اعتمادا على مبادىء بدت، آنذاك، صالحة ومقبولة في عمومها.

وتكمن الثورة العلمية التي أحدثها سوسير في اللسانيات بالمقارنة مع ما كانت عليه قبله. فقد اتسمت لسانيات القرن التاسع عشر بتفسير تاريخي للوقائع اللسانية وتفسير مقارن لها. ومن شأن المقارنة أن توفر للدارس مواد لتأريخ الألسنة وأن تكشف عن فعل القوانين التي أمدت الألسنةَ ذات الأصل الواحد بأشكال مختلفة.

وقد أفادت الدراسة اللسانية المقارنة والتاريخية من التقدم الهائل الذي عاشته العلوم الطبيعية بحيث اضطرت اللسانيات إلى أن تستعير من هذه العلوم مجموعة من المفاهيم والتصورات والمناهج حتى أضحت العناصر اللسانية عناصر طبيعية وأصبح اللسان جهازا عضويا لا فائدة ترجى منه ماعدا كونه وسيطا يمكّن الدارس من العودة إلى الأصل (اللغة ـــ الأصل) انطلاقا من تفتيت اللسان وانتهاء بإعادة بنائه بناء اعتباطيا. وهكذا، فإن هوية الألسنة المعاصرة تتحدد بأصولها.

(1) انظر Kuhn : الفصل الأول من كتابه : .La structure des révolutions scientifiques

وقد كانت لمثل هذا التصور نتيجتان متناقضتان : أولاهما ، العمل على تخليص اللسانيات من النظرة اللاهوتية الميتافيزيقية التي طالما تحكمت في البحث في أصل الألسنة وتعويضها بالبحث العلمي المعتمد على الملاحظة والاختبار ؛ ثانيهما ، الحكم على اللسانيات بأن تكون مقارنة وتاريخية لا غير.

ضد مثل هذا التصور قام سوسير. إلا أنَّ الأنموذج السائد في القرن التاسع عشر شهد أزمة من داخله تجلت في ما يلي :

1 ــ تم تمييز علم اللغة عن فقه اللغة (الفيلولوجيا) وعن فلسفة اللغة ، فأصبحت لسانيات القرن التاسع عشر بمثابة مقاربة للسان إذ تدرس الدلائل اللسانية كأشكال وظيفية خاضعة لنسق معين (2).

2 ــ تطليق خطاب علم الاحاثة Paléontologie والتاريخ الطبيعي مع النحاة الجدد والارتكاز على خطاب التاريخ وعلم النفس والفلسفة الوضعية.

فكان من نتائج ذلك حسب ديلبروك Delbrück تبني «ممارسة واقعية» و «تطليق بقايا الرومانسية والنزعة الشلايشرية» (نسبة إلى شلايشر Schleicher) و «سن حقوق الانسان المتكلم» (3). وصار اللسان حقلا مركبًا مفتوحا على استراتيجية المتكلمين ، ووازى ذلك الانطلاق من «المعلوم» و «الواقع» و «الحاضر» أي من اللسان المتكلم به. كما دعا النحاة الجدد إلى ضرورة إيجاد مرحلة سانكرونية كي تكون العودة إلى الماضي عودة مأمونة النتائج.

انطلاقا من هذه الرجّات التي افرزتها لسانيات القرن التاسع عشر ، نهض سوسير ليعيد بناء اللسانيات. وفي هذا السياق ، يصح القول إن اللسانيات التي سيعمل صاحب كتاب **دروس في اللسانيات العامة** على إنشائها هي النحو المقارن (4). ذلك أن راسك rask وشليجل schlegel وكريم Grimm وخلفاءهم قد مهدوا الطريق لظهور البنيوية بحيث إن تصور اللسان كان يستلزم القدرة على تمييزه عمَّا ليس بذلك اللسان ، وخاصة تمييزه عن الألسنة الأخرى بواسطة ضبط شبكة التماثلات داخل حقل الاختلافات (5).

(2) انظر خصوصا لشلايشر في : André Jacob. Genése de la Pensée linguistique. P . 120 — 123.

(3) in P. Caussat. la querelle et les enjeux des lois phonétiques : une visite aux néo-grammairiens. langages 49, P.24 — 25.

(4) انظر : J-C. Milner, l'amour de la langue. P.50

وانظر أيضا Pierre Demarolle. Idéologie et problémes sociaux : La place de la linguistique historique in Sylvain Auroux et autres, Matériaux pour une histoire des théories linguistiques.

(5) Alain Rey. Du discours à l'histoire... in langue française, 15, P.107.

إن سوسير ، إذا كان قد أحدث «قطيعة ابيستيمولوجية» مع التراث اللغوي السابق ، فإن قطيعته تلك تبقى في جوهرها عبارة عن «استمرارية» (6). وبذلك يكون أب اللسانيات المعاصرة نتاجا لتراث فكري لساني سابق لا يمكن اختزاله إلى اللسانيات المقارنة وحدها. ولهذا السبب اشترطت محاولة تأسيس اللسانيات المعاصرة جرد الفكر اللغوي السابق وتمحيصه وتحديد سماته وفرز عطاءاته الايجابية وسقطاته على مستوى المرتكزات المعرفية وعلى مستوى الموضوع والمنهج.

إن تأسيس هذا العلم يتطلب ، ولا شك ، مقدمة تقويمية لكل الجهود اللغوية السابقة ، لأن هذا العلم الجديد ينبغي أن تتوفر فيه مشروعيته ومشروعية تأسيسه في حقل العلوم الانسانية حتى يكون شرعي النشأة على المستوى المعرفي.

فكانت الصورة التي رسمها عن تاريخ اللسانيات تستهدف تطوير دراسة اللغة بما في ذلك من رفض لما اكتنفته من السمات غير العلمية ومن تحويل للمفاهيم لأن الأمر يستوجب إعادة النظر في تحديد العلم اللساني. وبناء على ذلك ، لم يكن تأريخه للفكر اللغوي السابق تعدادا للنظريات السالفة ونقلا لها ، وإنما كان عودة تقويمية تتوخى بناء الماضي اعتمادا على المشاكل النظرية والمنهجية التي يطرحها حاضر هذا العلم.

ضمن إطار هذه الهموم المعرفية ، يتموضع استعراض سوسير لمراحل العلم الذي تَشَكَّلَ حول وقائع اللسان. فكان افتتاحه لدروسه بهذا العمل التأريخي يكتسي ، وهو يستحضر التأريخ ، طبيعة تقويمية نقدية لـ «موضوع» هذا «العلم» ، و لـ «منهجه» ، ولمجموعة من المبادىء والمفاهيم التي تبلورت طوال هذه المراحل التاريخية. ويتوخى سوسير من ذلك تحديد «موضوعات» مراحل هذا «العلم» و «مناهجه» و «مبادئه» و «مفاهيمه» كي يتسنى له اكتشاف «موضوع جديد» و «منهج جديد» ، وكي يتاح له إنتاج «مفاهيم جديدة» ووضع «مبادىء جديدة» ، وبالتالي تعريف هذا العلم الجديد.

ويجدر بنا ، في هذا السياق ، القول إن تعريفه للسانيات قد ارتكز على هذا المنطلق النقدي بما يعنيه ذلك من استيعاب للفكر اللغوي السابق وتجاوز له في ذات الوقت.

لقد تشكل ماضي اللسانيات ، في نظر سوسير ، حول وقائع اللسان ، ومَرَّ بمراحل ثلاث متعاقبة لم يكن يعرف خلالها موضوعه الوحيد والحقيقي (7). وفي هذا الحكم إقرار بأن هذا «العلم» طوال مراحله الثلاثة ، قد كان يجهل موضوعه إذ كان عبارة عن «موضوعات» متعددة وكاذبة.

ويحق القول ، اعتمادا على هذا الحكم النظري ، أن كل مرحلة من هاته المراحل الثلاثة كانت تشكل بذاتها «علما». فالموضوع يختلف من مرحلة إلى أخرى ، والمنهج يتغير بحسب

(6) Normand. Saussure : un moment dans une histoire. langages, 49, p. 3

(7) Saussure, Cours de linguistique générale P.13.

تغير الموضوع. ونفس الأمر يمكن قوله بخصوص المبادىء والمفاهيم. بل إن كل مرحلة قد درست «موضوعات» مختلفة. لهذا السبب، يصح أن نستنتج أن كل مرحلة كانت بمثابة «علوم» متداخلة متشابكة لأنها تأسست حول وقائع اللسان أي على هامشه.

فالمرحلة لا تعني حقبة تاريخية محددة، وإنما تعني مجالا معرفيا يشمل موضوعات متنوعة. كما لا تعني بداية مرحلةٍ تاليةٍ انتهاءَ المرحلة السابقة، وإنما هيمنة المرحلة التالية على السابقة، وإذن التعايش غير المتكافىء بين المراحل ـــ المجالات المذكورة.

ومراحل هذا «العلم» الثلاثة، كما استعرضها سوسير، هي :

1 ـــ النحو : كان هذا النوع من الدراسة قائما على المنطق وخاليا من أية نظرة علمية وغير منشغل باللسان ذاته. وإنما كانت الدراسة النحوية تستهدف، على وجه الخصوص، وضع قواعد من شأنها تمييز الأشكال الصائبة عن الأشكال الخاطئة. فهي ذات منحى معياري إذ لا تولي أية أهمية للملاحظة الصرف (8)، وترى أنه عليها أن تَسُنَّ قواعد بدل ملاحظة الوقائع (9). غير أنه لا مجال للمؤاخذة وجهة نظر النحاة بحيث تُبيِّنُ أعمالهم بوضوح نيتهم في القيام بوصف حالات états الألسنة. فبرنامجهم برنامج تزامني (= سانكروني). هكذا يتتبع نحو بور رويال Port - Royal، بأمانة، المحور الأفقي دون أن يحيد عنه لحظة. وإذا كان هذا المنهج سليما، فإن ذلك لا يعني أن تطبيقه قد كان سليما (10). صحيح أن النحو التقليدي ليس ذا طبيعة علمية، إلا أن منطلقه أقل عرضة للنقد، وموضوعه محدد بشكل أفضل (11).

يبدو، من الواضح، أن الهدف من إبراز سمات هذه المرحلة يكمن في محاولة سوسير تبيان أوجه الاختلاف بين النحو التقليدي واللسانيات أي استخلاص ما تتميز به الدراسة اللسانية.

إن اللسانيات تتعارض مع النحو في كونها تحصر اهتمامها في اللسان ذاته بعيدا عن أية ظلال منطقية، وفي كونها تنطلق من ملاحظة وقائع اللسان واصفة حالته ضمن أفق سانكروني.

2 ـــ الفيلولوجيا : ليس اللسان الموضوع الوحيد للفيلولوجيا التي ترمي، قبل كل شيء، إلى تحقيق النصوص وتأويلها والتعليق عليها. وكان من نتائج هذا النوع من الدراسة أن وجدت الفيلولوجيا نفسها تهتم أيضا بتاريخ الأدب وبالتقاليد والمؤسسات.

(8) نفسه ص 13
(9) نفسه ص 118
(10) نفسه. نفس الصفحة
(11) نفسه. نفس الصفحة.

وللفيلولوجيا منهج خاص تستخدمه وهو النقد (12) أما حينما تعتني الفيلولوجيا بالقضايا اللسانية، فإنها إنما تقوم بذلك من أجل المقارنة بين نصوص حقب مختلفة، ومن أجل تحديد اللغة الخاصة بكل مؤلف، وتفكيك الكتابات المحررة بألسنة قديمة وغامضة وتفسيرها. ولابد من التأكيد هنا أن النقد الفيلولوجي قد ظل أسير العلاقة باللغة المكتوبة متجاهلا بذلك اللسان الحي (13).

إن هذه المرحلة تلقي، بفضل سماتها، الكثير من الأضواء على الدراسة اللسانية : فموضوع اللسانيات موضوعٌ وحيد وهو اللسان لا غير. ومن ثمة فلا دخل لتاريخ الأدب، والتقاليد والمؤسسات في موضوع اللسانيات. أما بخصوص منهج اللسانيات فهو الوصف. وإذا ما لجأت اللسانيات إلى مقارنة الألسنة، فإن تلك المقارنة تتطلب البدء بوصف كل لسان على حدة، ثم الالتزام بمراحل موحدة غير متفاوتة. وإذا كانت اللسانيات تنطلق من ملاحظة الوقائع، فهي تعتمد على اللسان الحي كما تستعمله الذات المتكلمة.

3 ـــ النحو المقارن أو الفيلولوجيا المقارنة : برز هذا الاتجاه إلى الوجود حينما تم اكتشاف إمكان مقارنة الألسنة فيما بينها. وفي هذا الاطار، اعتقد فرانتز بوب Franz Bopp أنه من الممكن أن تشكل العلاقات بين الألسنة المتقاربة مادة لعلم مستقل. فعملية تسليط الضوء على لسانٍ بواسطة لسان آخر، وتفسير أشكال لسان بواسطة أشكالِ لسانٍ آخر، عملية لم يسبق لها أن تحققت من قبل (14).

وإذا كان لهذا الاتجاه الفضل في فتح حقل جديد وخصب، فإن هذا الاتجاه، مع ذلك، لم يتوصل إلى تشكيل العلم اللساني الحقيقي لكون هذه المدرسة لم تُعْنَ أبدا باكتشاف طبيعة الموضوع المدروس، خصوصا وأن أي علم، بدون هذا الاجراء الأولي، سيتعذر عليه بناء منهج خاص به.

ويكمن الخطأ الأول للنحو المقارن في كونه لم يتساءل عن الجدوى من هذا التقريب بين الألسنة، وعن الغاية المتوخاة من هذا العمل، وعن دلالة العلاقات التي يكشف عنها. ومعنى ذلك أن النحو المقارن كان مقارنا لا غير، بدل أن يكون تاريخيا (15). ومن المؤكد أن المقارنة شرط ضروري لأية إعادة بناء تاريخية. إلا أن المقارنة بمفردها لا قيمة لها لأنها لا تجعلنا نقف على نتائج يقينية. ولهذا السبب لم يتمكن المقارِنون منَ التوصل إلى أي استنتاج لأنهم انطلقوا في دراستهم لتطور لسانين من منطلق عالم النباتات في دراسته لنمو نَبْتَتَيْن. وقد حمل هذا المنهج المقارن الصرف معه مجموعة من المفاهيم الخاطئة التي لا تطابق أي شيء في الواقع،

(12) نفسه. ص 13
(13) نفسه ص 13 ـــ 14
(14) نفسه ص 14
(15) نفسه ص 16

والتي تعتبر مفاهيم غريبة عن الشروط الحقيقية لكل لغة. لذلك ولأن هذا النوع من اللسانيات قد وضع نفسه في زمنٍ غير محدودٍ ، فقد حكم على نفسه بألا يعرف على وجه التحديد ما الشيء الذي يتناوله بالدرس.

إلا أنّ هذه المرحلة ستتخذ وجهة أخرى منذ سنة 1870. هكذا يعتقد سوسير بأن مجموعة من العلماء قد أصبحت تتساءل عن شروط حياة الألسنة فأدركت أن المقابلات الموحَّدة بين هذه الألسنة ليست سوى مظهر من مظاهر الظاهرة اللسانية. وقد قادت هذه النظرة هؤلاء اللسانيين إلى اعتبار المقارنة وسيلة ومنهجا لاعادة بناء الألسنة ليس إلّا. وبذلك وُضِعت المقارنة في الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه. ويعود ذلك إلى اللسانيات التي نشأت عن دراسة الألسنة الرومانية والألسنة الجرمانية خاصة مع دييز Diez (16) ولقد ساهم هذا النوع من الدراسات ، بشكل خاص ، في اعتقاد سوسير ، في تقريب اللسانيات من موضوعها الحقيقي.

أما بخصوص النحاة الجدد ، ففضلهم يعود إلى كونهم قد وضعوا نتائج المقارنة ضمن أفق تاريخي. فوضعوا بذلك تسلسل الوقائع داخل نظامها الطبيعي. ومن جهة ثانية ، لم نَعُد ننظر معهم إلى اللسان كجهاز عضوي يتطور من تلقاء ذاته ، وإنما أصبحنا نراه كإنتاج للعقل الجمعي للجماعات اللسانية.

لقد كشفت لنا لسانيات القرن التاسع عشر عن الجانب التاريخي للسان ، كما أتاحت لنا التعرف على نظام جديد للوقائع. وتكمن خصوبة هذه الخلاصة النظرية في التعارض بين النظام التاريخي والنظام السكوني كتعارضٍ بين جهتين للنظر.

غير أن هذا التطور لا يسمح لسوسير بالقول إن النحو المقارن قد سلط الأضواء على مجموعة قضايا اللسان ومنها على وجه الخصوص طبيعته ، إذ كان هذا النحو يتوهم ألّا تفسير إلا التفسير التاريخي. ومن المعلوم أن هذا التفسير قد كان ، على الدوام ، محدودا وجزئيا.

إن هذا التأريخ ــ التقويم الذي بسطه سوسير يسمح لنا بالوقوف عند الخلاصات التالية :

1 ــ إن اللسانيات ليست هي النحو المقارن لأن موضوع اللسانيات أشمل وأعم من المقابلات التي ليست سوى مظهر من مظاهر الظاهرة اللسانية. وعلى صعيد المنهج ، ليست المقارنة بالنسبة للسانيات سوى وسيلة لا غير ، إلا أنها موضوعة ضمن أفق تاريخي.

2 ــ إن موضوع اللسانيات لا يوافق في شيء موضوعات العلوم الطبيعية. إن طبيعة اللسان تختلف وتتميز عن طبيعة «الأشياء» التي تقوم بدراستها العلوم الطبيعية. فهي تتطلب لمقاربتها نموذجاً مغايرا للنموذج الذي توفره هذه العلوم باعتبار اللسان ليس جهازا عضويا طبيعيا وإنما له خصوصيته وطبيعته المختلفة.

(16) فرانتز دييز Franz Diez صاحب كتاب. Grammtik des romanischen Spraches 1836 — 1844.

3 ــ إن اللسانيات لا تضع نفسها ضمن زمن غير محدودٍ ولا نهائي. إضافة إلى أنها تسعى الى تحديد «ذلك الشيء» الذي تنوي معالجته ضمن إطار زمني محدود ومحدد.

4 ــ إن اللسانيات هي النحو المقارن ذو الأفق التاريخي ، أو بالأحرى فالنحو المقارن ذو الأفق التاريخي نوعٌ من اللسانيات يدرس اللسان من وجهة نظر تاريخية. غير أن اللسانيات ليست ، في نفس الآن ، النحْو المقارن ، إذ يمكن دراسة اللسان من وجهة نظر وصفية سكونية. فاللسانيات ، بهذا المعنى ، تشتمل على منهجين متعارضين.

2 ــ المادة اللغوية واللسانيات

لقد فرضت تلك الوقفة التاريخية التقويمية على سوسير ــ والتي لم يكن بمقدوره الانفلات منها ــ أن يردف عمله التقويمي هذا ببعض الخلاصات النظرية والمنهجية بغية تمييز اللسانيات عن مختلف العلوم التي تتقاسم معها نفس المادة.

ولعلَّ أهم ما يمكن استنتاجه من «المراحل الثلاث» السابقة من التفكير اللغوي أن الدراسة قد انكبت على معالجة المادة. ولهذا السبب كان من الضروري ، بادىء ذي بدء ، تحديد المادة التي تغترف منها اللسانيات كي يتضح تمييز المادة عن الموضوع ، ومن ثمة التمييز بين اللسانيات وغيرها من العلوم.

تتكون مادة اللسانيات ، في نظر سوسير ، من كل تمظهرات اللغة الانسانية سواء تعلق الأمر بالشعوب المتوحشة أو بالشعوب المتحضرة ، بالعصور القديمة والكلاسيكية أم بعصور الانحطاط. ولا تنحصر تمظهرات اللغة في «اللغة المستقيمة» و «اللغة الجيدة» ، بل تشمل كل أشكال التعبير. ولأن اللغة في الغالب ، لا تؤخذ بالملاحظة ، فإن على اللساني أن يأخذ بعين الاعتبار النصوص المكتوبةإذ هي وحدها التي تمكنه من التعرف على لغات الماضي (17)

إن المادة ، إذن ، هي مجموع الوقائع المختلفة والمتضاربة والمتنافرة ، وهي وقائع ذات طبيعة متعددة. إنها المعطيات المادية الملموسة المدركة بشكل مباشر ، مادة من حيث تكونها وعناصر تكوينها ، ومن حيث مجالات استعمالها المتعددة. إنها التجليات والتحققات المختلفة باختلاف الافراد والفئات والجماعات اللسانية. وهي أيضا التجليات والتحققات المختلفة باختلاف المستوى الحضاري وباختلاف العصور. لذا تبدو المادة كتلة من الوقائع المتنافرة المتمفصلة. وبالنظر إلى طبيعتها تلك ، فإنه يبدو ألّا مفر من أن تنكب عليها علومٌ مختلفة ومتعددة.

(17) سوسير : المرجع السابق ذكره (نشير اليه لاحقا ب : د ل ع أو C L G) ص 20.

وبناء على مفهوم المادة، أو مفهوم المجال عند بيير ماشيري (18)، فإنه يصح القول إن العلوم التي شكلت المراحل الثلاث وأطرتها، قبل نشأة اللسانيات، لم تكن تهتم إلا بالمادة أو بالمجال الواقعي، أي بمجموعة من الوقائع المتنافرة، الشيء الذي سمح بتداخل جهات النظر المختلفة وتعايشها، بل وتضاربها. فالواقع، كما هو معطى، لا يمكنه أن يشكل في كلية عناصره غير المتآلفة شكلا معرفيا مادام الواقع نتاجا مباشرا خامّا وأوليا.

وإذا كانت المادة بالنسبة للسانيات هي الواقع اللغوي المعطى، فما المهمة التي ستتكفل بها اللسانيات مستقبلا ؟ أي ما موقف اللسانيات من هذه الكتلة المتنافرة من الوقائع ؟ وكيف يمكن للسانيات أن تؤسس نفسها وأن تتميز عن العلوم الأخرى التي تشاركها في دراسة نفس المادة ؟

يحصر سوسير مهمة اللسانيات في ثلاث نقط جوهرية هي :

1 — وصف كل الألسنة والتأريخ لها، ويعني ذلك القيام بتأريخ للعائلات اللسانية وإعادة بناء الألسنة الأصول لكل عائلة.

2 — البحث عن القوى الفاعلة بشكل دائم وكلي في كل الألسنة، واستنباط القوانين العامة التي يمكن أن نعيد إليها كل ظواهر التاريخ الخاصة.

3 — تمييز اللسانيات نفسها عن باقي العلوم وتحديدها لنفسها بنفسها (19).

ويهدف سوسير من هذه النقط الثلاث الى التمهيد لفصل اللسانيات عن غيرها من العلوم التي تتقاسم معها نفس المادة. وهذا التمهيد عبارة عن تنظيم أولي لهذه المادة، وهو تنظيم لا يتنكر لبعض إنجازات الفكر اللغوي السابق.

إن مهمة اللسانيات يُقْصَدُ منها هنا تحديد أهداف الدراسة اللسانية. وتبدأ هذه الأهداف من مشاغل الدرس اللساني في القرن التاسع عشر، تلك المشاغل التي كانت تتمحور حول تأريخ العائلات اللسانية وإعادة بناء اللسان الأصل لكل عائلة. وتفصحُ هذه النقطة عن أن اللسانيات السوسيرية امتدادٌ للسانيات القرن التاسع عشر، وذلك في استيعابها للجانب التاريخي كإنجاز معرفي كبير أفرزته اللسانيات التاريخية.

وثاني هذه الأهداف يتمثل في استنباط القوانين والقواعد العامة المشتركة بين مختلف الألسنة. وفي هذه النقطة تمثُّل لمنحى النحو العام الذي كان يسعى إلى بناء نظرية نحوية كلية لمختلف الألسنة، بما يعنيه ذلك من تجاوز للتفرد ولخصوصيات كل لسان على حدة، إذ الأمرُ يتعلق ببناء لسانيات عامة تدرسُ الظاهرة اللغوية ككل وتقف عند قواعدها الكلية مهما اختلفت الألسنة.

(18) Pierre Machery. Pour une théorie de la production littéraire. P.13

(19) C L G P.20

وثالث هذه الأهداف، ولعله الهدف الأكثر جوهرية، يتجسد في ضرورة تمييز اللسانيات عن العلوم المجاورة، وذلك بالعمل على تحديد ما يدخل ضمن موضوعها وما يعتبر غريبا عن هذا الموضوع، والعمل على تأسيس منهج متميز عن مناهج تلك العلوم، منهج قادر على تجلية القواعد الكلية والمشتركة بين الألسنة المختلفة.

إن الهدف الأسمى الذي ينشده سوسير هو الحرصُ على أن تضع اللسانيات ابيستيمولوجيتها الخاصة (20)، لأنها بصدد مناقشة الأسس التي تقوم عليها ومساءلتها. فمشروعية اللسانيات في الوجود تبقى رهينة بتأسيس هذه المساءلة المعرفية والأسس النظرية والمنهجية.

غير أن امتلاك أي عملٍ نقوم به والسيطرة عليه يتطلبان، في رأي سوسير، نوعاً من التجريد. وهذا النوع من التجريد ضروري كذلك بغية توضيح مشروعية العمل الذي نقوم به ومشروعية حقه في الوجود بالنظر إلى كل العلوم (21). ولا يعني هذا التجريدُ غيرَ النظر العقلي القادر على تمييز الأشياء والمصنوعات عن بعضها البعض.

فتحديد مشروعية اللسانيات يمر عبر تميزها عن باقي العلوم المجاورة. ومما لا شك فيه أن للسانيات علاقات وثيقة جدا بعلوم أخرى. وتُعير تلك العلوم للسانيات بعضا من معطياتها، كما تستعير بدورها بعضا من معطيات اللسانيات (22). والتأكيد على هذه العلاقات ينبه على أن اللسانيات و «العلوم الأخرى» تغترف كلها من معين واحد هو اللغة الانسانية باعتبارها وقائع متنافرة ومختلفة. لكن هذا التأكيد ينبه أيضا على أن التقاطع بين اللسانيات وهذه العلوم لا يقتصر على مستوى المادة الخام، وإنما يشمل أيضا ما يستفيده كل طرف من الطرف الآخر.

وبما أن تلك العلاقات وثيقة جدا، فإن الحدود الفاصلة بين اللسانيات وهذه العلوم لا تبدو واضحة جلية على الدوام (23)، ويتطلب هذا من سوسير توضيح الحدود والفواصل بين اللسانيات والعلوم التالية :

– يشكل اللسان بالنسبة للاثنوغرافيا والتاريخ القديم وثيقة يُستعان بها لا غير.

– تُعْنَى الانثروبولوجيا بالانسان من وجهة نظر النوع فيما تعتبر اللغة فعلا اجتماعيا (الانثروبولوجيا هنا كعلم بيولوجي).

– رغم أن اللغة فعل اجتماعي، فهي لا تدرج ضمن علم الاجتماع.

– رغم أن كل ما في اللسان ذو طبيعة نفسية، فإن علم اللسان لا يتوحد بعلم النفس الاجتماعي.

(20) René Amacker. Linguistique Saussurienne P.26.

(21) Tullio De Mauro in C L G note 59.

(22) C L G. P. 20.

(23) نفسه. ص 20 — 21

ـ لا تلتبس اللسانيات بالفيزيولوجيا (فيزيولوجيا الأصوات) اذ لا علاقة للسان بالطابع الصوتي للدليل اللساني.

نخلص من ذلك إلى أن اللسانيات تتميز عن هذه العلوم للأسباب التالية :

ـ إن اللسان بالنسبة للسانيات ليس وثيقة أو وسيلة يُتعرف من خلالها على أشياء أخرى. إن اللسانَ هدف وغاية، واللسانيات تدرسه لذاته لا لأي غرض آخر.

ـ إن اللسان فعلٌ اجتماعي.

ـ رغم الطبيعة الاجتماعية والنفسية للسان، فإن الجوهري في اللسان هو نسقه المتميز عن الظواهر الاجتماعية والنفسية الاخرى.

ـ إن الجوهري بالنسبة للسانِ لا صلة له بالطابع الصوتي والتحقق النطقي.

ـ إن موضوع اللسانيات هو اللسان لا غير، ومنهجها هو الوصف.

وأهم ما يثيرنا من التمييزات السابقة هو كون اللسانيات، بالنظر إلى العلوم المذكورة أعلاه، علم يدرسُ اللسان ولا شيء غير اللسان وذلك بهدف التعرف عليه في نسقه وقوانينه الداخلية. فالموضوع متميز عن موضوعات تلك العلوم، وَجِهَةُ النظر هاته طالما تم تغييبها لصالح زوايا نظر مختلفة ومتعددة.

إذن هناك موضوع لا يمكن لتلك العلوم أن تتناوله. وهنا تكمن مشروعية علم اللسانيات. ومن الواضح أن هذه المشروعية غير مكتملة العناصر مادام سوسير لم يحدد بعد مفهومه للسان.

وإذا كانت للعلوم الأخرى جدوى جلية وواضحة، فما جدوى اللسانيات وما الغاية منها كعلم مستقل ومنفصل عن هذه العلوم ؟ إن القضايا اللسانية قد شغلت كل من اهتم بالنصوص من مؤرخين وفيلولوجيين وغيرهم... كما أن للسانيات أهمية بالنسبة للثقافة العامة : إذ اللغة عاملٌ ذو أهمية كبرى بالنظر الى غيره في حياة الأفراد والمجتمعات (24).

لذا، فإنه من غير المقبول أن تبقى دراسة اللغة قضية تهم بعض المختصين لأنها، في الحقيقة، تشغل بال الجميع وإن كان اهتمامهم بها متفاوتا. غير أن المفارق للواقع هو نشأة العديد من الأفكار العابثة والمسبقات والأوهام في هذا المجال المعرفي. لكل ذلك، بات، قبل كل شيء، على اللساني فضح هذه الترهات وتبديدها (25).

كانت تلك وقفة ابيستيمولوجية حددت من خلالها اللسانيات ما يميزها ويفصلها عن العلوم المجاورة، فافترقت عنها حيث تلاقت معها. وحددت أيضا أرضيتها الداخلية الأولية حينما أشارت إلى طريقتها الخاصة في تناول اللسان.

(24) نفسه ص 21.

(25) نفسه ص 21 ــ 22.

الفصل الثاني

موضوع اللسانيات

1 ــ نحو تحديد موضوع اللسانيات

اللغة كلٌّ متنافر إذ تحتوي على «وقائع» شديدة الاختلاف والتباين. ولذلك كانت تدخل ضمن اهتمامات عدد من العلوم المختلفة. هذه العلوم كانت، إذن، تقتطع من مادة اللسانيات عدداً من الوقائع. فما الذي يتبقى منها للسانيات ؟ وكيف يمكن أن يكون للسانيات موضوع شامل وملموس بالنظر الى هذه الاقتطاعات ؟ وهل كل ما تم اقتطاعه قد افتقد الصلة باللسانيات ؟ وإذا كانت هذه الصلة لم تُفقد، فما طبيعة علاقة هذه «الاقتطاعات» باللسانيات ؟

هذه مجموعة من الأسئلة يختزلها سؤال سوسير التالي : ما الموضوع الشامل والملموس للسانيات ؟

1.1 ــ الظاهرة اللغوية والثنائيات

لقد شعر سوسير بأن موضوع اللسانيات يختلف عن موضوعات بعض العلوم. فموضوعات هذه العلوم معطاة سلفا، ويمكن النظر إليها، بعد ذلك، انطلاقا من جهات نظر مختلفة. وهذا ما لا يوجد له نظير في اللسانيات. ذلك أننا إذا ما تلفظنا بكلمة، فإن المُلاحِظ غير النبيه قد يتوهم أنه بإزاء موضوع لساني ملموس. إلا أن تحليلا دقيقا سيجلنا نعثر، على التوالي، على عدد من الأشياء الشديدة الاختلاف.

ويتوقف ذلك على الطريقة التي من خلالها نباشر تلك الكلمة. فإما أن نعتبرها متوالية من الأصوات أو تعبيرا عن فكرة أو لفظة تناسب لفظة في لسان آخر.

هذا النوع من التحليل أدى بسوسير إلى أن يستخلص أن جهة النظر هي التي تخلق الموضوع (1)، وألّا شيء يبرر أسبقية جهة نظر على جهات النظر الأخرى، كما أنه لاشيء يبرر أية جهة من جهات النظر تعلو على المتبقيات (2).

ويستخلص سوسير، من جهة ثانية، أن الظاهرة اللسانية تَمْثُل على الدوام، على شكل وجهين متناسبين ويستلزم وجود أحدهما وجود الآخر :

1 ــ فالمقاطع التي نتلفظ بها هي بمثابة انطباعات فيزيائية مدركة بواسطة الأذن. لكن وجود الأصوات مشروط بوجود الأعضاء المصوتة (= أعضاء النطق). فهناك إذن، تناسب بين مظهرين، الشيء الذي يستحيل معه، نتيجة لذلك، اختزال اللسان إلى الصوت، كما يستحيل انفكاك الصوت عن التقطيع الفموي. ويتعذر أيضا تحديد حركات الأعضاء المصوتة إذا ما جردناها عن الانطباع الفيزيائي ــ السمعي (3).

2 ــ ثم، هل الصوت هو العنصر المكون للغة ؟ إنه ليس كذلك، لأن الصوت ليس سوى أداة للفكرة ولا يمكنه أن يوجد في ذاته. فنحن، إذن، أمام تناسب جديد : فالصوت كوحدة مركبة فيزيائية ــ نطقية يشكل بدوره مع الفكرة وحدة مركبة فيزيولوجية وذهنية.

3 ــ للغة جانب فردي وجانب اجتماعي، ولا يمكن تصور أحدهما بمعزل عن الآخر.

4 ــ اللغة، في نفس الآن، نسقٌ مَوْضُوعٌ وتطور، ومؤسسة راهنة ونتاجُ ماضٍ. والعلاقة بينهما وثيقة جدا إلى حد يصعب معه الفصل بينهما (4).

يتبين مما سبق أن سوسير يقصد إلى أن موضوع اللسانيات ليس المعطى الحسي المباشر. فلابد، لذلك، من البحث عن منطلق آخر وهو جهة النظر. غير أننا، فيما يخص اللغة، نجد أنفسنا أمام وحدات مركبة أي أمام جهات نظر مختلفة ومتعددة ؛ وتتصف هذه الوحدات بالترابط فيما بينها. وهكذا، فتناولنا المسألة اللغوية من جانب واحد من الجوانب المذكورة أعلاه يدفعنا إلى الاقرار بأن الموضوع الشامل للسانيات ينفلت من بين أيدينا، إذ نواجه مأزقا نظريا ومنهجيا : فإما أن نعالج جانبا واحدا، وفي هذه الحالة قد لا ندرك الثنائيات المشار إليها أعلاه ؛ وإما أن ندرس اللغة من كل جوانبها في آن واحد، وفي هذه الحالة سيكون موضوع اللسانيات عبارة عن ركام ملتبس من الأشياء المتنافرة التي لا شيء يربط بينها. وفضلا عن ذلك، فإن مثل هذه الطريقة في معالجة المسألة اللغوية من شأنها أن تشرع الباب أمام العديد من العلوم : علم النفس، الانتروبولوجيا، النحو المعياري، الفيلولوجيا، الخ... (5).

(1) C L G. P. 23
(2) نفسه ص 23
(03) نفسه ص 23 ــ 24
(4) نفسه ص 24
(5) نفسه ص 25

وقد سبق لسوسير أن ميز هذه العلوم عن اللسانيات، إلا أنه، في حالة اختيار منهج غير سليم، سيصبح بإمكان هذه العلوم أن تعتبر اللغة موضوعا من موضوعاتها (6).

هناك، فيما يتضح، مفارقة بين التساؤل عن موضوع اللسانيات ومحاولة اختبار قابلية المادة اللغوية لأن تصير موضوع اللسانيات. ويجدر التذكير بأن سوسير قد انطلق من مباشرته للمادة فانتهى إلى أن تجليات اللغة قابلة لمقاربات علمية مختلفة ومتنوعة، وأن هذه الكتلة من المعطيات المتنافرة والمتضاربة لا تتيح لنا إمكانية تلمس موضوع اللسانيات بدقة.

2.1 ــ من المادة إلى الموضوع المعرفي

إن المأزق النظري والمنهجي الذي اعترض سوسير، وهو بصدد محاولة تحديد موضوع اللسانيات، مأزق يؤكد أن العلم ــ أي علم ــ لا يمكن أن يقوم ويتأسس على قاعدة تلك المعطيات المتنافرة، إذ المادة رحبةٌ وموفورة الوقائع، في حين يسعى العلم إلى الحصر. لذا تعتبر المادة نقيضا للعلم وللشكل المعرفي، باعتبار العلم نشاطا معلقنا، بينما لا وجود للمعطيات المباشرة بالنسبة للمعرفة على حد تعبير بيار ماشيري (7). فالعلم ينطلق من الواقعي ليبتعد عنه مادامت المعرفة ليست هي الملاحظة الحسية، بل هي خلق لكلام جديد وإضافةٌ إلى الواقع الذي تنطلق منه. إن المعرفة تحويلٌ للواقع المعطى وتغيير له (8)، والعلم يعمل على تنظيم المعطيات ولا يكتفي بتعدادها (9). إنه ينظمها ويرتبها ويقيم علاقات بين عناصرها بغية تحويلها إلى «شيء» قابل لأن يكون موضوع علم. إن المادة شيء والموضوع شيء آخر. إنه الشيء المستهدف، الشيء المبني انطلاقا من المادة، إنه الموضوع المعرفي (10).

يبدو مما سبق أن موضوع أي علمٍ هو موضوع معرفي منسجم قابل لأن يخضع لمبادىء التحليل العلمي ولمعاييره. فموضوع العلم ينبغي أن يكون موحداً ومنسجما ومتآلفا.

لكل ذلك، تعذر على سوسير إيجاد موضوع شامل للسانيات اعتمادا على المعطيات المادية. فالثنائيات التي واجهت سوسير ثنائيات تم استخلاصها من المادة الخام. وهي ثنائيات لا تظهر إلا حينما ننظر إلى اللغة نظرة جزئية كلما أردنا معالجتها من جانب أو من آخر (11). أما معالجة اللغة من كل الجوانب في آن واحد، فإنها تجعلنا لا نُسْنِد أي موقع إلى

(6) نفسه. نفس الصفحة
(7) Pour une théorie de la production littéraire P. 13
(8) نفسه ص 13 ــ 14.
(9) Linguistique Saussurienne. P. 26
(10) CL – Normand. langue / parole : constitution et enjeu d'une opposition. langages n° 49. p. 75.
(11) Linguistique Saussurienne. P.49

اللسانيات (12)، أي أن اللسانيات تُذَوَّبُ في العلوم المجاورة بما أنها قد فقدت استقلاليتها كعلم حينما افتقد موضوعها استقلاليته، خاصة وأن استقلالية الموضوع هي الضامن والمؤسس لاستقلالية المنهج (12)مكرر.

إن الثنائيات ليست فقط عبارة عن مستخلصات التجليات اللغوية، بل هي كذلك وأساساً «نتاج لبلورة علمية» (13). وإذا كانت الوقائع متنافرة وَجِهَاتُ النظر مختلفة، فكيف نكتشف وحدة الوقائع ووحدة جهات النظر ؟ يقول رونيه أماكير René Amacker : «إن ما يحقق الوحدة العميقة للوقائع هو وحدة جهات النظر لا غير» (14). فما عساها تكون جهة النظر الموحِّدة بين كل جهات النظر الممكنة ؟ يقول سوسير : «إن كل مقصدٍ تحليلي لم يُفْض قط إلى أية نتيجة، لهذا السبب سنتتبع مقصدا تركيبيا» (15).

لقد انكفأ سوسير على تفكيك اللغة وتحليلها إلى مجموعة من المظاهر التي تتكون منها، فتبين له السبب الذي يفسح المجال أمام معالجة العلوم المجاورة لبعض جوانب اللغة. وأثناء تحليله للغة وتشريحها توصل إلى أنها مركبة من وحدات مختلفة متباينة. وفي هذا الصنيع تبيان لتفتيت اللغة إلى مجالات متميزة للمعرفة كما وقع ذلك، على وجه الخصوص، في القرن التاسع عشر (16)، وبموازاة ذلك كشف عن طبيعة اللغة وعن المخاطر المعرفية والمنهجية حال تناولها في تنافر وقائعها وتنوع جهات النظر.

3.1 — اللسان موضوعا للسانيات

بعد عملية التفكيك والتحليل السابقة، وبعد الوقوف على النتائج المترتبة عن هذه العملية، كان لابد من صنيع نظري يرمي إلى التركيب — أو لنقل إلى إعادة تركيب ما تم تفكيكه .ارتكازا على جهة نظر توحد بين جهات النظر المختلفة، وذلك سعيا وراء تحديد موضوع اللسانيات مادامت جهة النظر هي التي تخلق الموضوع. وتبدو عملية التركيب التي ألمح إليها سوسير سابقا هي الحل الأنسب لتخطي كل المشاكل التي اعترضته. ويكمن هذا الحل في التموقع، بادىء ذي بدء، في حقل اللسان واتخاذه معيارا لكل التجليات اللغوية. إذ اللسان وحده يبدو، من بين كل الثنائيات، قابلا لأن يحدد بشكل مستقل (17).

(12) Saussure Cité par Godel. Les sources manuscrites du cours de linguistique générale P.66

(12) مكرر : J.Molino. les méthodes de la linguistique. Revue philosophique N°4 P.607.

(13) Linguistique Saussurienne. P.52

(14) Linguistique Saussurienne P. 49

(15) Saussure . Cité par Godel. p. 66

(16) Gérard Bucher. Sémiologie et non-savoir. Recherches N°16. P.53.

(17) C L G P.25

واختيار سوسير للسان موضوعاً للسانيات نابع من اعتبار الثنائيات وحدات مركبة، الشيء الذي استحال معه تعريف كل طرف من أطرافها في استقلال عن باقي الأطراف الأخرى. بينما يختلف الأمر مع اللسان. وما دمنا نستطيع تحديد اللسان تحديدا مستقلا، فإنه بالامكان اتخاذه نموذجا للتجليات اللغوية. وبهذا المعنى يرتفع اللسان عن الوقائع وتنافرها، فهو شيء مجرد ومُؤَمْثَل. إنه مفهوم يبنيه سوسير ليتخلص من إسار المادة اللسانية : إن موضوع اللسانيات يبنيه اللسانيون (18).

واللسان بهذا المعنى المؤمثل لا يمكنه إلا أن يتعارض مع اللغة langage، فهو لا يلتبس بها وإن كان جزءا أساسيا منها، «إنه، في آن واحد، نتاج اجتماعي لملكة اللغة. ومجموع التعاقدات الضرورية التي يتبناها المجتمع لكي يتمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة» (19). أما اللغة، في كليتها، فهي متعددة الأشكال ومتنافرة المعطيات وتتقاسمها مجالات معرفية متعددة. وأكثر من ذلك فهي تنتسب إلى المجال الفردي والمجال الاجتماعي، ولا تقبل التصنيف في أية مرتبة من مراتب الوقائع الانسانية. ويعود ذلك إلى أننا نجهل كيف نكتشف وحدتها. في حين يُعتبر اللسان كُلًّا في ذاته ومبدأً مصنِّفا. وحينما يُسْنَدُ إليه الموقع الأول ضمن وقائع اللغة، فإن الأمر يتعلق بإدخال نظام طبيعي في مجموعة لا تنقاد لأي تصنيفٍ آخر (20).

يُعَارِضُ سوسير هنا بين اللغة واللسان وإن كان اللسان قسما من اللغة. اللغة وقائع مادية متنوعة المكونات ومختلفة الأشكال وذات وقائع غير متآلفة. ولأنها كذلك، فإننا لا نعرف كيف وأين نصنفها مادامت موزعة بين مجموعة من العلوم. إنها التعدد لا الوحدة. ولأنها التعدد فلا يصح أن تكون موضوعا لعلم مادام العلم يفترض وحدة الموضوع. فبسبب هذا التعدد لن تشكل اللغة موضوعا معرفيا لافتقارها الى الانسجام والتناسق، فهي مفتوحة على الخارج بكل أبعاده ومنخرطة فيه. أما اللسان، فهو كُلٌّ في ذاته أي أنه «فضاء منسجم داخلي» (21) لا ينخرط في العالم الخارجي. وللسان شكل واحد ويستحيل أن يُوَزَّعُ على حقول معرفية مختلفة، ووحدته جلية لأنه النتاج المشترك الجماعي ولأنه يتسم بالخاصية الاصطلاحية. لذلك رأى فيه سوسير المبدأ المصنِّف، ورأى فيه دو مورو De Mauro مبدأ مُنَظِّماً وموحِّدا للكتلة المتنافرة من المعطيات التي تشكل مادة اللسانيات (22). إنه اختزال للغة والعنصر المجرد فيها مادامت التلوينات والتنويعات والتحققات الفردية قد أُبْعِدَتْ. إنه كيان

(18) CL-Mormand. in langages 49. P.73

(19) C L G. P.25

(20) نفسه ص. 25

(21) نفس المقال السابق بمجلة Recherches ص 51.

(22) De Mauro in C L G. note 40

مستقل غير مرتبط ارتباطا لا ينفصم بأية كيانات أخرى. فلاغرو إن كان سوسير قد أسند إليه الموقع الأول ضمن وقائع اللغة. وبفضل اللسان سيتمكن سوسير لاحقا من تصنيف مختلف الوقائع اللغوية.

ولا يقف ضد الموقع الأول للسان ولا ضد قدرته التصنيفية أي اعتراض من قبيل أن ممارسة اللغة تقوم على ملكة طبيعية بينما اللسان مكتسب وتعاقدي فهو، على هذا الأساس، تابع للغريزة الطبيعية وغير متحكم فيها، فهذا الاعتراض مردود لافتقادنا أية برهنة تؤكد أن وظيفة اللغة طبيعية. فوايتناي Whitney يرى أن استخدام جهاز النطق أداةً للسان قد تم بمحض المصادفة إذ كان من الممكن أن يختار الانسان الاشارة أو أن يستخدم الصور المرئية بدل الصور السمعية. إن اللسان ليس مؤسسة اجتماعية مشابهة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى في كل شيء. وبعبارةٍ أخرى فإن للسان خصوصية تميزه عن الاشارة والصور المرئية وغيرهما. أما بخصوص أعضاء النطق، فإن الطبيعة قد فرضتها علينا. واللسان تعاقد في حين أن جهاز النطق ثانوي (23).

وما يؤكد ذلك هو التعريف الذي نقدمه للغة المتمفصلة Langage Articulé.. فالتمفصل يمكن أن يعني أحد أمرين : إما تقسيما فرعيا للسلسلة الكلامية إلى مقاطع، وإما تقسيما فرعيا لسلسلة الدلالات إلى وحدات دالة. ويسمح لنا هذا التعريف الثاني بالقول إن ما هو طبيعي، بالنسبة للانسان، هو ملكة تكوين اللسان أي ملكة تكوين نسقِ دلائل متميزة مناسبة لأفكار متميزة، لا اللغة المنطوقة (24).

وبعد دحضِ سوسير رأي من كان يرى، من لسانيي القرن التاسع عشر، أن اللغة طبيعية، يعود ليُعَلِّل إسناد الموقع الأول إلى للسان مؤكدا أن ملكة تمفصل الكلام لا تمارَسُ إلا بواسطة الأداة التي خلقتها الجماعة وأمدتنا بها. ولذلك، فإنه ليس من الوهم القول إن اللسان هو الذي يكوِّن وحدة اللغة (25).

4.1 ـــ اللسان ودورة الكلام

أين يمكن أن نموقع اللسان ضمن وقائع اللغة ؟ إن تحديد الدائرة المناسبة للسان في مجموع وقائع اللغة يتطلب أخذ دورة الكلام بعين الاعتبار.

يشترط الفعل الكلامي وجود شخصين على الأقل (26). والدماغ هو نقطة انطلاق هذه الدورة بالنسبة لأحد الشخصين إذ تترابط وقائع الذهن (= التصورات) بتمثيلات الدلائل

(23) نفسه ص 25 ـــ 26
(24) نفسه ص 26
(25) نفس ص 27
(26) نفسه ص 27

اللسانية أو الصور السمعية التي تُسْتَخْدَمُ للتعبير عن التصورات. والتصور المعطى يثير في الذهن صورة سمعية مناسبة. وهذه الظاهرة ظاهرة ذهنية في شموليتها تعقبها عملية فيزيولوجية إذ ينقل الدماغ إلى اعضاء النطق حافزا ملازما للصورة، ثم تنتشر الموجات الصوتية من فم المتكلم إلى أذن السامع، وهذه العملية عملية فيزيائية خالصة.

وتمتد دورة الكلام، بالنسبة للمستمع، وفق نظام معكوس : من الأذن إلى الدماغ، أي نقل فيزيولوجي للصورة السمعية ؛ ويتكون في الدماغ ترابط ذهني بين هذه الصورة والتصور المناسب.

تصويت Phonation
سمع audition
ت : تصور concept
ص : صورة سمعية image acoustique
تصويت Phonation
سمع audition

من الواضح، إذن، أن دورة الكلام تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : القسم الفيزيائي ويتعلق بالموجات الصوتية، والقسم الفيزيولوجي ويشمل التصويت والسمع معا، والقسم النفسي وهو عبارة عن الصور الكلامية والتصورات. ولابد من الاشارة إلى أن الصور الكلامية ليست الصوت لأنها ذات طبيعة ذهنية كما هو الشأن بالنسبة للتصور المترابط بها.

لكن يمكن لدورة الكلام أن تنقسم أيضا إلى :

1 ـــ قسم خارجي (ذبذبة الاصوات) وقسم داخلي ويتضمن الأجزاء المتبقية.
2 ـــ قسم نفسي (ذهني) وقسم غير نفسي.
3 ـــ قسم نشيط Actif وقسم هامد Passif.

والقسم النشيط هو كل ما ينطلق من مركز الترابط، ويتمثل في الانطلاق من التصور إلى الصورة السمعية (ت ← ص)، بينما القسم الهامد، وعلى عكس القسم الاول، فيتمثل في الانطلاق من الصورة السمعية إلى التصور (ص ← ت).

وتضاف إلى التقسيمات السابقة ملكة الترابط والتنسيق Faculté D'association et de coordination وتلعب هذه الملكة دورا كبيرا جدا في تنظيم اللسان بوصفه نسقا. غير أن فهم هذا الدور فهما جيدا يستدعي الخروج من الفعل الفردي الى الواقع الاجتماعي. فالأفراد المنتمون لنفس الجماعة اللسانية يعيدون إنتاج نفس الدلائل الموحَّدَة بنفس التصورات، إلا أن إعادة الانتاج هذه تبقى تقريبية (27). وتعود إعادة الانتاج هذه إلى ما يسميه سوسير بالتبلور الاجتماعي. فما هو أصل هذا التبلور ؟ وأي قسم من أقسام دورة الكلام مسؤول عنه ؟

إن أقسام دورة الكلام لا تساهم، بتساوٍ، في هذا التبلور الاجتماعي. فالقسم الفيزيائي يمكن طرحه جانبا لأننا حينا نسمع لسانا لا نعرفه، فإننا ندرك الأصوات إلا أننا نبقى خارج الفعل الاجتماعي لكوننا نجهل ذلك اللسان. أما القسم النفسي، فهو قسم لا يساهم كليا في ذلك التبلور : فالجانب الانجازي لا دَخَلَ له في الموضوع، لأن الانجاز فردي دائما ولا تؤديه الجماعة على وجه الاطلاق، والفرد يتحكم فيه باستمرار. هذا الانجاز هو ما يسميه سوسير بالكلام (28).

ويشكل تشغيل ملكتي الاستقبال Réceptive والتنسيق، بالنسبة للذوات المتكلمة، البصمات المتماثلة بشكل ملحوظ لدى الجميع. وتجعلنا معرفة مجموع الصور اللفظية المختزنة لدى كل الافراد ندرك الرابط الاجتماعي المكوِّن للسان. إن اللسان ثروة موضوعة، بواسطة ممارسة الكلام، في الذوات المنتسبة إلى نفس الجماعة. إنه نسق نحوي موجود بالقوة في كل دماغ ؛ وبتعبير أدق فاللسان موجود في أدمغة مجموعة من الافراد، ذلك أن اللسان ليس تاما في أي دماغ ولا يوجد بشكل أمثل الا في الجماعة (29).

واضح أن سوسير يفصل في هذا الباب بين اللسان والكلام وواضح أن هذا الفصل هو فصل : 1 — ماهو اجتماعي عن كل ما هو فردي، 2 — وما هو جوهري عن كل ما هو ثانوي وعارض.

إن اللسان ليس وظيفة الذات المتكلمة، بل هو النتاج الذي يختزنه الفرد بمطاوعة. بينا يبدو الكلام على النقيض من ذلك. فهو فعل فردي ينم عن الارادة والذكاء. وينبغي أن نميز في هذا الفعل الفردي بين :

1. التأليفات التي تستخدم، بواسطتها، الذات المتكلمة سَنَنَ اللسان بغية التعبير عن الفكرة.
2. الاوالية (الميكانيزم) النفسية — الفيزيائية التي تُمَكِّنُ هذه الذات من تجسيد هذه التأليفات (30).

(27) نفسه ص 28 — 29
(28) نفسه ص 30
(29) نفسه ص 30
(30) نفسه ص 30 — 31

والآن، ومع اعتبار المواجهات التي عقدها سوسير بين اللسان وملكة اللغة من جهة، وبين اللسان والكلام من جهة ثانية، فما هي خصائص اللسان في نظر سوسير ؟

للسان خصائص أربع هي :

1. اللسان موضوع محدد جدا من بين المجموع المتنافر الذي تُكَوِّنه وقائع اللغة. ويمكن لموقعه أن يُحَدَّد داخل دورة الكلام في الحيز الذي تترابط فيه الصورة السمعية بالتصور. واللسان هو القسم الاجتماعي من اللغة المنفلت من إرادة الفرد الذي لا يمكنه بمفرده أن يخلقه ولا أن يُغَيِّره. وهو لا يوجد إلا بفضل تعاقد تم بين أعضاء الجماعة. والفرد في حاجة إلى تعلمه ليدرك كنهه. فهو شيء متميز إذ بالرغم من افتقاد الانسان إنجاز الكلام، فإنَّ هذا الانسان يحتفظ باللسان مادام قادرا على فهم الدلائل الصوتية التي يسمعها.
2. إن اللسان، بفضل تميزه عن الكلام، موضوع من الممكن أن ندرسه بشكل مستقل. فالألسنة الميتة التي لَا نتكلم بها الآن، نستطيع أن نتمثل عضوِيَّتها اللسانية. وعلم اللسان لا يمكنه أن يتخلى عن باقي عناصر اللغة فحسب، بل إن هذا العلم غير ممكن الوجود الا بتخليه عن باقي العناصر (30)مكرر.
3. اللغة متنافرة. أما اللسان، كما تم تحديده، فهو «شيء» منسجم. اللسان نسق دلائل، والجوهري فيه يكمن في وحدة المعنى والصورة السمعية، وعنصرا دليله يملكان طبيعة نفسية.
4. اللسان موضوع ملموس تماما كما هو الحال بالنسبة للكلام. والدلائل اللسانية ليست تجريدات، إذ الترابطات عبارة عن وقائع مقرها في الدماغ. وفضلا عن ذلك، فالدلائل اللسانية محسوسة لأن الكتابة تثبتها في صور تعاقدية (31).

إن حديث سوسير عن دورة الكلام يهدف إلى تحديد موقع اللسان ضمن وقائع اللغة في الوقت الذي يحاول فيه توضيح الطريقة التي يجب النظر وفقها الى اللسان وإلى باقي وقائع اللغة، فانتهى في الأخير الى تحديد خصائص اللسان وما يميزه عن تلك الوقائع. وقد كان من متطلبات هذا التحديد للسان تبيانُ مشروعيته كموضوع معرفي، وتجلية تنظيمه للوقائع اللغوية، وباختصار البرهنة على طابعه الموحِّد للكتلة اللغوية المتنافرة.

لقد أبان تشريح سوسير لدورة الكلام الحقائق التالية :

1. إن القسمين الفيزيائي والفيزيولوجي لا تربطهما أية صلة باللسان لأنهما قسمان خارجيان وغير نفسيين.
2. إن ملكة الترابط والتنسيق هي المُنَظِّمَةُ للسان كنسق. ومؤدَّى ذلك أن اللسان نسق، وهو يستمد نسقيته تلك من هذه الملكة.

(30) مكرر — نفسه ص 31
(31) نفسه ص 32

هذا على مستوى الفعل الفردي. أما اعتبار الواقع الاجتماعي فمن شأنه توضيح مجموعة من التعارضات توضيحا مطلوبا. بل إن من شأن ذلك خلق ثنائية جديدة هي ثنائية اللسان والكلام.

وقد أدى الانطلاق من الواقع الاجتماعي إلى إدراك الحقائق التالية :

1. إن نفس الدلائل المرتبطة بنفس التصورات يعيد الأفراد انتاجها انتاجا موحَّدا ولو بشكل تقريبي. وينتج هذا الانتاج الموحد عما سماه سوسير بالتبلور الاجتماعي، إذ لا يكاد الأفراد، بحكم الواقع الاجتماعي، يختلفون على هذا المستوى، ذلك أن اللسان يبقى، بالنسبة لكل الأفراد، واحداً مادام اللسان نسقا من الدلائل المتميزة المناسبة لأفكار متميزة (32).

فاللسان فعلٌ اجتماعي يلغي التنويعات والتلوينات الفردية، وفعلٌ يتجرد مما يضفيه عليه الأفراد أثناء تأديتهم له. إن سوسير يجرد اللغة من واقعيتها وماديتها، يجرد اللغة من الذوات المتكلمة وشروط استعمالها.

2. لا علاقة للقسم الفيزيائي بالتبلور الاجتماعي، ذلك أن هذا القسم قسمٌ فردي ومرتبط بالانجاز الفردي المتنوع من فرد إلى آخر ومن فئة إلى أخرى.

3. لا دخل لجزء من القسم النفسي في التبلور الاجتماعي. ويتعلق الامر بالجانب الانجازي. والانجاز خاصية فردية يتحكم فيه الفرد باستمرار. أما اللسان فهو ما يُنْجَزُ ويتمظهر، فهو نقيض للانجاز لكونه اجتماعيا، ولأنه كذلك فلا سلطة للفرد عليه، إنه مؤسسة اجتماعية. هكذا ننتهي إلى القول إن الكلام كإنجاز لا علاقة له بالتبلور الاجتماعي.

4. ينتج التبلور الاجتماعي أو إعادة إنتاج نفس الدلائل المرتبطة بنفس التصورات دون أي تبديل أو تغيير عن توظيف ملكتي الاستقبال والتنسيق وتشغيلهما. ومجموع الصور اللفظية ذات الطبيعة النفسية المختزنة في أدمغة كل الافراد تشكل الرابط الاجتماعي الذي يُكَوِّن اللسان. فاللسان، كما يقول كوديل Godel، يناسب القسم الاستقبالي والتنسيقي لأن هذا القسم هو الذي يمثل، عند مختلف الأفراد، المخزون المتماثل بشكل محسوس (33).

وانطلاقا مما كشفته دورة الكلام، يخطو سوسير خطوات نحو تحديد اوضح للسان ليعتبره الثروة المختزنة بواسطة ممارسة الكلام ــ وهي ثروة موزعة بشكل غير متكافىء ــ ،، انه ثروة باطنة وخفية ومَسْتُورَة لا يفصح عنها إلا الكلام. وهو أيضا نسق نحوي أي نظام من العلاقات والقواعد والأشكال موجود بالقوة لا بالفعل في دماغ كل فرد. ومعنى ذلك أنه موضوع مجرد غير قابل للادراك بشكل مباشر إذ لا ينقاد للملاحظة بسهولة ولا يَتَأَتَّى إلا بواسطة التفكير.

(32) نفسه ص 32

godel P. 82 (33)

بهذا التعريف، يكون اللسان : 1 ــ جماعيا وعاما، 2 ــ مُوَحَّدا ومنسجما ، 3 ــ نموذجا كليا ومعيارا لتجليات اللغة، 4 ــ نفسيا غير مدرك ولا محسوس، 5 ــ نسقا من العلاقات والقواعد والأشكال النحوية.

لقد تطلبت هذه التحديدات تضافر عدة مرتكزات وتداخلها كي تصاغ صياغة نهائية. وهذه المرتكزات مرتكزات اجتماعية ونفسية ونحوية. ومن الملاحظ انها تشابكت وتعاضدت من أجل تحقيق الأهداف التالية :

1. بناء موضوع معرفي مجرد أي بناء الموضوع المستهدف. هذا الموضوع المستهدف «المجهول» لم نمتلكه امتلاكا عقليا الا بواسطة شيء معلوم (34). ومن نتائج هذه الطبيعة التجريدية ضمان صياغة شكلية للنظرية اللسانية.

2. استقلالية اللسان عن وقائع اللغة الشديدة الصلة بالانجاز، وقد تم تأكيد الطبيعة الاجتماعية للسان لأنها خاصية من خاصياته الداخلية (35). واذا كان القسم المكون للسان هو ملكة الاستقبال والتنسيق، فإن ذلك يعني إبعاد الأقسام الخارجية لدورة الكلام. وبذلك يستقل اللسان عن تحققاته والتلوينات التي يطبعه بها الأفراد، فينفرد بنفسه من جراء ذلك كموضوع لعلم جديد مستقل عن بقية العلوم الأخرى. تلك حدود وضوابط وقائية وضعها سوسير لأجل ضمان استقلالية الموضوع وضمان تحديد علمي له.

3. استحضار مفهوم النسق بهدف التنصيص على تلازم العناصر اللسانية وتفاعلها واستحالة انفكاك بعضها عن بعض. ومن ثمة، التنصيص على وحدة الموضوع وانسجامه ووحدة النظرية اللسانية وانسجامها.

إن هذا التحديد للسان ماكان لِيَتَأَتَّى لولا تفكيك اللغة واكتشاف فرعيها : اللسان والكلام، ولولا ادراكه لخصائص كل فرع من الفرعين المذكورين. وفي الوقت الذي ميز فيه سوسير بينهما، حصر لكل منهما مجاله وخاصياته فنظم ماكان غير منظم، وجلا ماكان غامضا وأظهر ماكان خفيا. وبفضل هذا النشاط المُعَقْلَن اصبح اللسان موضوعا اكثر تحديداً من بين كل الوقائع اللغوية المتنافرة لتوفر عناصره على الانسجام والتآلف والتناسق. فأصبح موضوعا للمقاربة العلمية حينما تخلص من الوقائع اللغوية اللصيقة بالكلام. إن اللسان، كما يقول كوديل، هو العنصر الجوهري الذي تخضع له كل الظواهر اللغوية الأخرى (36)، اذ لولاه لما كان الانجاز، ولولا النموذج والمثال لما كانت التحققات المتنوعة، ولولا الوحدة لما كان التنوع والتعدد. بذلك يكون اللسان هو الموضوع الشامل للسانيات.

Sylver lotringer. le complexe de Saussure. in Recherches N°16 op.cit P.93 (34)

C L G. P. 112 (35)

godel. P. 82 (36)

واذا كان تحديد اللسان تحديدا مجرداً مثاليا، فهل معنى ذلك أنه موضوع غير ملموس ؟ أبدا، فاللسانُ كيان ملموس لأن الدلائل اللسانية ليست تجريدات، بل هي وقائع تجد مقرها في الدماغ وتُجسَّد بواسطة دلائل خطية اتفاقية. فالصنيع السوسيري ليس صنيعا تجريديا، لانه صنيعٌ نظري انطلق من الواقع، واذا كان قد اتخذ صبغة تجريدية فلأن أي عمل علمي يستلزم ذلك. لكن هناك تفسيران آخران لادعاء سوسيركون اللسان كيانا ملموسا بالرغم من كل التجريدات التي اضفاها عليه. فقد كان سوسير تحت رحمة التأثير الثقافي الوضعي الذي كان يرفض التجريد من حيث المبدأ (37)، كما أنه كان مترددا في إسناد التجريد الى الشكل اللساني لأنه كان يدرك المظهر الاجتماعي للسان (38).

5.1 ـ التعريف السيميائي للسان

بتحديد سوسير للسان تمكن من تصنيف الوقائع اللغوية وتنظيمها. لكن كيف يمكن تصنيف اللسان، ومن ثمة اللسانيات، ضمن مجموع الوقائع الانسانية ؟

لقد أدى حصرُ خاصيات اللسان السابقة إلى اكتشاف خاصية أخرى ذات فعالية كبرى. فالتحديد السابق للسان يجعله قابلا للتصنيف ضمن الوقائع الانسانية على عكس اللغة التي تبقى متمردة على أي تصنيف (39). إن اللسان، كما سبق لسوسير أن وضحه، مؤسسة اجتماعية، إلا أن هذه المؤسسة تتميز عن باقي المؤسسات الأخرى (السياسية والقانونية، الخ...)بعدة ملامح، الشيء الذي فرض على سوسير استحضار نظام جديد للوقائع بغية فهم طبيعة اللسان الخاصة (40). ومن البديهي أن يفرض هذا النظام الجديد للوقائع تقديم تعريف مغاير للسان من شأنه أن يربطه بجملة من الوقائع الانسانية. هكذا، أصبح اللسان نسق دلائل معبرة عن أفكار، فأصبح بذلك، شبيها بالكتابة وأبجدية الصم ــ البكم والطقوس الرمزية وأشكال آداب السلوك والعلامات العسكرية. الخ. وهذه كلها دلائل تعاقدية واصطلاحية معبرة هي كذلك عن أفكار، وفي ذلك يكون اللسان شبيها بها. إلا أن ما يميز اللسان عن هذه الوقائع هو أنه أهم هذه الأنساق لا غير (41).

وباعتبار الروابط التي تجمع بين اللسان وهذه الأنساق، تصور سوسير علماً سماه بالسيميولوجيا. والموضوع المقترح لهذا العلم هو كل هذه الأنساق بما فيها اللسان. وبذلك تكون اللسانيات فرعا من هذا العلم العام (42). وربط اللسانيات بالسيميولوجيا عبارة عن

(37) De Mauro. in C L G. notes 65 et 70
(38) نفسه. ص 63
(39) نفسه ص 32 ــ 33
(40) نفسه ص 33
(41) نفسه ص 33
(42) نفسه ص 33

ربطها بمجال محدد بصفة دقيقة ضمن مجموع الوقائع الانسانية، بعدما قام سوسير بفصلها عن مجموعة أخرى من الوقائع الانسانية (الفيزيولوجيا، الفيزياء، التاريخ القديم، النحو المعياري، الخ..). ومن الواضح أن اكتشاف مفهوم اللسان وتحديده هما اللذان مَكّنا من إعادة ربط اللسانيات بوقائع لا صلة لها بالكلام المتنافر.

وبما أن السيميولوجيا ما تزال مجرد تصور، وبما أن اللسانيات في طور النشأة، فإن المطروح على اللساني هو تحديد ما يجعل من اللسان نسقا خاصا من مجموع الوقائع الانسانية (43)، إذ إن تحديد ما يميز اللسان كنسق عن باقي الأنساق الأخرى هو المبرر الذي سمح أولًا باعتباره موضوعاً للسانيات، لا موضوعاً للسيميولوجيا وحدها باشتراك مع مجموعة من الأنساق الأخرى.

إن ربط اللسانيات بالسيميولوجيا هو الذي أتاح لسوسير إمكانية إسناد موقع إلى اللسانيات ضمن العلوم (44). إلّا أن السيميولوجيا لم تتأسس بعد كعلم مستقل له موضوعه الخاص به، ويعود ذلك إلى أن اللسان هو القادر على توضيح طبيعة المسألة السيميولوجية وتقريبها إلى الأفهام. ومما لاشك فيه أن الأمر يستدعي دراسة اللسان في ذاته. ومادام اللسان لحد الآن لم يُدرس، على العموم، إلا بالنظر إلى شيء آخر ومن جهات نظر أخرى (45)، فإنه لم يطرأ أي تقدم في فهم طبيعة المسألة السيميولوجية. فقد نُظِر إلى اللسان بصفته مجموعة من الكلمات المناسبة لما يقابلها من الاشياء، الشيء الذي حال دون البحث عن طبيعته الحقيقية (46). وبالاضافة إلى ذلك، تواجهنا جهة نظر عالم النفس الذي درس إوالية (ميكانيزم) الدليل عند الفرد، وهذا منهج لا يتجاوز الانجاز الفردي ولا يقف عند حقيقة الدليل ذي الطبيعة الاجتماعية (47). وحينما تُنُووِل الدليل من حيث طبيعته الاجتماعية، لم يتم الوقوف سوى على ملامح اللسان التي تربطه بالمؤسسات الأخرى الخاضعة، إلى هذا الحد أو ذاك، لارادتنا. ومَثل هذا التصور يؤدي بنا إلى الانحراف عن الهدف المتوخى إذ نُهمل الخصائص التي لا تنتسب إلا إلى الأنساق السيميولوجية عموما أو إلى اللسان على وجه الخصوص. ذلك أن الدليل ينفلت دائما، وإلى حد ما، من الارادة الفردية أو الاجتماعية. وهذه هي خاصيته الجوهرية (48). وهذه الخاصية لا تظهر بشكل أوضح إلا في اللسان.. ولهذا السبب لم نر بشكل بيِّن ضرورةَ إنشاء علم سيميولوجي، كما لم نر أية جدوى خاصة به (49).

(43) نفسه ص. 33.
(44) نفسه ص 33 ــ 34
(45) نفسه ص 34
(46) نفسه ص 34
(47) نفسه ص 34
(48) نفسه ص 34
(49) نفسه ص 34

على النقيض من هذه النظرة يرى سوسير أن المسألة اللسانية مسألة سيميولوجية قبل كل شيء، ذلك أن اكتشاف الطبيعة الحقيقية للسان تستوجب تناوله أوّلا من حيث القواسم المشتركة بينه وبين الأنساق الأخرى ذات النظام المماثل له. فتُغْفل العوامل اللسانية التي تبدو، لأول وهلة، ذات أهمية كبرى (مثل الجهاز المصوت) ولا ينظر إليها إلا في مرحلةٍ ثانية إذا كانت تلك العوامل لا تستخدمُ إلا لتميز اللسان عن الانساق الأخرى (50).

ينطلق سوسير، في مجمل هذه النصوص، من تأكيد ضرورة ربط اللسان بالمؤسسات الاجتماعية غير الخاضعة لارادتنا لكي نتمكن من اكتشاف خصائص الأنساق السيميولوجية عامة ونسق اللسان على وجه الخصوص لكون الدليل (اللساني وغير اللساني) يتميز بانفلاته من سلطة الارادة الفردية أو الاجتماعية. إلا أن هذه الخاصية الجوهرية المشتركة بين اللسان والأنساق السيميولوجية الأخرى لا تتضح بجلاء إلا في اللسان. وبهذا الاعتبار يكتسي العلم السيميولوحي منفعة خاصة. لذا يؤكد سوسير أن المسألة اللسانية سيميولوجية بالدرجة الأولى مادامت طبيعة اللسان الحقيقية لا يَتأتّى اكتشافها ما لم يُتناول اللسان في أفق ما يشترك فيه والأنساق الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن اكتشاف تلك الطبيعة، واعتماداً على ذلك المنظور، يَجْعَلُنا لَانَأْبَهُ بالعوامل اللسانية التي تميز اللسان عن تلك الأنساق ولا نعتبرها إلا في درجة ثانية.

وتجدر الاشارة إلى أن استحضار سوسير للسيميولوجيا استحضار من أجل تحديد موقع اللسانيات ضمن الوقائع الانسانية أي ضمن العلوم، إذ هي لا ترتبط بشكل أوثق إلا بهذا العلم الذي لم يتأسس بعد، والذي لا يزال مجرد تصور ومشروع نظري غير متبلور بعد. وقد أمدنا هذا الاستحضار، وبفضل علاقة اللسانيات بالسميولوجيا، بتعريف آخر للسان وكشف عن خاصية جوهرية أخرى من خاصياته. فاللسان نسق دلائل، والدلائل لا تناسب الأشياء الخارجية التي تحيل عليها. ومن جهة ثانية، تتسم هذه الدلائل بثبوتها، فلا الارادة الفردية ولا الارادة الجماعية بقادرتين على تغييرها واستبدالها. وبهذه الخاصية تشترك الدلائل اللسانية مع الدلائل غير اللسانية. ولا شك أن مقاربة من هذا النوع تُقْصِي تفرد الدلائل اللسانية وخصوصيتها. وهي مقاربة تؤكد مجددا أنه لا مجال لاعتبار بعض العوامل اللسانية التي ليس لها من فضل سوى تمييز اللسان عن الأنساق السيميولوجية الأخرى. ولابد من التذكير، في هذا الصدد، بأن هذه العوامل اللسانية شديدة التعلق بالانجاز الكلامي.

2 — اللّسانيات بين التوحُّد والتعدُّد

لقد كان من نتيجة الجهد والعناء النظريين والمنهجيين اللذين شغلا كل تفكير سوسير تحديد اللسان والكلام وتيسير عملية الفصل بينهما وفتح إمكان اتخاذ اللسان معيارا للتجليات

(50) نفسه ص 34 — 35.

اللغوية ومبدأ مصنفا، الشيء الذي سهّل عليه وضعَ اللسان في موقعه الحقيقي ضمن مجموع الدراسة اللغوية. وبفضل ذلك «تموقعت اللسانيات بأتمها»، فأضحت كل العناصر الأخرى للغة المكوِّنة للكلام تابعة من تلقاء ذاتها لهذا العلم الأول، فكان من نتائج هذا التعلق أن وجدت كل فروع اللسانيات موقعها الطبيعي (51).

1.2 — لسانيات اللّسان ولسانيات الكَلَام

من الأكيد أن سوسير، في هذه اللحظة من عمله التنظيري، قد أصبح يوسّع نظرته إلى العلم الجديد بعد أن أنهى مجموعة من التحديدات الأساسية. فاللسانيات، بعد ترتيب وقائع اللغة وتنظيمها بفضل المفهوم — المحور الذي يشكله اللسان، قد اكتملت عناصرها، فأصبحت «لسانيات تامة»، لسانيات مفتوحة على وقائع اللغة الأخرى التي يبقى اللسانُ متحكما فيها. والخلاصة هي أن اللسانيات صارت تشتمل على ما سماه سوسير بـ «العلم الاول» وهو علمُ اللسان، وعلم آخر ثانٍ هو «علم العناصر الأخرى المكوِّنة للكلام». وهذا العلم الثاني تابعٌ وخاضعٌ للعلم الأول.

وواضح أن اللسانيات قد أصبحت عبارة عن قسميْن : قسم جوهري، وهو علم اللسان، وقسم آخر تحدد موقعه الطبيعي حينما تَحَدَّد موقع الكلام. ويعني ذلك أن ما كان مختلطا وملتبسا باللسان قد وجد على يد سوسير مواقعه الطبيعية والأصلية. فما هو هذا الموقع الطبيعي الذي اوضحته اللسانيات وأفرزته حينما اعتبرت مكونات الكلام خاضعة لهذا «العلم الأول» وتابعة له ؟

بالنسبة لانتاج الأصوات الضرورية للكلام، تعتبر الأعضاء المصوتة كذلك خارج اللسان. والتصويت كإنجاز للصور السمعية لا يمس ذاتَ النسق في شيء. ولتوضيح ذلك، يشبه سوسير اللسان بالسامفونية التي يعتبر واقعها مستقلا عن الطريقة التي ننجزها بها، إذ الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الموسيقيون الذين يؤدون هذه السامفونية لا تلغي أبدا ذلك الواقع (52). فالتصويت، إذن، مفصولٌ عن اللسان.

لكن ألا يبدو أن التغيرات الصوتية تمارس تأثيرا جد عميق على مصير اللسان ذاته ؟

إن اللسانَ مستقل عن هذه الظواهر، لأن هذه التغيرات الصوتية لا تمس إلا مادة الكلمات، ولا تنال من اللسان إلا بشكل غير مباشر وذلك بواسطة التأويلات الناتجة عنه، ومن الواضح أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة صوتية (53). وأما سبب هذه التغيرات فليس بالسبب الجوهري إذ يكتفي علم اللسان دائما بملاحظة تغيرات الأصوات وتقدير آثارها (54).

(51) C L G P.36
(52) نفسه ص 36
(53) نفسه ص 121
(54) نفسه ص 36 — 37

هذا التوضيح يفضي بسوسير إلى اعتبار دراسة فعالية الذات المتكلمة دراسة تدخل ضمن مجموعة من المجالات المعرفية التي لا موقع لها في اللسانيات إلا لأن لها علاقة باللسان (55).

وعليه، فدراسة اللغة تشمل قسمين : قسم جوهري وهو قسم اجتماعي في أساسه ومستقل عن الفرد، ويتعلق الأمر هنا بدراسة نفسية لا غير ؛ وقسم ثانوي ينحصر موضوعه في القسم الفردي من اللغة، أي الكلام بما فيه التصويت، وهذا النوع من الدراسة نفسي ــ فيزيائي (56).

وبالرغم من هذا الفصل الظاهر بين اللسان والكلام، فإن هذين الموضوعين المتميزين موصولان، وصلتهما وثيقة، ذلك أن وجود أحدهما يفترض وجود الآخر. فاللسان ضروري لكي يكون الكلام مفهوما ويحقق مفعولاته، والكلام ضروري لكي يوجد اللسان. غير أن فعل الكلام يسبق اللسان من وجهة النظر التاريخية (57). والكلام هو المسبِّب للتطور الذي يطرأ على اللسان. والاستنتاج الهام يكمن في أن هناك تلازما بين اللسان والكلام، ذلك أن اللسان أداة الكلام ونتاجه (58).

إلا أن هذا التلازم لا يحولُ دون اعتبارهما شيئين متميزين تمييزا مطلقا، إذ يوجد اللسانُ في الجماعة متخذا شكل مجموع البصمات الموضوعة في كل دماغ، فيشبه في ذلك القاموس الذي توزع نسخه المتماثلة بين الأفراد. فهو، إذن، شيء موجود في كل نسخة من تلك النسخ، ومشترك بين الجميع وخارج عن إرادة المالكين (59). ويمكن التمثيل لنمط وجود اللسان على الشكل التالي :

$1 + 1 + 1 + 1 \ ..... = I$ (نموذج جماعي).

أما الكلامُ فهو موجود لدى نفس الجماعة : إنه مجموع ما يقوله الناس، ويحتوي على : أ ــ تأليفات فردية خاضعة لارادة المتكلمين. ب ــ أفعال تصويتية إرادية وضرورية لانجاز هذه التأليفات.

يبدو، إذن، ألَّا شيء جماعيا في الكلام. إنه تمظهرات فردية وآنية، ومجموع الحالات الخاصة :

$1 + 1' + 1'' + 1'''$

(55) نفسه ص 37
(56) نفسه ص 37
(57) نفسه ص 37
(58) نفسه ص 37
(59) نفسه ص 37 ــ 38

لكل تلك الأسباب فإنه من الوهم الجمْع بين اللسان والكلام في جهة واحدة للنظر. فاللغة في كليتها وشموليتها لا تقبل أن يتم التعرف عليها لأنها غير منسجمة. بينما لا تتضح تلك المعرفة إلا بفضل التمييز بين اللسان والكلام، وتعلق الكلام باللسان وتبعيته له.

ذلك هو أول مفترق نجابهه كلما بحثنا في وضع نظرية للغة. فلا مفر من الاختيار بين الاتجاهين اللذين يستحيل انتهاجهما معا في نفس الآن، إذ لابد من أن يُتناولا بشكل منفصل (60).

وبناء على هذا التمييز، فإنه يمكن الاحتفاظ بتسمية اللسانيات لكل من الاتجاهين، والحديث عن لسانيات الكلام التي لا ينبغي أن تلتبس باللسانيات بمعناها الحق والتي يكون اللسان موضوعها الوحيد (61).

إن سوسير يرغب، من خلال هذه الفقرات، في توضيح موقع ما يرتبط بالذات المتكلمة الذي تهتم بدراسته مجالات معرفية أخرى. لذلك، فلا موقع له داخل اللسانيات إلا لكونه ينسج علاقات مع اللسان. إلا أن اللسان يبقى كيانا مستقلا لأنه نسق دلائل مستقل عن الانجاز، ولأنه ليس مجرد الكلمات منظورا إليها في ماديتها، إذ هو كالسامفونية القابلة للتنوع في الانجاز والأداء.

ومادامت فعاليات الذات المتكلمة تجد لنفسها موقعا في اللسانيات ــ وإن كان موقعا هامشيا ــ نظرا لارتباطها باللسان، فإن ذلك يعني أن لدراسة اللغة فرعين : أحدهما جوهري، وهو اللسان، والثاني ثانوي، وهو الكلام.

ويختلف هذان الفرعان كذلك من حيث طبيعة الدراسة. فدراسة اللسان دراسة نفسية (راجع دور ملكتي الاستقبال والتنسيق)، بينما دراسة الكلام دراسة نفسية وفيزيائية.

ومن البديهي أن اللغة تتكون من اللسان والكلام. واللسان والكلام عبارة عن وجهي اللغة المختلفين المتغايرين، لذا فهما متلازمان ويستدعي أحدهما الآخر، إذ يرتكز وجود أحدهما على وجود الآخر. ولهذا السبب لم يكن أمام سوسير غير التفكير في علم واحد وعام يشمل هذيْن المكونين معا وهو علم اللغة science du langage.

لكن بالرغم من هذا التلازم، فإنه يبدو من الأليق منهجيا الفصلُ بينهما. أي تفكيك جهة النظر الواحدة إلى جهتين للنظر. ذلك أنه بالرغم من الاتحاد بين اللسان والكلام، فإن هذيْن المكونين كيانان متمايزان باعتبار أن كل مُكوِّن يجمع بين وقائع من طبيعة مختلفة. وقد تم سابقا توضيح طبيعة الوقائع اللسانية وطبيعة الوقائع الكلامية.

(60) نفسه ص 38
(61) نفسه ص 38 ــ 39

وإذا ما تم الجمع بين هذين النمطين من الوقائع ونُظر إليهما اعتمادا على جهة واحدة للنظر، فإنه سيتعذر في هاته الحالة تحديد اللغة والتعرف عليها إذ سنكون بإزاء ركام ملتبس من الأشياء مادامت اللغة مُكَوَّنة من ملامح مختلفة متغايرة.

واضح، إذن، أنه لا مندوحة من الابقاء على الفصل بين اللسان والكلام، خصوصا وأن وضع نظرية للغة لا يستقيم ولا يتيسر بدون تفكيك اللغة إلى هذين المظهرين والتمييز بينهما، وتحديد موقع كل منهما داخل «اللسانيات بأتمها». ويعني هذا أن وضع لسانيات شمولية تضم لسانيات اللسان ولسانيات الكلام لا تعني، بأي حال من الأحوال، إعادة دمج الفعلين اللغويين في وحدة واحدة مادام لكل فعل لغوي من هذين الفعلين منهجه الخاص به، لأننا في هاته الحالة لم نخلق علما واحدا ووحيدا بل علوما متداخلة يغيب في سراديبها اللسان رغم طبيعته الجوهرية.

إن الأمر يتطلب، أيضا، تراتبية داخل دراسة اللغة : فالقسم الأول (= العلم الأول) يخص لسانيات اللسان أو اللسانيات الحق، والقسمُ الثاني (= العلم الثاني) يخص لسانيات الكلام وهي لسانيات تابعة للسانيات ـــ الأصل. ووفق هذا المنظور، فللسانيات الشمولية موضوعان متمايزان : موضوع جوهري وهو الأصل، وموضوع ثانوي وهو فرع عنه وتابع له. ولقد كان من الضروري منهجيا البدء بتحديد الموضوع الجوهري باعتباره القادر على إضاءة كل جوانب المشكلة اللغوية وضبط مكوناتها والتفريق بينها. ولأن سوسير قد حدد هذا الموضوع وضبطه فاحتلت مختلف الوقائع اللغوية أماكنها، فإنه لا خوف، نظريا ومنهجيا، من أن يتوسع مجالُ المعرفة اللسانية ليشمل الكلام أيضا نظرا لِمَا لوقائع الكلام من أهمية للدارس اللساني.

نخلص من هذا الحديث إلى أن سوسير لم ينف الكلام ولم يبعده من الدراسة اللسانية كما قد توهم البعض وإلا لما كان مقبولا حديثه عن لسانيات الكلام. والمراد بذلك أن الكلام ـــ أي الذات المتكلمة ـــ لا يَغيب في الدراسة اللسانية إلا مؤقتا وفقا لمتطلبات منهجية، مادام يُستحضر ويخصص له حيزٌ في الدراسة اللسانية. صحيح أنه ليس من صميم الدراسة اللسانية الصارمة لأن دراسته لا تقوم إلا بتدخل عدة علوم، أي عدة مناهج تختلف من حيث الطبيعة والجوهر مع المنهج اللساني المقترح. لهذا السبب، أكد سوسير على ضرورة التمييز بين هذين النوعين من الدراسة.

2.2 ـــ لسانيات داخلية ولسانيات خارجية

يفترض تعريفُ اللسان إبعاد كل ما هو غريب عن عضويته ونسقه، أي إبعاد ما يسمى باللسانيات الخارجية (62). إلا أن هذه اللسانيات تهتم، مع ذلك، بمجموعة من المسائل المهمة :

(62) نفسه ص 40

1. فهي مجموع نقط الالتقاء بين اللسانيات والاثنولوجيا، والصلات بين تاريخ لسان وتاريخ جنس أو حضارة، إذ يتداخل هذان التاريخان وينسجان علاقات متبادلة. كما أن لعادات أمة من الأمم وتقاليدها تأثيرا في اللسان، ومن جهة ثانية، فإن اللسانَ يشكل، إلى حد بعيد، مقوما أساسيا من مقومات الأمة (63).

2. وفي مرتبة ثانية، هناك العلاقات الموجودة بين اللسان والتاريخ السياسي. فقد كانت للأحداث التاريخية الكبرى نتائج كبرى على الوقائع اللسانية (64). كما أن درجة متقدمة من الحضارة تعمل على ظهور بعض اللغات الخاصة كاللغة القضائية والمصطلحات العلمية (65).

3. ثم هناك علاقات اللسان بمختلف المؤسسات كالكنيسة والمدرسة. الخ.. وهذه المؤسسات شديدةُ الارتباط بالتطور الأدبي للسانٍ ما. وهذه الظاهرة غير مفصولة عن التاريخ السياسي. فاللسانُ الأدبي يتجاوز الحدود التي يبدو أن الأدب قد رسمها له : تأثير الصالونات والبلاط والأكاديميات. ومن جهة ثانية، تُطرح مسألة الصراع بين اللسان الأدبي واللهجات المحلية (66). ولذلك، فمن الواجب على اللساني أن يفحص العلاقات المتبادلة بين لِسانِ الكُتّاب واللسان الدارج. ذلك لأن كل لسان أدبي يقتطع دائرة وجوده من دائرة اللسان الدارج بوصفها دائرة طبيعية (67). وباختصار، فكل ما له صلة بالتوسع الجغرافي للألسنة وبالانقسام اللهجي يرتبط ارتباطا وثيقا باللسانيات الخارجية. ومما لاشك فيه أن التمييز بين اللسانيات الخارجية واللسانيات الداخلية، وبخصوص هذه النقطة بالذات، يحمل في ظاهره مفارقة كبيرة مادامت الظاهرة الجغرافية متصلة اتصالا وثيقا بوجود كل لسان. إلا أن هذا الأمر، رغم ذلك، لا يمس التنظيم الداخلي للسان (68).

يميز سوسير، في هذه النصوص بين ما سماه باللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية على غرار تمييزه بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام. فاللسانيات الداخلية هي تلك التي تتمحور حول اللسان كجهاز عضوي وكنسق، وبذلك تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للبحث اللساني. لكن بجانب ذلك، توجد قضايا أخرى غريبة عن عضوية اللسان وعن نسقه، إلا أنها ذات أهمية لا تُنكر، لذا وجب على اللسانيات ألا تتجاهلها. ومادام الأمر كذلك، وحرصا على صفاء موضوع اللسانيات بالطريقة التي تم تحديده بها، فإنه يلزم إيجاد موقع لمثل هذه القضايا دون إحداث أي اضطراب في التمايزات النظرية والمنهجية التي تم بناؤها. لابد، إذن،

(63) نفسه ص 40
(64) نفسه ص 40
(65) نفسه ص 41
(66) انظر أيضا ص 267 من C L G
(67) نفسه ص 41
(68) نفسه ص 41

من معمارية نظرية ومنهجية تراتبية ومنسجمة كتلك التي رأيناها بخصوص لسانيات اللسان ولسانيات الكلام.

إنه، رغم غرابة تلك القضايا بالنسبة للسان، لابد من الانتباه إلى التداخل بينها وبين اللسان، وإلى العلاقات المتبادلة بينهما، وإلى التأثير الذي تمارسه على اللسان. غير أن هذا الانتباه وهذا التناول لا يبرران الخلط بين الداخلي والخارجي، وإنما يجب الفصل بينهما مهما كانت طبيعة العلاقات الموجودة بينهما. فالخارجي لا يمس التنظيم الداخلي للسان، وإن كان يؤطر ذلك التنظيم. وبناء على ذلك، لا يصح الادعاء القائل باستحالة فصل هذه القضايا الخارجية عن دراسة اللسان (69). وما ذلك إلا لأن للسان طبيعة خاصة تميزه عن سائر الكائنات الأخرى. فإذا كانت عضوية النبتة الداخلية تتغير بفعل عوامل خارجية كالتربة والمناخ... إلخ، فإن العضوية النحوية لا يتعلق وجودها بالعوامل الخارجية للتغير اللساني (70).

إن اللسان ليس جهازا عضويا كباقي الأجهزة العضوية الطبيعية، فطبيعته تختلف عن طبيعة الوقائع الطبيعية. وفي هذا الرأي انتقاد واضحٌ لما يمكن تسميته باللسانيات الطبيعية كما بلورها شلايشر والتي لم تميز اللسان عن الأجهزة العضوية الطبيعية، إذ تم اعتباره عضوية طبيعية خاضعة لقوانين ضرورية. بينما العضوية النحوية ذات وجود يتعلق بالعوامل الداخلية لا غير. فالمعول عليه هو العناصر اللسانية في تلازمها ووظائفها التواصلية.
وتبدو دراسة الظواهر اللسانية الخارجية دراسة مجدية من دون شك. غير أنه من الخطإ الاعتقاد بتعذر معرفة الجهاز العضوي الداخلي للسان ما لم تؤخذ هذه الظواهر بعين الاعتبار لأن معرفة الشروط التي تطور داخلها لسان من الألسنة ليست شيئا ضروريا (71).

إن معرفة العضوية اللسانية الداخلية تبدو شيئا مستقلا عن الظواهر اللسانية الخارجية. فوجودهما وجود مستقل، وإن كانت لهاته الظواهر أهمية لا يمكن إغفالها. ولذلك فالفصل بين جهتي النظر شيء يفرض نفسه (72) مادامت معرفة النسق اللساني غير مشروطة بمعرفة الظواهر اللسانية الخارجية. وخير دليل على ذلك الفصل هو أن كل جهة للنظر تخلق منهجا متميزا. فاللسانيات الخارجية يمكنها أن تراكم الجزئيات والتفاصيل وأن تعدد الوقائع والمعطيات (73). بينما تخلق اللسانيات الداخلية منهجا مغايرا لأنها لا تقبل هذا النوع من الترتيب. ذلك أن اللسان نسق لا يعرف غير نظامه الخاص (74). وهذا النظام نظام موضوعي لا دخل

(69) نفسه ص 41
(70) نفسه ص 41 — 42
(71) نفسه ص 42
(72) نفسه ص 42
(73) نفسه ص 43
(74) نفسه ص 43

للذات المتكلمة ولا للذات الدارسة فيه. ولتوضيح ذلك يشبه سوسير اللسان بلعبة الشطرنج. فبواسطة هذه المقارنة، يبدو من السهل التمييز بين ما هو خارجي وما هو داخلي : فكون لعبة الشطرنج قد انتقلت من فارس إلى أوربا، فذلك يعتبر من قبيل ما هو خارجي. أما ما يتعلق بالنسق والقواعد، فيعتبر من قبيل ما هو داخلي. فاذا غيرتُ القطع الخشبية بقطع عاجية، فإن هذا التغيير لا علاقة له بالنسق. إلا أنني إذا ما زدت في عدد القطع أو نقصت من هذا العدد، فإن هذا التغير يمس «نحو» اللعبة مسا عميقا (75). وهكذا، ففي كل حالة من الحالتين السابقتين تطرح قضية طبيعة الظاهرة التي نتوصل إلى حلها اعتبارا للقاعدة التالية : إن ما هو داخلي هو كل ما يغير النسق بدرجة ما (76).

كل ذلك يوضح الفرق المنهجي بين اللسانيات الخارجية واللسانيات الداخلية. فاللسانيات الخارجية تعمد إلى تجميع الوقائع وعدّها وتجميع التفاصيل والجزئيات الاثنولوجية والحضارية والسياسية والمؤسساتية التي توضح جوانب لسانية. وتتحكم في تجميع كل ذلك الذات المتكلمة والذات الدارسة إذ يبقى اختيارها وتجميعها والتنسيق بينها للذاتين المختلفتين. أما اللسانيات الداخلية فلا تنشغل بكل ذلك لأن اللسانَ نسقٌ لا يعرف غير نظامه الخاص أي أنه مكوَّنٌ من عناصرَ متفاعلة فيما بينها وفق نظام خاص، ولا حاجة لهذا النظام الخاص المتميز إلى عناصر خارجية. أما التغير الذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار، بالنسبة للسان، فهو التغير الداخلي لا الخارجي، أي التغير الذي يلحق بالمكونات بفضل تفاعل المكونات ذاتها. ومن شأن هذا التغير أن يلحق تعديلات، إلى هذه الدرجة أو تلك، بنظام هذه المكونات. هذه خلاصة أولى. أما الخلاصة الثانية، فهي اعتبار سوسير للسان لعبة أو كاللعبة. فكما أن للعبة قواعد ونسقا، وكما أن النسق والقواعد يشكلان أهمية أولى بالنسبة لهذه اللعبة، فإن للسان نسقا وقواعد يشكلان بالنسبة له الجوهر والماهية. وكما أن للعبة «نَحْوَهَا» والقوانين المنظمة لممارستها، فإن للسان «نحوه» والقوانين المنظمة لممارسته.

هكذا يتضح أن الداخلي يناسب النسق والجهاز العضوي فيما يناسب الخارجي ماليس بنسق. وفي الحالتين، هناك نوعان من التغير : أحدهما تغير ناتج عن الظواهر الخارجية، وثانيهما تغير ناتج عن تفاعل المكونات اللسانية.

ويمكن أن نستشف من حديث سوسير عن اللسانيات الخارجية أن الأمر يتعلق بمجموعة من الظواهر التي صنفت فيما بعد ضمن اللسانيات الاجتماعية واللسانيات

(75) نفسه ص 43
(76) نفسه ص 43

الاثنولوجية. لذا، يصح القول إن سوسير كما فتح المجال أمام لسانيات الكلام، فقد فتح المجال أمام لسانيات اجتماعية ولسانيات إثنولوجية ولسانيات انثروبولوجية.

□ □ □

إن تقسيم اللسانيات إلى لسانيات اللسان ولسانيات الكلام وإلى لسانيات داخلية ولسانيات خارجية يُظْهِرُ أننا بصدد تقسيم للسانيات إلى قسمين اثنين لاغير : لسانيات اللسان وهي لسانيات داخلية، ولسانيات الكلام وهي لسانيات خارجية، الأولى تعطي الأولوية للنسق، والثانية تهتم بعلاقة العناصر اللسانية بالمجالات المعرفية الأخرى المتعددة.

الفصل الثالث

الدليـلُ اللِّسـانـي

في الوقت الذي حدَّ فيه سوسير اللسان باعتباره نسق دلائل مَوْقَع نفسه داخل حقل السيميولوجيا العامة. ففرض على نفسه وحكم عليها بأن يفكر في العنصر اللساني كدليل (1).

ويشكل مفهوم الدليل بالنسبة لسوسير مفهوما مركزيا، فبه يمكن بناء العلم اللساني، خاصة وألّا وجود، في نظر البعض، للسانيات بدون نظرية للدليل (2). ونستطيع القولَ، بدون أي تردد، إن مفهوم الدليل، بعد مفهوم اللسان، هو المفهوم الثاني الذي اعترض سوسير. ومرد ذلك إلى أنه المفهومُ الذي سيوضح مفهوم اللسان وطبيعته توضيحا نهائيا.

1 ـــ تعريف الدليل اللساني

قبل تحديد مفهوم الدليل، وبهدف صياغة تحديد غير ملتبس وغير غامض، ينتقد سوسير جهة النظر التي ترى اللسان قائمة من الكلمات المناسبة للأشياء. وهذا الرأي خاطيء، في نظر سوسير، من عدة زوايا :

1. يفترض ذلك أن الأفكار جاهزة وسابقة في الوجود على الكلمات (انظر أيضا ص 155 دل ع)،

2. لا يوضح ذلك هَل الاسمُ ذو طبيعة صوتية أم هو ذو طبيعة نفسية لأنه يمكن النظر إلى الاسم انطلاقا من هذا المظهر أو ذاك.

3. يجعلنا ذلك التصور نفترض أن الرباط الموحِّد بين الاسم والشيء عبارة عن عملية في غاية البساطة. وهذا تصور بعيد عن الحقيقة والواقع. غير أن هذه النظرة التبسيطية في استطاعتها، مع ذلك، أن تُقَرِّبَنَا من الحقيقة المنشودة، وذلك لأنها تبين لنا أن الوحدة اللسانية عبارة عن

(1) J.F. Lyotard. Discours, figure. p. 73

(2) J.L. Nancy et P. Lacoue-labarthe. cité par J—C. Milner. l'amour de la langue P.48. note 1.

شيء مزدوج يُقرِّب بين طرفين (3). غير أن هذا التبين، وبغية الانفلات من النظرة التبسيطية، لا يَتأتّى إلّا إذا عدنا بالذاكرة إلى ما سبق لسوسير أن أشار إليه من أن الطرفيْن اللذين يضمهما الدليل اللساني نفسيان، وأنهما موحدان في أدمغتنا بواسطة الترابط (انظر حديثه عن دورة الكلام).

ويساعد هذا التذكير سوسير في تحديد الدليل اللساني باعتباره يوحِّد بين تصور وصورة سمعية لا بين شيء واسم. والصورة السمعية ليست الصوت المادي الفيزيائي وإنما البصمة النفسية لهذا الصوت، والتمثيل الذي تمدنا به حواسنا. أما التصور فهو شيء مجرد، على العموم (4).

وتتضح الطبيعة النفسية لصورنا السمعية حينما نكلم أنفسنا دون تحريك الشفاه أو اللسان حيث إن الكلمات صور سمعية بالنسبة لسوسير (5).

فالدليل اللساني، إذن، كيان نفسي ذو وجهين يمكن التمثيل لهما بالشكل التالي :

تصـــــور

صورة سمعية

وهذان العنصران شديدا الارتباط ويستلزم أحدهما الآخر (6). ويعتقد سوسير أنه يواجه مسألة مصطلحية هامة في وضعه لمثل هذا التعريف. إذ يطلق مصطلح «دليل» على التأليف بين التصور والصورة السمعية، بينما لا يعني الدليل في الاستعمال العادي على العموم، سوى الصورة السمعية، فيما يتم تجاهل أن إطلاق «دليل» على الصورة السمعية لا يجوز إلا لأن هذه الصورة السمعية تحمل التصور أي أن فكرة القسم الحسي تتضمن فكرة المجموع (7). ولإزالة هذا اللبس، يقترح سوسير الاحتفاظ بكلمة «دليل» للدلالة على هذا المجموع، فيما يُعَوِّضُ التصورَ بالمدلول، والصورة السمعية بالدال (8).

إن الدليل اللساني، إذن، يوضح أن العلاقة بين الاسم والشيء علاقة مركبة ومعقدة، إذ إنهما نفسيان. والأصوات والأفكار لا تتخذ شكلها المحدد إلا حينما تصاغ في لسان محدد.

(3) C L G. P. 96 — 97
(4) نفسه. ص 98.
(5) نفسه ص 98.
(6) نفسه ص 99.
(7) نفسه ص 99.
(8) نفسه ص 99.

وبهذا تنتفي علاقة الدليل اللساني بالمرجع والواقع الخارجي المادي. فالدليل اللساني كيان نفسي مركب من وجهين نفسيين، والتصور شيء مجرد مادام ليس هو الشيء الخارجي، والصورة السمعية تكتسب تجريديتها من كونها ليست الصوت المادي وإنما البصمة النفسية.

وإذا كان اللسان نسق دلائل، وإذا كان الدليل وحدة نفسية داخلية لا يحيل مكوناه على أي مظهر حسي مادي، فإن اللسان يصبح، نتيجة لذلك، نسقا مغلقا على ذاته، ويصبح الدليل كيانا مستقلا شكليا.

قد تبدو هذه التعريفات تقليدية ولا تحمل في طياتها أية جدة. إلا أن واقع الأمر يكشف غير ذلك. فمفهوم الدليل، كما طرحه سوسير، مفهومٌ جديد إذ يحتوي على تصحيح مفهومي ومصطلحي ويفند القولة المشهورة : «الشيء أولا ثم بعده الدليل». وعلاوة على ذلك، فهو جديد بحيث يؤكد المظهر المزدوج للوحدة اللسانية. وفي هذه التوضيحات تحرير للدليل من المفهوم التقليدي الذي لازمه والذي ينص على أن الدليل عبارة عن إلصاق لفظة بشيء ما. وتعود أهمية هذا الطرح السوسيري إلى اعتبار الدال والمدلول نفسيين وداخليين، وكيانين غير ماديين. ويراد من هذا الوجود النفسي للدال والمدلول، ومن ثمة وجود الوحدات اللسانية، تأكيد أن هذه الوحدات اللسانية فئاتٌ مجردة منْ شأنها تنظيم كتلة التحققات الملموسة (9).

2 ـــ خاصيتَا الدَّليل

بفضل التعريف الذي قدمه سوسير للدليل اللساني، سنقف مع سوسير على خاصيتين أوليين يمتلكهما الدليل اللساني. وبذكر هاتين الخاصيتين يعتقد سوسير أنه بصدد وضع مبادىء كل دراسة من النوع (10).

1.2 ـــ المبدأُ الأول : اعْتِباطيَةُ الدَّليل

إن العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول اعتباطية. ومادام الدليل هو المجموع الناتج عن ترابط الدال والمدلول، فإنه يمكن القول إن الدليل اللساني اعتباطي. ذلك أنه ليست للفكرة أية علاقة داخلية مع المتوالية الصوتية، إذ يمكن التمثيل للفكرة بأية متوالية صوتية أخرى، وخير دليل على ذلك الاختلاف بين الألسنة ووجود الألسنة المتعددة (11).

ولا أحد ينازع في خاصية اعتباطية الدليل. إلا أن الجوهري، في اعتقاد سوسير، هو أنْ نسند الى هذه الخاصية الموقع الذي يليق بها، إذ يهيمن مبدأ اعتباطية الدليل على لسانيات اللسان كلها، علاوة على أن نتائج هذا المبدإ لا حصر لها.

(9) Linguistique Saussurienne. P. 71
(10) C L G P. 100
(11) نفسه ص 100

وبعد ذلك، يبدي سوسير ملاحظة عارضة : فهو يعتقد أنه سيكون على السيميولوجيا، في الوقت الذي ستتهيكل فيه، أن تتساءل عما إذا كانت أنماط التعبير القائمة على دلائل طبيعية تدخل ضمن موضوعها أم لا، ويخص سوسير هنا بالذكر الاشارات الميمية. وإذا ما افترضنا أن الجواب بالايجاب فإن موضوع السيميولوجيا الرئيسي لن يكون غير مجموع الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل. وفي الواقع، تقوم، من حيث المبدأ، كل وسيلة من وسائل التعبير المتلقاة في مجتمع ما، على عادة جماعية او على اصطلاح. فدلائل آداب السلوك، مثلا، التي لها في الغالب تعبيرية طبيعية ما، راسخة بواسطة قاعدة. وتلك القاعدة هي التي تفرض علينا استعمال تلك الدلائل لا قيمتها الذاتية. ولهذا السبب يمكن القول إن الدلائل التامة الاعتباطية هي التي تحقق بشكل أفضل نموذج الطريقة السيميولوجية بالنظر إلى باقي الدلائل. ولذلك، فإن اللسان، الأكثر تعقيدا والأكثر انتشارا من بين أنساق التعبير، هو النسق الأكثر تميزا من بين هذه الأنساق.

وبهذا المعنى، يمكن للسانيات أن تتحكم في كل عمل سيميولوجي مع أن اللسان ليس سوى نسق خاص (12).

وهنا، يعود سوسير، مرة ثانية، إلى القيام بتصحيح مصطلحي ومفهومي. فلطالما استُعْمِل «الرمز» بدل الدليل اللساني أو بدل الدال على وجه الخصوص. وقبول «الرمز» بهذا المفهوم المزدوج تعترضه أسباب مانعة من جراء مبدإ اعتباطية الدليل. فالرمز ليس تام الاعتباطية دائما. وهو ليس فارغا لأن بين داله ومدلوله بقية علاقة طبيعية. فرمز العدالة الذي هو الميزان لا يمكن استبداله بأي شيء آخر كالدبابة مثلا (13).

وفي هذا المستوى من التحليل، تستدعي كلمة «اعتباطي» من سوسير إبداء ملاحظة تحول دون تأويلها تأويلا خاطئا من شأنه الاخلال بالنسق النظري الذي يبنيه صاحب كتاب **دروس في اللسانيات العامة**. إن «اعتباطي» لا تعني أن الدال خاضع للاختيار الحر للذات المتكلمة، وإنما تعني أنه غير معلَّل، أي أنه اعتباطي بالنظر إلى المدلول الذي لا يربطه به أي رابط طبيعي في الواقع (14).

إلا أن سوسير يرى أنه من الممكن تقديم اعتراضين على هذا المبدإ : أولهما، أن الكلمات المناسبة للطبيعة (=المحاكية للطبيعة) تدفعنا إلى الاعتقاد بأن اختيار الدال ليس دائما اعتباطيا. ولدفع هذا الاعتراض الأول، يرى سوسير أن هذه الكلمات ليست أبدا عناصر عضوية في النسق اللساني، إضافة الى أن عدد هذه الكلمات عدد محصور. أما بصدد الكلمات المناسبة للطبيعة من مثل (تِكْ ـــ تَكْ...)، فعددها، هي أيضا، عدد

(12) نفسه ص 100 ـــ 101.
(13) نفسه ص 101.
(14) نفسه ص 101.

محصور، واختيارها اعتباطي إلى درجة ما لأنها ليست سوى محاكاة تقريبية، وإذن، فهي شبه ـــ تعاقدية. وعلاوة على ذلك، فإن ادماجها في اللسان يجعلها تخضع للتطور الصوتي والصرفي... الخ على شاكلة ما يحصل بالنسبة للكلمات الأخرى. وفي هذا حجة على أنها قد فقدت شيئا ما من طابعها الأول لتتَلَبَّسَ طابع الدليل اللساني الذي ليس، في عمومه، مُعَلَّلاً(15).

وأمّا الاعتراض الثاني فيتعلق بصيغ التعجب والانفعال. ويبدي سوسير بشأنها نفس الملاحظات التي أبداها بخصوص الكلمات المناسبة للطبيعة. فبالنسبة لغالبية هذه الصيغ، من الممكن إنكار أية علاقة ضرورية بين مدلولها ودالها. وللتأكد من ذلك تكفي المقارنة بين لسانين لنلاحظ كيف تتنوع هذه التعبيرات من لسان إلى آخر (16).

وينتهي سوسير إلى الخلاصة التالية : إن الكلمات المناسبة للطبيعة وصيغ التعجب وَالانفعال ذات أهمية ثانوية لأن أصلها الرمزي شيء مختلف حوله اختلافا جزئيا (17).

بخصوص اعتبار الدليل اللساني اعتباطيا، يمكن موقعته كموقف داخل النقاش الفلسفي القديم (طبيعي / اصطلاحي). لكن التعريف الذي يقترحه سوسير يخالف التعريف التقليدي مادام تعريفه للدليل تعريفا يغاير التعريف القديم. إلا أن ما يشدد سوسير عليه ليس الاقرار باعتباطية الدليل، وإنما أهميته كمبدإ. وفي هذا تمييز لسوسير مرة أخرى عن الموقف التقليدي إذ إن أهمية هذا المبدإ الأولية تكمن في ربط هذا المبدأ بنظريته اللسانية خاصة وأنه مبدأ مهيمن على كل هذه النظرية. وإذا كان المبدأ كذلك، فلا بد من أن تترتب عنه مجموعة من النتائج.

وتتسع هيمنة هذا المبدإ لتتجاوز اللسانيات إلى السيميولوجيا. وفي حديث سوسير عن اعتباطية الدليل وعلاقته بالسيميولوجيا تشخيص لقطيعة ثانية مع الفكر التقليدي، خاصة مع وايتني (18)، وتحديد جديد ودقيق لموضوع السيميولوجيا الرئيسي والذي لن يعدو أن يكون مجموع الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل، ذلك أن الدلائل تقوم على عادة جماعية أو تعاقد أو قاعدة. ولأن اللسان يتأسس على اعتباطية دلائله، فإن اللسانيات، من هذه الزاوية، تتحكم في السيميولوجيا مادامت الدلائل اللسانية تقدم النموذج الأكثر اعتباطية بالنظر إلى الدلائل غير اللسانية.

إن الاقرار باعتباطية الدليل يفرض إبعاد الخلط واللبس وإنشاء مصطلحات واضحة. فالرمز ليس صالحاً كمصطلح للدلالة على الدليل أو على الدال. وذلك من زاوية مفهوم

(15) نفسه ص 102.
(16) نفسه ص 102.
(17) نفسه ص 102
(18) CL-Normand. in Dialectiques op.cit. P.115

سوسير للعلاقة بين الدال والمدلول. فإذا كانت علاقة الدال والمدلول اعتباطية بالنسبة للدليل، فإن العلاقة بين الدال والمدلول ليست تامة الاعتباطية بالنسبة للرمز إذ بينهما بقية من علاقة طبيعية، أي نوع من المشابهة، مشابهة تقريبية أو ما يدل على أن العلاقة قد قامت في أولها بين الدال والمدلول على مشابهة. وهكذا، إذا انعدم أي مبرر لاسناد متوالية صوتية محددة الى فكرة محددة، فإن المدلول، بالنسبة للرمز، لا يقبل أي دال كيفما كان وإلا لصحَّ تعويض الميزان ــ كرمز للعدالة ــ بالدبابة.

إلا أن ذلك لا يعني أن للذات المتكلمة كامل الحرية في اختيار الدوال. إذ ترادف كلمة «اعتباطي» عند سوسير «غيرَ معلل»، فالدال غير معلل بالنسبة للمدلول إذ لا وجود في الواقع لأية علاقة طبيعية بينهما.

ويبدو أن سوسير ينتقل بنا، مرة أخرى، إلى الحقل الفلسفي التقليدي في معارضة الحرية بالضرورة (19)، وقد أفضى به ذلك إلى تحديد جديد لمفهوم الاعتباطية حينما جعله مرادفاً لِـ «غير معلل». فلا وجود لعلاقة عِلّية بين الدال والمدلول.

وبخصوص الاعتراضيْن على مبدإ الاعتباطية، يمكن اعتبار التحليل الذي قام به سوسير قد اتخذ، كمنطلق، ماهية الكلمات المناسبة للطبيعة وصيغ التعجب والانفعال ولم يقتصر المنطلق على تشغيل هذه الوحدات. فهي أولًا ظواهر هامشية بالنظر إلى باقي الوحدات اللسانية الأخرى. وهي ثانيا تُشْغَلُ في اللسان كما تُشْغَلُ باقي الدلائل اللسانية الأخرى.

وأخذاً بعين الاعتبار هاتين الملاحظتين، يمكن القول، بالنظر إلى الدلائل ككل، إنها جميعا اعتباطية. إلا أن للاعتباطية درجتين متفاوتتين : فهناك دلائل ذات خاصية تامة الاعتباطية، وهناك دلائل ذات خاصية ناقصة الاعتباطية. ومعنى ذلك أن اللسان تلزمه الاعتباطية. ويفترض الاعتباطية، فلا وجود لوحدة فيه غير اعتباطية.

وبعد تحديد مفهوم الاعتباطية والتأكيد المبدئي على ربطه بالنظرية اللسانية لاستخلاص مجموعة من النتائج، يقوم سوسير بدمج هذا المفهوم، على المستوى العملي، في نظريته اللسانية قصد استخلاص ما يراه من خلاصات وذلك من خلال تناوله لقابلية الدليل للتغير أو عدم قابليته للتغير. فالدال بالنظر إلى الفكرة التي يمثلها يبدو وكأنه قد اختير بحرية، وبالنظر إلى الجماعة اللسانية التي تستعمله يبدو أنه ليس حُرّا بل مفروضا. ذلك أن الكتلة الاجتماعية لا تُسْتَشَارُ في شأنه بحيث إن الدال الذي يختاره اللسان لا يمكن استبداله بدال آخر. فلا الفرد بقادر على تغيير هذا الاختيار، ولا الجماعة بقادرة على ممارسة سيادتها على كلمة واحدة إذ الجماعة مشدودة إلى اللسان كما هو.

(19) نفسه ص 115 ــ 116.

وعلى هذا الأساس، لا يصح اعتبار اللسان تعاقدا فحسب (= لا يمكن أن يطابق اللسان التعاقد بمثل هذه البساطة)، لأن اللسان كالقانون الذي تتقبله جماعة ما. ولهذا السبب، فالدليل اللساني ينفلت من إسار إرادتنا، الشيء الذي تترتب عنه نتائج مهمة (20).

فاللسان يبدو، دائما وفي حقبة معينة، كميراث عن حقبة سابقة. إنه نتاج موروث عن أجيال سابقة. ولهذا السبب فلا أهمية تذكر لمسألة أصل اللغة. ومن ثمة، فالموضوع الوحيد الواقعي اللسانيات هو الحياة العادية والمنتظمة للسانٍ سبق تشكيله، أي دراسة حالة لسان معطاة، وهذه الحالة المعطاة هي نتاج عوامل تاريخية دائما من شأنها تفسير لماذا لا يقبل الدليل أي تغيير.

هكذا يتميز اللسان عن باقي المؤسسات الأخرى. فهذه المؤسسات تتمتع بنسبة من الحرية فتتراوح بين التقليد المفروض والفعل الحر للمجتمع (21). بينما يهيمن على اللسان عَامِل توريثه التاريخي هيمنة كلية، ويُبْعِد هذا العامل كل تغير لساني عام لأن الأجيال تختلط وتتداخل ويتفاوت أفرادها في الأعمار. هذا بالاضافة إلى ما يستوجبه تعليم اللسان القومي من مجهودات(22).

إن تغيير أي شيء يشترط، لكي يتحقق، أن تكون الذوات الممارسة له تمتلك الوعي بتلك الممارسة ؛ بينما يشهد واقع الحال، بالنسبة للسان، بأن الذوات تكون، في عمومها، غير واعية بقوانين اللسان. ويشترط حصول التغيير أيضا انتقاد الوقائع، في حين لا تدفعنا الوقائع اللسانية إلى انتقادها أبدا. وهكذا فكل شعب يكون راضيا عن اللسان الذي تلقاه(23).

ورغم أهمية الاعتبارات السابقة، يرى سوسير أن هناك اعتبارات أخرى أساسية ومباشرة تتحكم في الاعتبارات السابقة. وهذه الاعتبارات الأساسية والمباشرة هي :

1. الخاصية الاعتباطية للدليل : إن اعتباطية الدليل ذاتها هي الخاصية التي تجعل اللسان في مأمن من أية محاولة هادفة إلى تغييره. والجماعة لا تنازع في ذلك لأن النزاع حول شيء يتطلب أن يرتكز هذا الشيء على معيار عقلي. إذ على هذا الأساس يمكن أن نناقش شكلي الزواج الأحادي والمتعدد، ويمكن الاستناد إلى حجج لصالح هذا الشكل أو ذاك. كما يمكن أن نناقش نسق الرموز لأن للرمز علاقة عقلية بالشيء المدلول عليه. غير أن هذه القاعدة العقلية تنتفي بالنسبة للسان بصفته نسق دلائل اعتباطية (24).

(20) C L G P. 104

(21) نفسه ص 105

(22) نفسه ص 105 ــ 106

(23) نفسه ص 106

(24) نفسه ص. 106 ــ 107

2. تعدد الدلائل الضرورية لتشكيل أي لسان : فنسق الكتابة المكون من عدد محدود جدا من الحروف يمكن استبداله بنسق كتابة آخر. أما بالنسبة للسان، فإن هذا الاستبدال يتعذر لكون الدلائل اللسانية لا تُحْصَى ولا تحصر (25).

3. الخاصية المركبة للنسق : يشكل اللسان نسقا. ومن هذه الزاوية، فإنه ليس تام الاعتباطية إذ تسوده عقلنة نسبية. ولأن اللسان نسق، فإن الجماعة عاجزة عن تغييره لأن هذا النسق ميكانيزم (إِوَالِيَة) مركب لا يتم إدراكه إلا بواسطة التفكير (26).

4. مقاومة الجمود الجماعي لكل تجديد : يتميز اللسان عن باقي المؤسسات بكونه قضية الجميع، إذ يستعمله الأفراد كل يوم. أمّا الأنساق الأخرى فهي قضية عدد من الأفراد في آن واحد ولزمن محدود. إن كل فرد يشارك في اللسان في كل لحظة، ولها السبب يؤثر فيه الجميع. ولهذا السبب أيضا يستحيل تثويره. فاللسان، من بين كل المؤسسات الاجتماعية، لا يتيح إمكانَ القيام بمبادرات لأنه يتوحد بجسم حياة الجماعة. والجماعة تقف إزاءه جامدة إذ هي، بالنسبة إليه، كالعنصر المحافظ.

فلكي ندرك أن اللسان ليس حرا، لا يكفي القول إن اللسان نتاج القوى الاجتماعية، إذ القوى الاجتماعية ترثه عن حقبة سابقة، وممارستها تتأطر في الزمن. وهذان العاملان عاملان متلازمان. فالالتحام بالماضي يقف دون حرية الاختيار. وعليه، فهناك رابط بين هذين العاملين المتناقضين : فبفضل الاصطلاح الاعتباطي يكون الاختيار حُرّاً، وبسبب الزمن يصبح الاختيار ثابتا. ولكون الدليل اعتباطيا، فهو لا يعرف غير قانون التقليد، ولأنه يقوم على التقليد، فإنه يمكن أن يكون اعتباطيا (27).

يعود سوسير في النصوص السابقة التي استعرضناها ليؤكد المفهوم الفلسفي للحرية وليستعين به ويقابل بين الحرية والضرورة، وذلك بغية استخلاص خاصيتين للدال (ومن ثمة للدليل وللسان) : فالدال، من جهة، يبدو حرا إذا ما اعتبرنا العلاقة الداخلية بين الدال والمدلول، ومن جهة ثانية، يبدو مفروضا خاصة إذا نظرنا إليه في علاقته بالجماعة اللسانية.

ويبدو أن سوسير يُغَلِّبُ هذا النوع الثاني من العلاقة على النوع الأول لينتهي إلى ضرورة تصحيح مفهوم التعاقد عند وايتني موضحا أن التعاقد، بالنسبة إلى اللسان، لا ينبغي أن يُبسط مفهومه لأنه عبارة عن تعاقد قسري وعن قانون يتحكم في رقاب الجماعة كلها. ويتسم اللسان بالتعاقد القسري لأنه ميراث (= موروث)، وبهذه الصفة ينفلت من رقابة الجماعة. ويترتب عن هذا التأكيد تصحيح وتقويم آخر : إن اللسان مؤسسة والمؤسسة

(25) نفسه ص 107
(26) نفسه ص 107
(27) نفسه ص 108

تقتضي تعاقدا أصليا، والتعاقد يدخُلُ ضمن إطار إشكالية كبرى هي مسألة أصل اللغة (28). وإذا وقفنا عند هذا الحد يكون موضوع اللسانيات هو أصلُ اللغة فننحرف باللسانيات عن موضوعها الوحيد والحقيقي. أما حينما نستحضر كونَ اللسان ميراثا وكونه قانونا أي تعاقدا غير قابل للحل والابطال، فإن ذلك يدفعنا إلى القول إن أصل اللغة لا أهمية له، فيبقى موضوع اللسانيات الوحيد الحقيقي والواقعي هو الحياة العادية والمنتظمة لِلسان مُشَكَّلٍ أي دراسة حالة معطاة للسان. وهذه الحالة المعطاة، في نظر سوسير، نتاج لعوامل تاريخية أي نتاج يتدخل فيه عاملُ الزمن.

إن الفرق بين اللسان كمؤسسة وبين المؤسسات الأخرى يتجلى في هيمنة العامل التاريخي على اللسان فيما تتمتع المؤسسات الأخرى بدرجة ما من الحرية قد تتسع وقد تضيق. وهذه الطبيعة القسرية التاريخية هي ما يحول دون أي تغير لساني. ويتميز اللسان كذلك عن هذه المؤسسات في كون الذوات الممارسة له لا تعي قوانينه ولا تنتقد وقائعه، بينما يشترط التغير — وهو يلحق بالمؤسسات الأخرى — الوعي بقوانين الشيء والشعور الملحاح بانتقاد وقائعه.

وكل هذه الاعتبارات تابعة وخاضعة لأربعة اعتبارات أساسية من طبيعتها توضيح علاقة الاعتباطية بالتغير اللساني.

فإذا كان اللسان يبقى بعيدا عن أي تغير، فذلك يعود إلى اعتباطية الدليل، إذ هي الخاصية التي تقيه من أية حالة تغير. وما ذلك إلا لأن الاعتباطية تعني القانون والفرض والقسرية والعلاقة اللاعقلية بين الدال والمدلول، خاصة إذا علمنا أن التغير يشترط الحرية النسبية والعلاقة العقلية. ويمكن أن نستنتج من هنا أن اللسانَ، من هذه الزاوية، تام الاعتباطية. إلا أنه، من زاوية ثانية، ناقص الاعتباطية خاصة إذا نظرنا إليه كنسق تسود فيه عقلنة نسبية (كما سيتضح ذلك فيما بعد). لكن ذلك لا يعني قدرة الجماعة على تغييره لأنه ميكانيزم (إوالية) مركب من وحدات متعددة متعالقة ومتداخلة. وهذا الميكانيزم لا يتم إدراكه إلا بواسطة إعمال الفكر، لا بواسطة الملاحظة لأنه مكون من وحدات مجردة.

ننتهي مع سوسير إلى أن من نتائج اعتباطية الدليل اللساني عدم قابليته للتغير، أي عدم قابلية اللسان للتغير. فالزمن، على هذا الأساس، ضامنٌ لاستمرارية اللسان.

إلا أنه يمكننا النظر إلى الدليل اللساني من زاوية قابليته للتغير كما فعل ذلك سوسير. فالزمن، فعلا، ضامن لاستمرارية اللسان ومغيِّر، في الآن نفسه، للدلائل اللسانية. وهاتان الواقعتان واقعتان متلازمتان : فالدليل يتغير لأنه يدوم وما يسود في كل تغير هو بقاء المادة

(28) I. Hombert Whitney : notes sur une entreprise théorique pré-saussurienne. Langages. n° 49. p. 117.

القديمة. ومعنى ذلك أن التغير نسبي. لهذا يصح القول إن مبدأ التغير يتأسس على مبدإ الاستمرارية (29).

ويتخذ هذا التغير وفق مسار الزمن عدة أشكال، إلا أن الأهم هو اكتشاف مايلي :

أولا : يوهمنا الحديث عن التغير أن الأمر لا يتعلق إلا بالتغيرات الصوتية اللاحقة بالدال وتغيرات المعنى اللاحقة بالمدلول. إلا أن هذه النظرة نظرة قاصرة. فمهما كانت أسباب التغير وكيفما كان فعلها، فإن هذه الأسباب تؤدي إلى نقل في العلاقة بين الدال والمدلول :

– فإما أن الصورة السمعية والتصور يتغيران معا، فنلاحظ آنئذ أن الرابط بين الفكرة والدليل قد تراخى وأن نقْلًا قد طرأ في العلاقة بينهما.

– وإما أن يبقى التصور على حاله، فتتغير العلاقة من وجهين : تغير الدال في مظهره المادي وتغيره أيضا في صيغته النحوية. وفي الحالتين يتعلق الأمر دائما بنقل في العلاقة بينهما (30).

بهذا يخلص سوسير إلى أن اللسان عاجز عن الوقوف ضد العوامل التي تعمل على نقل العلاقة بين المدلول والدال من حين إلى آخر. وتلك نتيجة أخرى من النتائج المترتبة عن اعتباطية الدليل.

وللمزيد في توضيح هذا التغير، يعود سوسير إلى الحديث عن المؤسسات الانسانية الأخرى. فهذه المؤسسات — عادات، قوانين، الخ... — تتأسس كلها، وبدرجات متفاوتة، على علاقة طبيعية بين الأشياء، لأن هناك تلاؤما ضروريا بين الوسائل المستخدمة والغايات المتوخاة. وإذا كانت التقليعة التي تحدد لباسنا ليست تامة الاعتباطية، فإن اللسان، على النقيض من ذلك، فيما يتصل باختيار وسائله، ذو إمكانات غير محصورة لأنه لا شيء يمنعنا من ربط فكرة ما بأية متوالية من الأصوات (31).

إن وايتني، في نظر سوسير، قد أكد الخاصية الاعتباطية للدلائل بغية البرهنة على أن اللسان مؤسسة خالصة. ومن هنا، فقد وضع اللسانيات في محورها الحقيقي. إلا أنه لم يدرك أن هذه الخاصية الاعتباطية تفصل، بشكل جذري، بين اللسان والمؤسسات الانسانية الأخرى. ولا نقف على هذا التمييز إلا من خلال الطريقة التي يتطور بها اللسان. فلا شيء يماثل التعقيد والتركيب اللذين يَسِمَان اللسان. فلأن اللسان يوجد في آن واحد في الكتلة الاجتماعية وفي الزمن، فإنه ليس في مقدور أي كان أن يغير شيئا فيه. ومن جهة ثانية، وعلى المستوى النظري المحض، تحتوي اعتباطية دلائل اللسان على الحرية في وضع أية علاقة بين المادة الصوتية والأفكار. وينتج عن ذلك أن كل عنصر من هذين العنصرين المدمجين في

(29) C L G. P.108 — 109

(30) نفسه ص 109 — 110

(31) نفسه ص 110.

الدلائل يحتفظ بحياته الخاصة بنسبة غير معروفة خارج كل منهما. كما ينتج عن ذلك أن اللسان يتغير أو على الأصح يتطور تحت تأثير كل العوامل التي يمكنها أن تمس الأصوات او المعاني. وهذا التطور قدري ولا يصمد أمامه أي لسان (32). هكذا ينفلت دوران اللسان من الرقابة.

إن استمرارية الدليل في الزمن في علاقتها بالتغير في الزمن يمكن أن يُنْظَرُ إليها ضمن أفق سيميولوجي. فالاستمرارية والتغير مبدأ من مبادىء السيميولوجيا العامة. ويؤكد هذا المبدأ نسق الكتابة ولغة الصم — البكم، الخ... لكن على أي أساس تتأسس ضرورة التغير ؟ إن أسباب التغير ليست في مِلْك الملاحظ. فالحديث عن نقل العلاقة يعني أن الزمن يغير كل الأشياء، لذا ليس هناك من سبب يحول دون خضوع اللسان لهذا القانون الكلي (33).

فما هي، إذن، الخلاصات المستنتجة من كل ذلك ؟

لقد ميز سوسير داخل اللغة بين اللسان والكلام. واللسان هو اللغة ناقص الكلام (لسان = لغة — كلام). إنه مجموع العادات اللسانية التي تتيح للذات أن تفهَم وأن تُفْهَم. غير أن مثل هذا التعريف يترك اللسان خارج واقعه الاجتماعي، ويجعل منه شيئا غير واقعي لأنه لا يحتوي إلا على مظهر من مظاهر واقعه أي المظهر الفردي، فلابد، إذن، من الكتلة المتكلمة كي يكون هناك لسان.

وهكذا لا يوجد اللسان، على عكس ما يبدو، خارج الفعل الاجتماعي أبدا لأن اللسان ظاهرة سيميولوجية. فطبيعته الاجتماعية واقعة من وقائعه الداخلية. لذا فالتعريف الكامل للسان يجعلنا نواجه شيئين متلازمين كما هو واضح في الرسم التالي :

لســـان

الكتلة المتكلمة

غير أننا لم نأخذ بعين الاعتبار هنا سوى الواقع الاجتماعي متغافلين عن الواقع التاريخي.

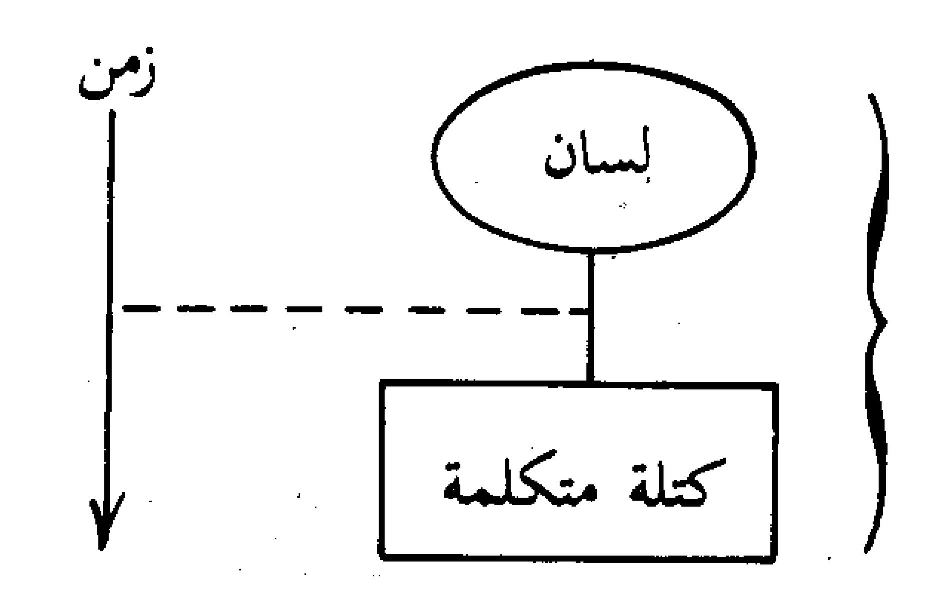
وما دام الدليل اللساني اعتباطيا، فإن اللسان، كما حددناه، يبدو نسقا حرا قابلا لأن يُنَظم بشكل إرادي وخاضعا لمبدإ عقلي لا غير. وطبيعة اللسان الاجتماعية، منظورا إليها في ذاتها، لا تعارض بالتدقيق جهة النظر هذه (34). وما يمنعنا من النظر إلى اللسان كتعاقد صرف قابل

(32) نفسه ص 110 — 111.

(33) نفسه ص 111 — 112.

(34) نفسه ص 112

للتغير حسب رغبة المعنيين يعود إلى فعل الزمن الذي يتألف بفعل القوة الاجتماعية. أما خارج الزمن، فالواقع اللساني ناقص ويتعذر معه استخلاص أية نتيجة (35). ومعنى ذلك أنه لا يمكن اعتبار اللسان داخل الزمن بدون كتلة متكلمة لأنه يتعذر علينا ملاحظة أي تغير، كما لا يمكن اعتبار الكتلة المتكلمة خارج الزمن لأننا لن نقف عند مفعول القوى الاجتماعية. فلكي يتحقق دمج اللسان في الواقع لابد من إضافة علامة تدل على سير الزمن إلى الرسم السابق :



في هاته الحالة، ومنذ الآن، لن يكون اللسان حرا لأن الزمن سيسمح للقوى الاجتماعية بتنمية مفعولاتها. وهكذا نتوصل إلى مبدإ الاستمرارية الذي يلغي الحرية. إلا أن الاستمرارية تشتمل بالضرورة على التغير أي النقل المتفاوت الأهمية للعلاقات (36).

إن حديث سوسير عن قابلية الدليل اللساني للتغير حديث يراد منه تأكيد أن هذه القابلية للتغير ناتجة عن مبدإ اعتباطية الدليل. وقد اوضح أن للزمن مفعولين متلازمين : الحفاظ على استمرارية اللسان وتغيره. إلا أن التغير يبقى نسبيا لكونه يقوم على مبدإ الاستمرارية. فخاصية التغير اللساني، إذن، تتجلى في كون التغير ليس مطلقا لأنه في هاته الحالة سيحول دون استمرارية اللسان كمقوم من مقومات اللسان في علاقته بالجماعة اللسانية. وعليه، فلا تغير إلا في إطار الاستمرارية.

وبعد ذلك، ينبري سوسير للحديث عن تجليات التغير والتي لا يراها تقتصر على التغيرات الطارئة على الأصوات أو اللاحقة بالمعنى لأن هذه النظرة قاصرة مادامت كل الأسباب والأشكال تؤدي إلى نقل العلاقة بين المدلول والدال.

والعوامل الداعية إلى نقل العلاقة يوضحها التقابل الذي وضعه سوسير بين اللسان والمؤسسات الانسانية الأخرى. فالمؤسسات الأخرى تقوم على العلاقة الطبيعية بين الأشياء. بينما يختار اللسان وسائله. فالخاصية الاعتباطية، إذن، تميز اللسان عن المؤسسات الاخرى.

(35) نفسه ص 113
(36) نفسه ص 113

ويدل هذا على أن استمرارية الدليل في الزمن في علاقته بالتغير تعتبر مبدأ من مبادىء السيميولوجيا.

ونخلص من ذلك كله إلى أن اعتباطية الدليل تحدد مفهوم اللسان هذه المرة من جانبين : أولا ، لا لسان بدون كتلة متكلمة أي خارج الفعل الاجتماعي، وهذه الطبيعة الاجتماعية واقعة من وقائعه الداخلية وليست عاملا مؤطرا له، أي أنها عنصر داخلي وجزء لا يتجزأ من النسق. ثانيا، تحديد اللسان تحديدا شاملا يستلزم اعتبار الواقع التاريخي أيضا. وهكذا، يبدو أن الكتلة المتكلمة والزمن ضروريان لتحديد مفهوم اللسان.

ولهذا السبب رأت كلودين نورمان C.Normand أن الاعتباطية تشكل المرتكز النظري لسوسير، والضمانة الفلسفية لنظرية اللسان (37). ولهذا السبب أيضا اعتبر دو مورو أن لاعتباطية الدليل الأسبقية في نظام الأشياء : إنها العماد الذي يرتكز عليه بناء اللسان كشكل، والقاعدة الأساسية لكل ممارسة لسانيّة ممكنة (38).

2.2 — المبدأ الثاني : الخاصية الخطية للدال

الدال ذو طبيعة سمعية ولا يجري إلا في الزمن، ولذلك فهو يستعير هاتين الخاصيتين من الزمن :

أ. فهو عبارة عن امتداد.

ب والامتداد قابل لأن يقاس في بعد واحد : الخط.

وهذا المبدأ أساسي ونتائجه لا حصر لها، وتساوي أهميته أهمية المبدإ الأول لأن كل ميكانيزم (إوالية) اللسان تابع لهذا المبدإ (39).

والدوال السمعية لا تمتلك سوى خط الزمن على عكس الدوال المرئية، وتظهر عناصرها الواحد تلو الآخر. فهي تشكل، إذن، سلسلة (40).

(37) CL.Normand : L'arbitraire du signe comme phénoméne de déplacement. Dialectiques n°1 — 2 P,120.
(38) De Muro. in C L G. Note 65
(39) نفسه ص 170
(40) نفسه ص 103.

الفصل الرابع

اللسانيات السانكرونية واللسانيات الدياكرونية

1 ــ السانكرونية والدياكرونية

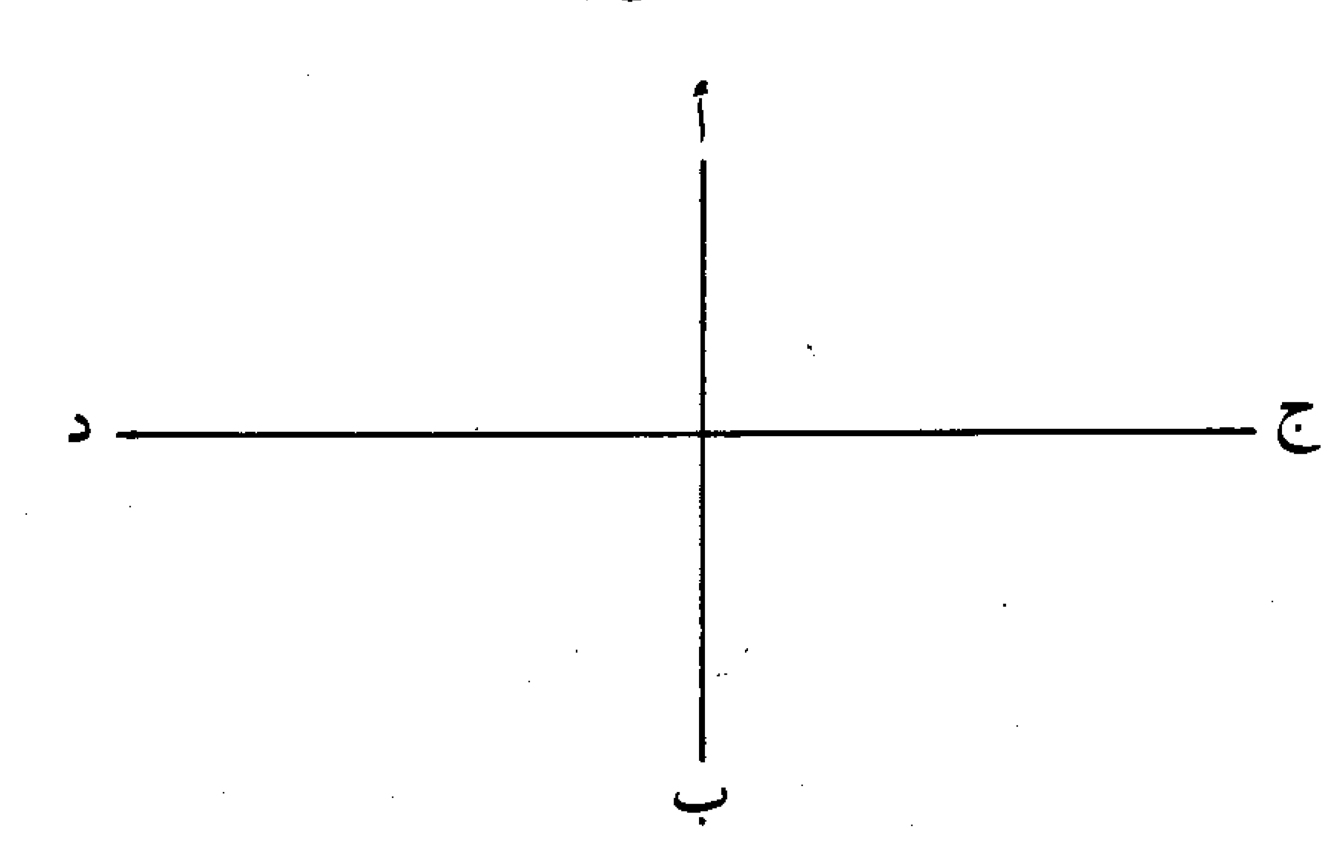
يخلق تدخل عنصر الزمن للسانيات مشاكل عديدة ويضعها أمام نهجين مختلفين بشكل مطلق. بينما لا تعرف أغلب العلوم هذه الثنائية الجذرية لأن عنصر الزمن لا ينتج آثارا خاصة بها (1).

لكن هذه الثنائية تفرض نفسها على العلوم الاقتصادية. فالاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي يشكلان مجالين معرفيين متميزين داخل العلم الواحد. والعمل وفق هذه الطريقة عملٌ تفرضه ضرورة داخلية، وهي نفس الضرورة التي تفرض علينا تقسيم اللسانيات إلى قسمين لكل قسم منهما مبدأه الخاص. ومرد ذلك إلى أننا نواجه، فيما يخص الاقتصاد السياسي واللسانيات، مفهوم القيمة . ذلك أن الأمر يتعلق، بخصوص العلمين، بنسق تعادل بين شيئين من طبيعة مختلفة : ففي العلم الأول نجد العمل والأجر، وفي العلم الثاني نجد المدلول والدال.

لذا فإنه لا مفر من أن تميز العلوم بين محورين : 1) محور المتزامنات Simultanéités (أب) المتعلق بالعلاقات بين الأشياء المتعايشة، ولابد هنا من الاشارة إلى أن عامل الزمن قد أُبعِدَ. 2) محور المتعاقبات Successivités (ج د) والذي يجعلنا لا نعتبر أبدا إلا شيئا واحدا في

(1) C L G. P. 114

نفس الآن، إلا أن كل أشياء المحور الأول تتموقع فيه مصحوبة بالتغيرات اللاحقة بها :



وبالنسبة للعلوم التي تشتغل بالقيم، يصبح تمييز هذين المحورين ضرورة علمية، وفي بعض الحالات ضرورة مطلقة (2). وإذن، فلابد من التمييز بين نسق القيم المنظور إليها في ذاتها، والقيم ذاتها المنظور إليها في ارتباطها بالزمن (3). ويفرض هذا التمييز نفسه على اللساني لأن اللسان نسق قيم خالصة لا يحدده أي شيء خارج الحالة الآنية لأطرافه.

ومادام أصل القيمة، انطلاقا من جانب من جانبيها، يوجد في الأشياء وفي العلاقات الطبيعية، فإنه يمكننا، إلى حد ما، أن نتتبع هذه القيمة في الزمن دون أن نَتَنَاسَى، في أية لحظة، خضوعها لنسق قيم متزامنة. وعلاقة القيم بالأشياء، وبالرغم من كل شيء، تمد هذه القيم بقاعدة طبيعية. ومن هنا، فالتقويمات التي نصدرها في حق القيم ليست تامة الاعتباطية أبدا : ذلك أن قابليتها للتنوع تبقى محدودة. إلا أننا نعلم أن المعطيات المادية لا موقع لها في اللسانيات. وعلاوة على ذلك، فنسق القيم مركب ومنظم بشكل دقيق. ولأنه مركب، فلابد من دراسته بالتتابع وفق هذين المحورين. ونظرا لتعدد الدلائل، فإنه يستحيل مطلقا القيام بدراسة تزامنية للعلاقات في الزمن وللعلاقات في النسق.

لهذا السبب، يميز سوسير نوعين من اللسانيات : لسانيات تطورية في تعارض مع علم حالات اللسان أو اللسانيات السكونية (4).

وبهدف تسجيل هذا التعارض والتقاء هذين النظامين من الظواهر المرتبطة بنفس الموضوع، يقترح سوسير الحديث عن اللسانيات التزامنية (السانكرونية) واللسانيات التعاقبية (الدياكرونية). والأشياء السانكرونية هي كل مَالَهُ صلة بالحالة السكونية لهذا العلم،

(2) نفسه ص 115
(3) نفسه ص 116
(4) نفسه ص 116 — 117

بينما الأشياء الدياكرونية هي الأشياء التي لها صلة بالتطور. فَتَعْنِي السانكرونية، بذلك، حالة لسان معين، وتعني الدياكرونية حقبة تطور (5).

وعلى اللساني الذي يدرس وقائع اللسان، أي حالته، أن يتجاهل الدياكرونية. فإلغاء الماضي مسألة ضرورية لولوج وعي الذوات المتكلمة. ذلك أن تدخل التاريخ يجعل من حكمه حكما خاطئا. فكل إنسان يتخذ موقعا للنظر إلى شيء ما لا يمكنه أن ينظر إليه من كل الجهات.

ونفس الأمر ينسحب على اللسان الذي لا يمكننا وصفه ولا إثبات معايير استعماله إلا حينما نتموقع في حالة ما. أما حينما يتتبع اللساني تطور اللسان، فإنه شبيه بالملاحِظِ الذي يتحرك من مكان إلى آخر (6).

وهذا الفصل من شأنه أن يجنبنا المزالق التي وقعت فيها اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر، كما يجنبنا مزالق النحو (نحو بور رويال) (7).

إن اللسانيات، بعد إسنادها الى التاريخ موقعا كبيرا، ستلتفت إلى جهة النظر السكونية للنحو التقليدي، لكن بعقلية جديدة وبطرق أخرى. ومن مزايا المنهج التاريخي أنه ساهم في هذا التجديد، ذلك أن المنهج التاريخي هو الذي سيمكننا من فهم حالات اللسان بشكل جيد. والنحو القديم لم يكن يرى سوى الفعل السانكروني، في حين كشفت لنا اللسانيات عن نظام جديد للظواهر. لهذا ينبغي الاشعار بالتعارض بين هذين النظامين للوقوف على النتائج التي يحتويها (8).

والتعارض بين جهتي النظر هاتين تعارض مطلق وخالٍ من أي توفيق. فحينما يتعلق الأمر بعلاقة بين طرفين متعايشين في اللسان، يُعْتَبَرُ ذلك فعلا سانكرونيا. ولانتاج مثل هذا الفعل السانكروني، لابد من تعاون بعض ظواهر التطور (9). ولابد من القول إنَّه لا علاقة لهذه الأفعال الدياكرونية بالفعل السكوني الذي أنتجته، لأن لها نظاماً مختلفا (10). وليست هذه الوقائع الدياكرونية غاية يُتَوَخّى من ورائها وسم قيمة ما بدليل آخر. وإلى هذا الحد يتوقف سوسير عند الخلاصات التالية :

1. إن الفعل الدياكروني حدث يجد في ذاته مبرر وجوده، أما النتائج السانكرونية الخاصة التي من الممكن أن تتولد عنه فهي غريبة عنه تمام الغرابة (11).

(5) نفسه ص 117
(6) نفسه ص 117
(7) نفسه ص 118
(8) نفسه ص 119
(9) نفسه ص 119
(10) نفسه ص 120
(11) نفسه ص 121

2. إن الوقائع الدياكرونية لا ترمي إلى تغيير النسق، إذ إننا، في هذه الحالة، لا نقصد إلى الانتقال من نسق علاقات إلى نسق آخر ؛ والتغير لا يمس التنظيم بل العناصر المنظَّمة. ونعثر، هنا، على مبدإ سبقت الاشارة إليه : إن النسق لا يتغير أبدا بشكل مباشر، فالنسق في ذاته غير قابل للتغير ؛ إذ لا يلحق التغير إلا ببعض العناصر دون المساس بالتلاحم الذي يربط تلك العناصر بالكل، فلا يتم تغيير المجموع، ولا ينشأ نسق عن نسق آخر، وإنما هناك عنصر من نسق أول قد تم تغييره، وهذا وحده كاف لانشاء نسق آخر (12).

3. هذه الملاحظة تدفعنا إلى أن نفهم بشكل أفضل طبيعة حالة اللسان الاعتباطية دوما. فاللسان ليس ميكانيزما (إوالية) خُلِق ونُسِّق بغية التعبير عن أفكار (13). بل نرى، على عكس ذلك، أن الحالة الناتجة عن التغير لا يراد منها تمييز الدلالات التي تكتنفها. ففي كل حالة تنفخ الروح في مادة معطاة وتحييها. وهذه النظرة التي أهمتنا بها اللسانيات التاريخية كان يجهلها النحو التقليدي الذي لم يكن باستطاعته التوصل إليها بواسطة مناهجه الخاصة (14).

4. إن أفعال الفئة الدياكرونية ليست من قبيل نظام وقائع الفئة السانكرونية. ويعود ذلك إلى أن التغيرات تنتج خارج أية قصدية. بينما الواقعة السانكرونية، على عكس ذلك، واقعة دالة دائما، إذ تستدعي باستمرار طرفين متزامنين (جمع — مفرد مثلا). وفيما يخص الواقعة الدياكرونية، فالعكس هو الذي يحدث : إذ لا تهتم إلا بطرف واحد. ولكي يظهر شكل جديد، لابد للشكل القديم من أن يتخلى له عن موقعه (15). فنحن، إذن، أمام وقائع مشتتة ومختلفة. ولذلك فإن الرغبة في جمع هذه الوقائع المتفرقة في مجال معرفي واحد سيكون، إذن، مشروعا وهميا، ذلك أننا، على مستوى الأفق الدياكروني، نكون إزاء ظواهر لا علاقة لها بالأنساق وإن كانت مشروطة بها (16).

ويتضح أن دليلا ماديا ليس ضروريا للتعبير عن فكرة، وأن اللسان يمكنه أن يكتفي بتعارض شيء ما مع لا شيء أي مع الدليل صفر (17). واللسان ميكانيزم (إوالية) يستمر اشتغاله رغم ما نُلحِقُهُ به.

كل ما سبق يؤكد مجموعة من المبادىء التي سبق أن صيغت : اللسان نسق يمكن (ويجب) اعتبار كل أجزائه في تلاحمها السانكروني. والتغيرات لا تلحق بالنسق كله، وإنما تلحق بعنصر أو بآخر من عناصره. وهذه التغيرات لا يمكن دراستها إلا خارج النسق. إلَّا أن

(12) نفسه ص 121
(13) نفسه ص 121 — 122
(14) نفسه ص 122
(15) نفسه ص 122
(16) نفسه ص 122
(17) نفسه ص 124

لكل تغير، دون شك، أثره على النسق، لكن ليست للتغير علاقة داخلية بالنتائج التي قد تترتب عنه بالنسبة للمجموع. والاختلاف بين الأطراف المتعاقبة والأطراف المتزامنة، وهو اختلاف في الطبيعة، وبين الوقائع الجزئية والوقائع التي تمس النسق يمنعنا من أن نجعل هاته الوقائع وتلك موضوعا لعلم وحيد (18).

لكن بين الدياكرونية والسانكرونية استقلالية وتداخل في آن واحد. ففي اللسانيات، توجد علاقة بين الواقع التاريخي وحالة اللسان (19). لكن دراسة الأفعال الدياكرونية لا تعرفنا بالحالات السانكرونية (20).

ولتوضيح ذلك، يقارن سوسير بين لُعبة اللسان وجولة من لعبة الشطرنج. ففي كِلْتَا الحالتين، نجد أنفسنا أمام نسق قيم ونلاحظ تغير هذا النسق. وجولة الشطرنج تعتبر بمثابة تحقيق مصطنع لما يقدمه لنا اللسان بشكل طبيعي. فحالة جولة الشطرنج تناسب تناسبا كبيرا حالة اللسان، ذلك أن قيمة القطع الشطرنجية متعلقة على التوالي بموقعها على الرقعة. ونفس الأمر يمكن قوله عن اللسان، إذ لكل طرف قيمته في تعارضه مع كل الأطراف الأخرى (21).

إن النسق آني دائما، ويتغير من موضع إلى آخر. صحيح أن القيم ترتبط أيضا، وعلى وجه الخصوص، بتعاقد ثابت، بقاعدة اللعب التي توجد قبل بداية الجولة وتبقى بعد نهايتها. وهذه القاعدة المتقبَّلة بشكل نهائي توجد هي أيضا في اللسان. وهذه المبادىء هي المبادىء الثابتة للسيميولوجيا.

وللانتقال من توازن إلى آخر أو من سانكرونية إلى أخرى، يكفي نقل قطعة ما. وهنا نجد مثيل الواقع الدياكروني مع كل خاصياته.

ويمكن، في الواقع، إجمال ذلك فيما يلي :

أ. إن كل جولة لا تتطلب إلا تحريك قطعة واحدة، أما في اللسان فالتغيرات لا تمس إلا عناصر منعزلة.

ب. رغم ذلك، فللجولة تأثير على النسق بأتمه، ويستحيل على اللاعب أن يتنبأ بحدود هذا المفعول. وتغيرات القيم التي تترتب عن ذلك إما أن تكون غير ذات مفعول، وإما أن يكون لها مفعول خطير أو أهمية وسطى. فجولة ما قد تغير الكل وقد تكون لها نتائج حتى على القطع التي لَمْ تُشَغَّل في الجولة. ومثيل ذلك يجري في اللسان.

(18) نفسه ص 124
(19) نفسه ص 125
(20) نفسه ص 125
(21) نفسه ص 126

جـ. إن نقل قطعة من موضعها واقعة متميزة عن التوازن السابق والتوازن اللاحق، والتغير الحاصل لا يمس الحالتين. ومن المعلوم أن للأحوال وحدها أهمية.

إن أي موقع معطى في جولة ما يتحرر عن المواقع السابقة، وتلك خاصية مميزة له (22)، ولا يهم كيف تم الوصول إلى هذا الموقع، ولا حاجة لنا إلى التذكير بالعمليات السابقة بالنسبة لمن لم يتتبعها. هذا كله ينطبق على اللسان كذلك، ويؤكد التمييز الجذري بين الدياكروني والسانكروني. والكلام لا يؤثر إلا في حالة ما للسان، والتغيرات الحاصلة بين الحالات لا موقع لها في حالة اللسان.

والفرق الوحيد الموجود بين لعبة الشطرنج واللسان يعود إلى حضور نية إجراء عملية نقل القطع ونية ممارسة فعل على النسق بالنسبة للاعب. أما اللسان فهو لا يتنبأ بأي شيء من هذا القبيل، فقطعه تنتقل وتتغير بعفوية ومجانية (23). فإذا كان للاعب وعي بما يفعل، فإن هذا الوعي غائب في اللسان. ويبدو أن هذا الفرق الوحيد من شأنه أن يجعل المقارنة مجدية إذ يبين الضرورة المطلقة للتمييز بين نظامي الظواهر في اللسانيات (24).

إن التعارض بين الدياكرونية والسانكرونية يشمل كل المناحي. فمن جهة، ليس بينهما تكافؤ في الأهمية. ومن البديهي أن يسبق المظهرُ السانكروني المظهرَ الدياكروني، ذلك لأن المظهر الأول، بالنسبة للذات المتكلمة، هو الواقع الحقيقي والوحيد. والأمر، بالنسبة للساني، لا يعدو أن يكون كذلك : فإذا انطلق من منطلق دياكروني، فإنه لا يدرك اللسان بل طائفة متسلسلة من الأحداث التي تغيره. لكن البعض غالبا ما يؤكد أن معرفة أصل حالة معطاة هي وحدها المعرفة الأهم. وهذا صحيح بأحد المعاني لأن الشروط التي شكلت هاته الحالة تلقي أضواء على الطبيعة الحقيقية لهذه الحالة وتجنبنا الوقوع في بعض الأوهام، إلا أن هذا يبرهن على أن الدياكرونية لا غاية لها في ذاتها (25).

وكما اختلفت السانكرونية والدياكرونية على مستوى المبادىء، فإنهما تختلفان على مستوى المناهج :

أ. لا تعرف السانكرونية غير منظور واحد، وهو منظور الذوات المتكلمة، ويقتصر منهجها على حصر شهادات هذه الذوات. أما اللسانيات الدياكرونية، فعليها أن تميز بين منظورين : منظور استقبالي يتعقب مجرى الزمن، ومنظور استذكاري يعود مع الزمن عودة تقهقرية. فهناك، إذن، منهج مزدوج (26).

(22) نفسه ص 126
(23) نفسه ص 127
(24) نفسه ص 127
(25) نفسه ص 128
(26) نفسه ص 128

ب. هناك خلاف ناتج عن حدود حقل كل علم منهما. فموضوع السانكرونية ليس هو كل ما هو متزامن، وإنما هو مجموع الوقائع المُلَائِمَة لكل لسان لا غير. وفي حقيقة الأمر، فمصطلح «السانكرونية» ليس دقيقا بما فيه الكفاية، لذا وجب استبداله بسانكرونية لسان معين. وعلى النقيض من ذلك، فاللسانيات الدياكرونية تُبْعِدَ مثل هذا التخصص، فالأطراف التي تعتني بها لا تنتسب بالضرورة إلى نفس اللسان وإنما إلى ألسنة متعددة (27).

ويترتب عن التعارض الجذري بين الواقعة التطورية والواقعة السكونية أن المفاهيم المتعلقة بهذه الواقعة أو تلك مفاهيم متباينة. وهكذا، فإنه لا يوجد قاسم مشترك بين «الظاهرة» السانكرونية و «الظاهرة» الدياكرونية، فالأولى عبارة عن علاقة بين عناصر متزامنة، والثانية عبارة عن استبدال عنصر بآخر في الزمن. لذا لا ينبغي الخلط بين جهتي النظر (28).

إننا من خلال هذه النصوص نتابع سوسير في مسيرة تأسيسه لمفهومي السانكرونية والدياكرونية وعلاقتهما بشبكة من المفاهيم اللسانية الأخرى. ويتبدى من كل ذلك أنه إذا كان التقسيم الأول (تقسيم اللغة إلى لسان وكلام) تقسيما جوهريا، فإن التفريع الثاني إلى السانكرونية والدياكرونية تفريع أساسي. وينبغي التنبيه هنا على أن هذا التفريع، بما هو تمييز، لا يعتبر ضرورة مطلقة إلا بالنسبة للعالِم (بكسر اللام) لا بالنسبة للموضوع الذي يفحصه هذا العالِم، ولذلك اعْتُبِرَ هذا الفصلُ ضرورة علمية إذ يواجه العالِم (بكسر اللام) طائفتين من الوقائع : طائفة تبعد عامل الزمن وطائفة يؤطرها هذا العامل. لذا وجب توفير شرط انسجام الوقائع كي يقع الفصلُ بين منهجين لا يصح أن يتداخلا على وجه الاطلاق، وإن كان مابين التاريخ والنسق تشابك وتفاعل. ومن جهة ثانية، يبدو أن الوقائع اللسانية عبارة عن قيم، أي عبارة عن وحدات لسانية تتماثل وتختلف وتؤدي وظائف تواصلية محددة ومتميزة. واعتبارا لذلك اعْتُبِرَ اللسان نسق قيم خالصة، إذ إن قيمة أي دليل قيمةٌ اعتباطية، وقيمة أي دليل اعتباطي لا تستوحيها من الأشياء، وإنما من قيمة مجاورة او مُعَارِضَة أي متزامنة (29). ولأجل ذلك، يمكن تناول وحدات اللسان من منظورين متعارضين : منظور نسق القيم في ذاتها، ومنظور علاقة القيم بالزمن. واعتمادا على مفهوم القيمة، فإن هذا التمييز بين هاتين الطريقتين عملٌ تمليه ضرورة داخلية. ومثل هذه التفرقة، إذا كانت ضرورية بالنسبة للعلوم التي تعتني بدارسة القيم، فإنها ضرورية بشكل مطلق بالنسبة للسانيات والسيميولوجيا باعتبارهما تعتنيان بالقيم الاعتباطية.

مثل هذا التعارض أدى إلى انقسام اللسانيات إلى نوعين : لسانيات سكونية، ولسانيات تطورية (= سانكرونية ودياكرونية)، والفصل بين هذين النوعيْن هو بمثابة مبدإ

(27) نفسه ص 128 — 129
(28) نفسه ص 129
(29) Saussure cité par godel. op.cit. P.87.

لكل تصنيف إذ الوقائع اللسانية منظورا إليها من الزاويتين المذكورتين في آن واحد تبدو وقائع مشتتة ومتفرقة ومتباينة غير قابلة للترتيب والتنسيق وتخل بمبدإ الانسجام الذي يتطلبه أي علم. ومن ثمة، لا يصح لمجال معرفي واحد أن يستوعبها، وبالتالي لا يمكن اعتبارها موضوعا لعلم وحيد. وعليه، فللظواهر اللسانية نظامان من شأن التمييز بينهما أن يكون ضرورة مطلقة لأن مابين النظامين تعارضا مطلقا.

ومن فضائل هذا الفصل تجنيب اللساني السقوط في المزالق التي وقعت فيها اللسانيات التاريخية ووقع فيها النحو التقليدي، إذ اكتفي كل اتجاه من هذين الاتجاهين بمنظور واحد يبقى منظورا جزئيا. فالنحو التقليدي لم يُمَكِّنْهُ منهجه الخاص من الوقوف على فهم جيد لحالات اللسان، واللسانيات التاريخية لم يسعفها منهجها الخاص في فهم طبيعة اللسان وكشف نسقيته.

ويبتغي سوسير من الفصل بين هذين النوعْين من اللسانيات، بالاضافة إلى ما سبق، الفصل بين الحالة والنشأة. فالحالة آنية، ووصف وقائع اللسان يتطلب التموقع في حالة معينة محددة مفصولة عن الحالات الأخرى. ويظهر أن للحالة أهمية قصوى لأنها تمكننا من التعرف على ميكانيزم (إوالية) اشتغال اللسان في ترابط أطرافه المتزامن. أما النشأة فتعني معرفة أصل حالة معطاة، وتتبع التطور الطارىء على تلك الحالة المعطاة، ويفترض هذا التتبع انتقال المُلَاحِظ من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى وبذلك تعني السانكرونيةُ السكونيةَ والحالة، وتعني الدياكرونيةُ التطورَ والتاريخَ.

إنه لا وجود «للسان» ولا لعلم اللسان إلا حالما يتوفر شرط أولي يقضي بإبعاد ما يسبق زمنيا. ويبدو كل تعميم مستحيلا مادمنا لم نفصل بين الحالة ونشأتها (30).

وفي اللسانيات، فإن الحالات وحدها هي التي تمتلك قدرة دلالية (31)، إذ للحالة استقلالية عن الحدث (32). وحالة اللسان ليست نقطة، وإنما هي فضاء زمني متفاوت الطول تكون فيه مجموع التغيرات الطارئة عليه ضئيلة إلى حد كبير (33).

والسانكرونية هي العناصر اللسانية منظورا إليها في ذاتها، وفي سكونيتها أي خارج إطار الزمن لأن ولوج الذوات المتكلمة لا يَتَأَتَّى إلا بهذا الأسلوب. وبذلك تكون السانكرونية هي حالة لسان معين في تعايش أطرافه تلازمها. ولذلك كان الفعل السانكروني هو العلاقة بين أطرافه والمتزامنة. والواقعة السانكرونية واقعة دالة دائما، إذ تتحكم فيها القصدية والذوات

(30) Saussure cité par godel. op.cit. P. 46

(31) J.L.Chiss. Synchronie/Diachronie : Méthodologie et théorie en linguistique. op.cit. P.103

(32) نفسه ص 103

(33) C L G. 142

المتكلمة، وتستدعي باستمرار طرفين متزامنين. والمظهر السانكروني، بالنسبة للذات المتكلمة، هو الواقع الحقيقي والوحيد، وله غاية في ذاته. وعلاوة على ذلك، فالسانكرونية هي التوازن بين مختلف العناصر اللسانية. غير أن موضوعها ليس هو كل ما هو متزامن ومتعايش بل هو مجموع العناصر المُلَائِمَة لكل لسان فحسب، أي العناصر الوظيفية والوحدات التي تملك قيمة ما، أما غيرها، فلا تَشْمَلُهُ السانكرونية.

فمفهوم السانكرونية يبدو محوراً تنظيريا (34)، إذ لا يمكننا، فيما يتعلق بالتحليل، وضع منهج ولا صياغة تعريفات إلا بعدما نتموقع على المستوى السانكروني (35).

أما الدياكرونية، فهي العناصر اللسانية منظورا إليها في علاقتها بالتسلسل الزمني وأثره المغيِّر (بكسر الياء). فالأمُر لا يعدو أن يكون اهتماماً بالعناصر في تعاقبها وصلتها بالتطور. لهذا السبب، اعتبرت الدياكرونية حقبة تطور. والفعل الدياكروني حدثٌ بما هو طائفة متسلسلة من الأحداث التي تفعل فعلها في العناصر اللسانية. إلا أن هذه الوقائع الدياكرونية لا ترمي إلى تغيير النسق، وإنما يلحق التغير بالعناصر المنظَّمة، فيُسْتَبْدَلُ عنصر بعنصر. ومن ثمة، كانت الواقعة الدياكرونية واقعة لا تنشغل إلا بطرف واحد. ولذلك اعتبرت الوقائع الدياكرونية وقائع جزئية. وفضلا عن ذلك، لا يمكن أن يُدْرَسَ التغير داخل النسق.

ويتضح من خلال هذا التعارض بين السانكرونية والدياكرونية أن هناك توضيحا وتجلية لمفهوم النسق ولمفهوم التاريخ. فمن جهة، انبنى مفهوم النسق على حالة اللسان والنظرة السكونية والقيمة وتلازم العناصر. فإذا كان النسق يعني تلازم العناصر وتلاحمها وتعلقها، فإن ذلك لا يَتَأَتَّى إلا بفضل النظرة السكونية أي النظرة الآنية لا الزمانية. ولذلك، يصح القول إن العناصر تتلازم تلازما سانكرونيا، إذ بدون هذا التلازم السانكروني يتلاشى النسق ويتفتت. ولهذا السبب، كانت العودة السوسيرية إلى المفهوم السكوني للنحو التقليدي.

إن الوقائع السانكرونية، إذن، هي الوقائع المشكلة للنسق، إذ لولاها لما تبينا العلاقات بين العناصر اللسانية. وتجدر الاشارة، بهذا الصدد، إلى أن السانكرونية ليست هي الواقع، وإنما هي بناء عقلي تجريدي يراد من خلاله بناء النسق أو النظر إلى اللسان كنسق. فالسانكرونية لحظة مقتطعة من الزمن. ومن هنا يمكن اعتبار النسق مفهوماً مجرداً من حيث إنه بناء للواقع اللساني بناء معرفيا. غير أن هذا البناء المعرفي المجرد بناء واقعي ذلك أن إنشاءه يتم انطلاقا من الوقائع اللغوية التي تُكشف علاقاتها الداخلية الكامنة. إن النظرة السانكرونية للسان هي نظرة إلى النسق في آنيته، أي في زمن محدد مقتطع من السلسلة الزمنية. أي اقتطاع تلك اللحظة عما يسبقها أو يعقبها. فليس هناك إلغاءٌ للزمن، وإنما هناك نظرة سكونية ثابتة

(34) انظر مقال J.L.Chiss السابق ذكره ص 93

(35) C L G. P. 105

غير متحركة. وبهذا المعنى يمكن القول إن مفهوم النسق يتضمن مفهوم السكونية. والنسقية لا تعني إلغاء للتاريخ، بل إلغاء للنزعة التطورية (36).

وبارتباط مع ذلك، فقيمة «القطع» اللسانية ترتبط بموقع هذه «القطع» في النظام ككل. فالموقع، إذن، هو المحدد لقيمة الوحدات اللسانية، ولكل وحدة قيمتها التي تنفرد بها. ومعنى ذلك أن هوية هذه الوحدات لا تتأتى إلا بالموقع الذي تحتله في مجموع النظام. وبديهي أن موقع وحدة ما لا ينبغي أن تحتله وحدة أخرى. ولذلك، فإن كل طرف له قيمته في تعارضه مع كل الاطراف الأخرى. إن القيمة، إذن، تستوجب مفهوم التعارض. فلا قيمة للوحدات مالم تتعارض. والتعارض يتأسس اعتمادا على المواقع المتغايرة التي تحتلها هذه الوحدات ضمن النظام الكلي الذي يجمعها. ومن المعلوم أن القيم لا تقوم مالم يسندها تعاقد ثابت أو قاعدة لسانية توجد قبل الاستعمال وبعده.

وعليه، فالنسق لا يعني التلازم السانكروني للعنصر فحسب، بل وأيضا تعارضها مع بعضها البعض. ولذا يمكن الاعتقاد بأن النسق اللساني يستلزم القيمة، وأن النسق نسقُ علاقات، فلا نسق بدون علاقات بين العناصر والأطراف مادام التعارض يتضمن مفهوم العلاقة. فالعلاقة، إذن، علاقة تعارضية بين الأطراف.

وإذا كان كل ما سبق يؤكد استقلالية السانكرونية عن الدياكرونية ومن ثمة ضرورة الفصل المنهجي بينهما، فإن ذلك لا يعني انعدام التداخل بينهما، إذ هناك علاقة وثيقة ومتبادلة بين هذين المنظورين المتعارضين. فالدياكرونية عبارة عن سانكرونيات، والسانكرونية عبارة عن لحظة مقتطعة من الدياكرونية. وإنتاج الفعل السانكروني يفترض تعاون بعض مظاهر التطور لأن الحالة ناتجة عن التغير، حتى وإن كان هذا التغير لا يمس النسق ككل. فاستبدال عناصر بعناصر يعتبر بمثابة انتقال من توازن إلى آخر، أو بمثابة انتقال من سانكرونية إلى أخرى. لهذا السبب، اعتبر سوسير الأنساق مشروطة بالظواهر الدياكرونية، إضافة إلى أن الشروط التي تشكل الحالات تلقي أضواء لا غنى عنها على الطبيعة الحقيقية لتلك الحالات. ومن جهة أخرى، لا ينبغي أن نتناسى أن الدياكرونية لا تقوم بدون حالات وبدون أنساق لأن ما يتغير هو العناصر المنظمة أي العناصر الداخلة ضمن شبكة من العلاقات.

ورغم هذا التداخل بين السانكرونية والدياكرونية، فإنه، من زاوية أخرى، يبدو ألا علاقة لهذه الأفعال الدياكرونية بالفعل السكوني الذي ساهمت في إنتاجه. ومرد ذلك إلى كون الأفعال السانكرونية والدياكرونية تتباين من حيث نظام كل منهما ومن حيث الاختلاف في طبيعة الأطراف المتزامنة والأطراف المتعاقبة، وذلك لأن النتائج السانكرونية نتائج غريبة عن الفعل الدياكروني، إذ النتائج السانكرونية نسق من العناصر المتلاحمة المتعارضة، والفعل

(36) انظر مقال J.L.Chiss السابق ذكره ص 99

الدياكروني تغير لاحق بالعناصر المعزولة عن نسقها. ونظرا لذلك، فالعلاقة بين التغير والنتائج التي قد تترتب عنه بالنسبة للنسق ليست علاقة داخلية، لأن التغير لا يمكن أن يدرسَ داخل النسق.

واضح، إذن، أن بين التغير (= التطور) والنسق تداخلا. ومن شأن هذا التداخل، إذا لم تُضبَط حدوده، أن يؤدي إلى الخلط بينهما، الشيء الذي ينتج عنه تعذر فهم الوقائع اللسانية وإدراكها. إن الوقائع اللسانية لا تصبح قابلة للفهم والادراك إلا حينما يرتكز اللساني على التعارض القائم بين النسق والتطور كنظامَيْن متميزين. فالعلم اللساني غير قابل للتأسيس مالم يقم مثل هذا التعارض والتمييز.

إن الغاية القصوى من وضع هذا التعارض تكمن في تأسيس قطيعة مع الفكر اللغوي السابق في كيفية تحديد موضوع المعرفة بالنسبة للسانيات الذي لا يمكنه أن يستقر إذا لم يُؤَسَّس التعارض بين السانكروني والدياكروني، وإذا لم تُعْط الأولوية للسانكرونية على المستويين النظري والمنهجي.

والخلاصة هي أن للتعارض بين السانكرونية والدياكرونية علاقة وثقى بتأسيس موضوع اللسانيات أي اللسان. فالتعارض يستلزم تحديد الموضوع نفسه. وبناء على ذلك، فمثل هذا التعارض ليس مجرد متطلب منهجي أو متطلبا من متطلبات البحث، وإنما هو تعارض يشترط تعريف الموضوع نفسه (37)، أي أنه شرط إمكان تحقق علم لساني (38). إن الأمر، إذن، يتعلق بطريقة نظرية داخلية في أي مشروع معرفي.

واضح، إذن، أن اللسانيات تجد نفسها أمام تفريع ثان بعد التفريع الأول : اللسان والكلام. وقد سلمنا اللسان إلى السانكرونية، وسلمنا الكلام إلى الدياكرونية. وهكذا، فكل ما هو دياكروني في اللسان ليس بتلك الصفة إلا بواسطة الكلام. ففي الكلام توجد نواة كل التغيرات (39).

إن الدراسة اللسانية ينبغي أن تتخذ شكلا عقليا، والرسم التالي يبين ذلك :

لغة
- لسان
  - سانكرونية
  - دياكرونية
- كلام

(37) نفسه ص 100
(38) نفسه ص 102
(39) C L G. P. 138

ويطالب منا سوسير بالاعتراف أن الشكل النظري والمثالي لأي علم ليس أبدا الشكل الذي تفرضه متطلبات الممارسة. ومتطلبات الممارسة، في اللسانيات، متطلبات ملحة جدا (40). إن هناك مبادىء ثابتة في الدراسة السانكرونية، وكل لسان يشكل، عمليا، وحدة للدراسة. لذا، فإننا نجد أنفسنا ملزمين بالنظر إليه على المستوى السانكروني والمستوى الدياكروني. إلا أنه لا ينبغي أن نتجاهل أن هذه الوحدة على المستوى النظري وحدة سطحية، ذلك أن تعدد الألسنة واختلافها يخفي وحدة عميقة. وفي كل الأحوال، لا ينبغي الخلط بين المنهجين.

إن هناك، إذن، فرعين للسانيات : لسانيات سانكرونية وتعنى بالعلاقات المنطقية والسيكولوجية التي تربط بين الأطراف المتزامنة والمكونة للنسق بنفس الصفة التي يدركها بها الوعي الجماعي ؛ ولسانيات دياكرونية وتدرسُ العلاقات التي تربط بين الأطراف المتعاقبة التي لا يدركها نفس الوعي الجماعي، والتي تُعَوِّض بعضها البعض دون أن تكوِّن نسقا فيما بينها (41).

لقد سبق لسوسير أن فَصَل داخل علم اللغة بين نوعين من اللسانيات : لسانيات اللسان ولسانيات الكلام، فالنوع الأول جوهري والنوع الثاني ثانوي. ويميز، هنا، بين لسانيات سانكرونية ولسانيات دياكرونية. فهل يحق اعتبار اللسانيات السانكرونية مرادفة للسانيات اللسان، واللسانيات الدياكرونية مرادفة للسانيات الكلام ؟

إن الوجه الدياكروني في اللسان لا يَتَأَتَّى إلا بواسطة الكلام ذلك أن كل التغيرات اللاحقة باللسان إنما مصدرها الممارسة الكلامية. إن بقية كل تغير في اللسان توجد في الكلام... (غير) أنه مادامت التغيرات موجودة في الكلام، فإننا لا نأخذها بعين الاعتبار : لأنها ذات طبيعة فردية. لذا ننتظر تجلياتها في اللسان لنقوم بدراستها (42). وهذا يعني، في رأي كوديل، أن كل تجديد طبيعي يجعله النسق ممكنا، وبالتالي، فإن أفرادا متعددين سيحققونه بطريقة مستقلة (43).

يتضح، إذن، أن اللسانيات السانكرونية هي لسانيات اللسان بما أنه نسق متلاحم العناصر. إلا أن اللسانيات الدياكرونية هي غير لسانيات الكلام لأن التغير اللساني منظوراً إليه في تحققه داخل النسق بغض النظر عن مسبباته المرتبطة بالممارسة الكلامية. إن النسق ينفتح أمام كل تجديد طبيعي. وعليه، فاللسانيات الدياكرونية هي وجه آخر من لسانيات

(40) نفسه ص 139

(41) نفسه ص 141.

(42) Saussure cité par godel. op.cit. P.56

(43) نفسه ص 156. الهامش 90

اللسان. وبالتالي، فهي ليست ثانوية، ولا عارضة، ولا تابعة، كما هو الشأن بالنسبة للسانيات الكلام.

ويبدو أن الأمر مازال يحتاج إلى توضيح وتدقيق. ومن شأن تحديد موضوع كل من اللسانيات السانكرونية واللسانيات الدياكرونية أن يبدد كل سوء فهم. فما موضوع كل نوع منهما ؟ يؤكد سوسير أن موضوع اللسانيات السانكرونية العامة هو وضع المبادىء الأساسية لكل نسق سانكروني خاص بلسان معين، ووضع العوامل المكونة لكل حالة لسان. وهكذا تنتمي مجموعة من القضايا التي سبق طرحها إلى السانكرونية، كما يمكن للخصائص العامة للدليل أن تعتبر جزءا لا يتجزأ منها بالرغم من أن تلك الخصائص قد ساعدتنا في البرهنة على ضرورة التمييز بين نوعين من اللسانيات. إن كل ما نسميه بـ «النحو العام» ينتمي إلى السانكرونية، ذلك أنه بواسطة حالات اللسان لا غير تقام العلاقات المختلفة التي هي من صميم النحو (44). واللسانيات التي تتحرك في مجال القيم والعلاقات المتعايشة تجعلنا نواجه عدداً وافرا من المشاكل الكبرى. وحالة اللسان المطلقة تُعَرَّف بغياب التغيرات، ونظرا لأن اللسان يتغير، ولو تغيرا ضئيلا، فإن دراسة حالة لسان معين تعني، على المستوى العملي، إغفال التغيرات القليلة الأهمية، بنفس الطريقة التي يُغْفل فيها الرياضيون الكميات الصغرى في بعض العمليات كحساب اللوغاريتمات (45). وباختصار، فإن مفهوم حالة اللسان لن يكون سوى مفهوم تقريبي. وفي اللسانيات السكونية، كما في أغلب العلوم، تتعذر البرهنة مالم نُبَسِّط المعطيات تبسيطا تعاقديا (46).

أما اللسانيات الدياكرونية، فهي تدرس العلاقات بين الأطراف المتعاقبة التي تعوض بعضها البعض على مر الزمن. وفي حقيقة الأمر، فإن الجمود المطلق لا وجود له، فكل أجزاء اللسان خاضعة للتغير. إلا أن هذا التطور المتواصل يخفيه عنا تركيز الاهتمام باللغة الأدبية التي تتراكب مع اللسان العامي، أي مع اللسان الطبيعي، والتي تخضع لشروط عيش أخرى. فبعد تكونها، تبقى، على العموم، ثابتة إلى حد ما، وتنزع نحو أن تبقى مماثلة لنفسها. ويُضاف إلى ذلك خضوعها للكتابة التي تمدها بضمانات خاصة تحفظها (47).

ولهذا السبب، فإنها ليست اللغة التي يمكنها أن تبين لنا درجة قابلية الألسنة الطبيعية للتغير. وعليه، فعلم الأصوات، بأتمه، هو الموضوع الأول للسانيات الدياكرونية (48). وينبغي التنبيه، هنا، إلى أن علم الأصوات عند سوسير هو بمثابة علم تاريخي يحلل الأحداث

(44) C L G. P.141

(45) نفسه ص 142

(46) نفسه ص 143

(47) نفسه ص 193

(48) نفسه ص 194

والتغيرات ويتحرك داخل الزمن (49). ويخالف تطور الأصوات، في الواقع، مفهوم حالة اللسان، فلابد إذن من وضع دياكرونية محددة. وتتلاءم الطبيعة الدياكرونية لعلم الأصوات تلاؤما كبيرا مع المبدإ القائل إنه لا شيء مما هو صوتي بدال أو نحوي بالمعنى العام للكلمة، ذلك أنه للقيام بتأريخ لأصوات كلمة، يمكن تجاهل معناها. وهكذا نلاحظ بوضوح أن الدياكرونية تساوي اللانحوي، وأن السانكرونية تساوي النحوي (50). والكثير من التغيرات المعتبرة نحوية تجد حَلًّا لها في التغيرات الصوتية أي أنها تُفسَّر كليا من قبل واقعة صوتية. وينبغي هنا التنبيه على أننا لا نمارس النحو التاريخي حينما نتحرك، في الواقع، تعاقبيا في المجال الدياكروني دارسين التغير الصوتي، وحينما نتحرك في المجال السانكروني دارسين النتائج المترتبة عنه (51). غير أن هذا الاختزال لا يحل كل المشاكل، فتطور واقعة نحوية ما ليس شبيها بتطور صوت، لأن هذا التطور ليس بسيطا، وإنما هو مركب من مجموعة من الوقائع الخاصة من شأن جزء منها فقط أن يُدْرَجَ في علم الأصوات (52). وهكذا، إذا كان علم الأصوات يتدخل، في الغالب، من جانب ما في التطور، فإنه لا يمكنه أن يفسّر ذلك التطور كله. فحينما نلغي العامل الصوتي، نجد أنفسنا أمام بقية قد تبرر وجود فكرة تاريخ النحو. وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. إن التمييز بين الدياكرونية والسانكرونية — الذي ينبغي الحفاظ عليه — يتطلب تفسيرات صعبة (53).

تناسب السانكرونية، إذن، كل ما هو نحوي أي العلاقات الشكلية الداخلية. ومعنى ذلك أنها تدرس تلك العوامل الداخلية المكونة لكل حالة. وهذا النوع من اللسانيات يتأطر داخل مجال القيم لكونه ينظر إلى نسق القيم في ذاته، كما يُعْنَى بالعلاقات المتعايشة بين الأطراف. وحينما يُحْصَرُ موضوع اللسانيات السانكرونية في حالة اللسان، فإن مفهوم حالة اللسان ليس سوى مفهوم تقريبي، أي مفهوم مجرد ومثالي لأنه يستحيل ألا يعرف اللسان مجموعةً من التغيرات. إن الأمر يستدعي، إذن، إغفال التغيرات القليلة الأهمية وتبسيط المعطيات تبسيطا اتفاقيا. وإلّا فإن مفهوم حالة اللسان لن يتأسس. فحالة اللسان ثابتة على المستوى النظري المحض.

أما اللسانيات الدياكرونية فموضوعها هو علم الأصوات (أي علم الأصوات التاريخي). ومرد ذلك إلى أن تطور الأصوات لا يجد أي موقع له في حالة اللسان. وإذا كان كل ما هو صوتي غير دال وغير نحوي، أي لا يمتلك قيمة دلالية أو نحوية، فإن الدياكرونية

(49) نفسه ص 56
(50) نفسه ص 194
(51) نفسه ص 195
(52) نفسه ص 196
(53) نفسه ص 196 — 197

تناسب اللانحوي. فاللسانيات الدياكرونية تنحصر في التغيرات الصوتية مادامت التغيرات المعتبرة نحوية يمكن أن تفسرها الوقائع الصوتية.

غير أنّ علم الأصوات لا يفسر كل التغيرات النحوية في شموليتها. ولذا وجب على سوسير تصور إمكان إيجاد تاريخ للنحو. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار موضوع اللسانيات الدياكرونية متراوحاً بين علم الأصوات وتاريخ النحو، وإن كانت كفة علم الأصوات راجحة.

2 — القانون السانكروني والقانون الدياكروني

حينما نتحدث عن القوانين في اللسانيات، فهل معنى ذلك أن وقائع اللسان تتحكم فيها قوانين ؟ وما طبيعة هذه القوانين ؟ إن اللسان مؤسسة، لذا يمكننا مسبقا اعتباره خاضعا لقوانين مماثلة للقوانين المسيرة للجماعات. ومن المعلوم أن لكل قانون اجتماعي خاصيتين أساسيتين : فالقانون قسري وعام، أن أنه مفروض ويشمل كل الحالات (54).

ولنتأكد من استجابة قوانين اللسان لمثل هذا التحديد، لابد من الفصل، مرة أخرى، بين السانكرونية والدياكرونية (55).

فالقانون السانكروني قانون عام، لكنه غير قسري. ويفرض هذا القانون نفسه على الأفراد، بدون شك، بشكل قسري يتجسد في الاستعمال الجماعي، غير أننا لا نتوخى هنا تسجيل اضطرار الذوات المتكلمة اضطرارا نسبيا. وإنما نريد القول إنه لا قوة في اللسان تضمن الحفاظ على الاطراد حينما تسود في مجال ما. إن القانون السانكروني مجرد تعبير عن نظام موجود ولا يقوم إلا بملاحظة حالة أشياء. والنظام الذي يحدده نظامٌ ليِّنٌ وذلك لأنه غير قسري. وهكذا، فلا شيء أكثر اطراداً من القانون السانكروني الذي يتحكم في ظاهرة لسانية (كالنبر مثلا). إلا أن وضع هذه الظاهرة اللسانية قد لا يصمد أمام عوامل التغير. وباختصار، فالمقصود من حديثنا عن القانون السانكروني لا يَعْدُو أن يكون التنظيم والتنسيق ومبدأ الاطراد (56).

أما الدياكرونية، فتفترض، على النقيض من ذلك، عاملا ديناميا يُنتِج مفعولًا وشيئا منجزا. إلا أن هذه الخاصية القسرية لا تكفي لكي نطبق مفهوم القانون على الوقائع التطورية، إذ لا ينبغي الحديث عن قانون إلا إذا خضعت مجموعة من الوقائع لنفس القاعدة. ورغم بعض الظواهر النقيضة، فإن للأحداث الدياكرونية، على الدوام، طبيعة عرضية وخاصة (57).

(54) نفسه ص 130
(55) نفسه ص 130
(56) C L G. P. 131
(57) نفسه ص 131

إن الوقائع الدياكرونية وقائع خاصة، وتغيير نسق لا يحدث بفعل الأحداث التي ليست غريبة عن النسق فقط، وإنما بفعل أحداث معزولة لا تشكل نسقا فيما بينها.

والخلاصة هي أن للوقائع السانكرونية، كيفما كانت، نوعاً من الاطراد، لكنها تخلو من أية طبيعة قسرية. بينما تفرض الوقائع الدياكرونية نفسها على اللسان، إلا أنها تخلو من أية طبيعة عامة. وفي الحقيقة، فإن الوقائع، سواء كانت سانكرونية أو دياكرونية، هي وقائع لا تخضع لأية قوانين كما تم تحديدها أعلاه (58).

ومن الملاحظ أن المعنى الذي للقانون هو معنى قانوني صرف. لكن ألّا توجد في اللسان قوانين بالمعنى المعروف في العلوم الفيزيائية والطبيعية، أي بمعنى العلاقات المبرهن عليها دائما وفي أي مكان. وباختصار، ألا يمكن أن يُدرس اللسان من وجهة نظر ثابتة ؟ يبدو ألا شك في ذلك. وهكذا، ولأن التغيرات الصوتية تنتج وستنتج دائما، يمكن اعتبار هذه الظاهرة، في عمومها، مظهرا من المظاهر الثابتة للغة، أي قانونا من قوانينها. وتوجد في اللسانيات، كما في لعبة الشطرنج، قوانين تصمد أمام الأحداث. إلا أن الأمر هنا يتعلق بمبادىء عامة توجد في استقلال عن الوقائع الملموسة ؛ فحينما نتحدث عن الحقائق الخاصة والملموسة، فإنه لا مجال لجهة نظر ثابتة. وهكذا، فإن أي تغيير صوتي، مهما كان اتساعه، محددٌ في الزمن والمكان ؛ فلا تغيير يجري في كل الأزمان وفي كل الأمكنة ؛ وإنما يجري بشكل دياكروني. وهذا معيارٌ نتعرف من خلاله على ما هو من اللسان وعلى ما ليس منه (59). إن الأصوات منظوراً إليها في ذاتها هي، وحدها، القابلة للملاحظة الثابتة، إلا أنّه لا قيمة لسانية لها، وحتى من زاوية النظر الثابتة، فإن تعاقبا من الأصوات مأخوذا ضمن سلسلة لا يشكل وحدة، وإنما هو كتلة لاشكل لها ولا يحددها أي شيء... إن أية متوالية صوتية مقتطعة، كيفما اتفق، ليست لها قيمة بالضرورة لأنها لا تحمل معنى. وإذن، فجهة النظر الثابتة لا تصل أبدا إلى الوقائع الخاصة للسان (60).

وبخصوص النتائج المترتبة عن الخلط بين السانكرونية والدياكرونية، تمثل أمامنا حالتان :

أ. تبدو الحقيقة السانكرونية نقيضا للحقيقة الدياكرونية إلا أن إحداهما لا تلغي بالضرورة الثانية.

ب. إن الحقيقة السانكرونية تتوافق مع الحقيقة الدياكرونية إلى درجة تؤدي إلى الخلط بينهما (61).

(58) نفسه ص 134

(59) نفسه ص 134 — 135

(60) نفسه ص 135

(61) نفسه ص 136

وفي الختام، يقف سوسير عند أهم الخلاصات من حديثه عن السانكرونية والدياكرونية والقانون السانكروني والقانون الدياكروني :

— تجد اللسانيات نفسها أمام تفريع ثان. الأول هو اللسان والكلام، والثاني هو السانكرونية والدياكرونية. وحينما نجد أنفسنا أمام مبدإ تصنيفي مزدوج، فإنه يمكننا أن نضيف إلى ذلك أن كل ما هو دياكروني في اللسان لا يتجسد إلّا بواسطة الكلام. ذلك أن مصدر التغيرات يعود إلى الكلام. إن الدراسة اللسانية ينبغي أن تتخذ الشكل العقلي التالي :

لغة { لسان { سانكرونية / دياكرونية } ؛ كلام }

ولابد من الاعتراف هنا بأن الشكل النظري والمثالي لعلم ما ليس، دائما، الشكلَ الذي تفرضه عليه متطلبات الممارسة. وهذه المتطلبات ضاغطة جدا في اللسانيات (62).

إن كل لسان، يشكل، عمليا، وحدة للدرْس، الشيء الذي يرغمنا على النظر إليه على المستوى السكوني والمستوى التاريخي. ومع ذلك فلا ينبغي أن ننسى أن هذه الوحدة سطحية نظريا، بينما يخفي تنافرُ الألسنةِ وحدةً عميقةً. وعليه، فلابد من الوقوف ضد الخلط بين المنهجين.

إن هناك فرعين للسانيات هما : اللسانيات السانكرونية واللسانيات الدياكرونية. وتهتم اللسانيات السانكرونية بالعلاقات المنطقية والسيكولوجية التي تربط بين الأطراف المتزامنة والمكوِّنة للنسق بنفس الصفة التي يدركها بها الوعي الجماعي ؛ ولسانيات دياكرونية وتدرسُ العلاقات التي تربط بين الأطراف المتعاقبة التي لايدركها نفس الوعي الجماعي، والتي تعوض بعضها البعض دون أن تكوِّن نسقا فيما بينها (62مكرر).

إن استدعاء مفهوم القانون في اللسانيات من شأنه الزيادة في توضيح الفرق بين السانكرونية والدياكرونية. فلا يصح الحديث عن القانون مالم نفرق بين المنظورين. وإذا كان القانون، على المستوى الدياكروني إلزاميا وقسريا وديناميا، إذ تختفي أشياء وتعوضها أخرى، فإنه، على المستوى السانكروني، تعبير عن نظام موجود غير إلزامي وغير دينامي لأنه يسجل ملاحظات حول جملة من الوقائع. والقانون السانكروني هو التنسيق والتنظيم ومبدأ الاطراد.

(62) نفسه ص 138 — 139.

(62) مكرر نفسه ص 140

ومن ثمة، فمفهوم القانون يبدو غير ملائم فيما يخص المنظور السانكروني لانتفاء خاصية الالزام والقسرية، كما أن هذا المفهوم لا يلائم المنظور الدياكروني بالنظر إلى انتفاء خاصية التعميم. وعليه، فلا مجال للحديث عن القانون فيما يتعلق بالمنظورين. وهذا يعني أن استعمال مصطلح القانون ينحصر في القوانين السانكرونية المتعلقة بلسان معين واحد. إن الوضع السانكروني المتصل بلسان معين واحدٍ هو بمثابة توازن لين ناتج عن نظام ينحو نحو اللازمن. أما جهة النظر الثابتة والتي تعني الخصائص الثابتة للسان، فهي لاتسمح بإمكان التوفيق بين المنظورين. ولهذا السبب يتخلى عنها سوسير لصالح تأسيس التمييز بين السانكرونية والدياكرونية (63).

(63) انظر المقال السابق ذكره لـ Chiss ص 96

الفصل الخامس

تقطيع الوحدات اللسانية وقضية القيمة اللسانية

1 ـــ مشاكل تقطيع الوحدات اللسانية

إن الدلائل التي يتكون منها اللسان ليست بمثابة تجريدات، وإنما هي أشياء واقعية. واللسانيات تقوم بدراسة هذه الأشياء الواقعية وعلاقاتها. ويمكن أن نطلق على هذه الأشياء الواقعية الوحدات الملموسة للسانيات.

ولابد من التذكير، في هذا الصدد، بمبدأين يهيمنان على هذه المسألة :

1. لا يوجد الكيان اللساني إلا بترابط الدال بالمدلول، لكننا كلما اقتصرنا على عنصر واحد من هذين العنصرين، فإن الكيان اللساني يصير منعدم الوجود. وفي هاته الحالة، نكون أمام تجريد صرف لا أمام موضوع ملموس. وهكذا، فإن تتابعا صوتيا لا يعتبر لسانيا إلا إذا ما كان عمادا لفكرة. أما حينما ينظر إليه في ذاته، فإنه لا يعدو أن يكون مادة لدراسة فيزيولوجية.

ونفس الشيء ينسحب على المدلول حينما نفصله عن داله. فالتصورات المعتبرة في ذاتها تنتسب إلى علم النفس، ولا تصبح كيانات لسانية إلا بترابطها بالصور السمعية. إن التصور، في اللسان، عبارة عن كيفية للمادة الصوتية، تماما كما أن الصوت المحدد هو كيفية للتصور (1).

ولضبط هذه العلاقة بين هذين الوجهين، يشبه سوسير هذه الوحدة بمركب الماء الكيماوي : فالماء مثلا تأليف بين الهيدروجين والأوكسيجين. أما إذا أخذنا كل عنصر على حدة، فإن كلا منهما لا تتوفر فيه وحده أية خاصية من خاصيات الماء (2).

(1) C L G. P. 143 — 145

(2) نفسه ص 145

2. لا يتحدد الكيان اللساني تحديدا شاملا إلا إذا تمَّ حصره وفصله عن كل ما يجاوره في السلسلة الكلامية. وهذه الكيانات المحصورة أو الوحدات هي التي تتعارض في إوالية (ميكانيزم) اللسان.

ونعلم أن السلسلة الصوتية خطية، وتلك خاصيتها الأولى. وإذا نظرنا إليها في ذاتها، فلا تعدو أن تكون سوى خط حيث لا تدرك الأذن أي تقسيم كاف ودقيق. وللقيام بهذا التقسيم الكافي والدقيق لابد من اللجوء إلى الدلالات، ذلك أن تحليل تتابع صوتي يبقى مستحيل الوقوع إذا أخذنا بعين الاعتبار المظهر الصوتي للظاهرة اللسانية لا غير. أما حينما نعرف المعنى الذي ينبغي إسناده إلى كل جزء من أجزاء السلسلة، وحينما نعلم الدور الذي يجب إسناده إلى أي جزء، فإنَّ هذه الأجزاء تتفكك عن بعضها البعض، والكتلة غير المجسمَّة (الغُفْل)تتقطع إلى أقسام، غير أن مثل هذا التحليل لا صلة له بما هو مادي (3).

وباختصار، فإن اللسان لا يَمْثُلُ أمامنا كمجموعة من الدلائل المحصورة سلفا بحيث تكفي دراسة الدلالات والتنسيق. إن اللسان كتلة غير متميزة. والوحدة لا تملك خاصية صوتية متميزة، لذا يمكننا أن نُعَرِّفها على الشكل التالي : الوحدة قطعة صوتية تشكل دالَ تصورٍ ما، بغض النظر عما يسبقها وعمَّا يعقبها في السلسلة الكلامية (4).

لكن ما المنهج الذي يمكن اتباعه بغية حصر الوحدات ؟

إن الانسان في استطاعته أن يحصر وحدات لسانه بواسطة منهج أكثر بساطة على المستوى النظري على الأقل. ويكمن المنهج في التموقع على مستوى الكلام باعتباره وثيقة للسان، وفي التمثيل لذلك بسلسلتين متوازيتين، سلسلة التصورات (أ)، وسلسلة الصور السمعية (ب). ويتطلب الحصر السليم أن تناسب التقسيمات الموضوعة في السلسلة السمعية (ج ، د ، هـ ...) تقسيمات سلسلة التصورات (جَ ، دَ ، هـَ ...) :

أ ج د هـ .....

ب جَ دَ هـَ ....

إن التقسيمات الممكنة هي تلك التي يحددها المعنى الذي نربطه بتلك العبارات (5).
وللتأكد من ذلك، ينبغي مقارنة مجموعة من الجمل المشتملة على نفس الوحدة والوصول في

(3) نفسه ص 145
(4) نفسه ص 146
(5) نفسه ص 146

كل حالة إلى إمكان عزل هذه الوحدة عن باقي السياق، أي أن نفس التصور يناسب نفس القطعة الصوتية. وفي هاته الحالة نكون إزاء وحدة لسانية (6).

لكن أليست هناك مشاكل تواجه الحصر وفق هذا المنهج ؟

إن هذا المنهج يطبق بسهولة خاصةً إذا انطلقنا من الفكرة القائلة إن الوحدات التي يراد تقطيعها هي الكلمات، فالجملة ليست سوى تأليف من كلمات (7). لكن هل تطابق الوحداتُ الملموسةُ الكلماتِ ؟ إن «سرير» وجمعَه «أسِرَّة» شكلان لاسم واحد. إلا أنهما أيضا شيئان متميزان سواء تعلق الأمر بالمعنى أم بالاصوات. وعليه، فهما لا يشكلان وحدة ملموسة. وهكذا، فكلما أردنا أن نطابق بين الوحدات الملموسة والكلمات، وجدنا أنفسنا في مأزق : فإما تجاهل العلاقة بين : سرير وأسِرَّة، والقول إنهما كلمتان مختلفتان، وإما الاكتفاء بالتجريد الذي يُوَحِّدُ بين شكلي نفس الكلمة المختلفين. يتضح، إذن، أن البحث عن الوحدة الملموسة ينبغي أن يجري خارج الكلمة.

وبالاضافة إلى ذلك، فالكلمات عبارة عن وحدات مركبة تحتوي على لواحق وسوابق وجذور أي وحدات فرعية، كما تحتوي على مشتقات تنقسم إلى أجزاء متميزة لكل جزء منها معنى ودور واضحان. وفي المقابل هناك وحدات أكبر من الكلمات كالمركبات المزجية. والخلاصة هي أن هناك مشاكل حقيقية تواجه منهج الحصر على المستوى العملي (8).

وهناك نظرية شائعة تدعي أن الجمل لا غير هي الوحدات الملموسة. لكن إلى أي حد يمكن اعتبار الجملة منتسبة إلى اللسان ؟ وإذا كانت الجملة تنتسب إلى الكلام، فإنه لا يمكنها أن تكون بمثابة وحدة لسانية. وإضافة إلى ذلك، فنحن عندما نتمثل كل الجمل التي من الممكن إنجازها، فإن طبيعتها المثيرة للانتباه هي كونها لا تتشابه فيما بينها أبدا. للوهلة الأولى نكاد نطابق تنوع الجمل الكبير مع تعدد الأفراد. غير أن هذا النوع من التفكير باطل : فما بين الجمل لا يسود إلا التنوع، وفي الوقت الذي نبحث فيه عما يربطها ببعضها البعض من وراء هذا الاختلاف، فإننا نعثر على الكلمة مصحوبة بخاصياتها النحوية، الشيء الذي يجعلنا نواجه نفس مشاكل الحصر (9).

نتوقف مع سوسير، بعد ذلك، عند الخلاصة التالية : لا تطرح قضية الوحدات في غالبية المجالات التي تشكل موضوعات علم ما، لأن هذه الوحدات معطاة سلفا. وحينما لا يوفر علم من العلوم وحدات ملموسة مُتَعَرَّفٍ عليها بشكل مباشر، فمعنى ذلك أن هذه الوحدات ليست وحدات جوهرية.

(6) نفسه ص 146 — 147
(7) نفسه ص 147
(8) نفسه ص 148
(9) نفسه ص 148 — 149

لكن، وكما أن لعبة الشطرنج هي بمثابة كلٍّ تام في تأليف مختلف القطع، كذلك للسان خاصية نسق مؤسس كليا على التعارض بين وحداته الملموسة. ولذا لا يمكن أن نعفي أنفسنا من التعرف عليها، كما لا يمكننا أن نتقدم أية خطوة في البحث مالم نلجأ إليها. ومع ذلك، فحصر هذه الوحدات عملية عويصة إلى درجة تجعلنا نتساءل عما إذا كانت معطاة حقيقة.

إن اللسان يقدم، إذن، هذه الطبيعة الغريبة واللافتة للنظر والمتمثلة في كونه لا يمدنا بكيانات قابلة لأن تدرك لأول وهلة مع أننا لا نشك في وجودها وفي كونها تتشكل بواسطة لعبتها. وهذا، بدون شك، ملمح يميز اللسان عن كل المؤسسات السيميولوجية الأخرى (10).

إن أي مفهوم أولي، في اللسانيات السكونية، خاضع بشكل مباشر للفكرة التي سَنُكَوِّنُهَا عن الوحدة بل إنه يلتبس بها. فما معنى التماثل السانكروني ؟ حينما تحتوي جملتان على نفس العنصر أي حينما تحمل نفس القطعة الصوتية نفس المعنى، فهناك تماثل. غير أن هذا التفسير يبقى قاصرا ذلك أنه إذا كان تناسب القطع الصوتية والتصورات يبرهن على وجود تماثل، فإن العكس غير صحيح، إذ من الممكن أن يكون هناك تماثل بدون هذا التناسب. فحينما نسمع كلمة «السادة» تتكرر عدة مرات نعتقد أن الأمر يتعلق في كل مرة بنفس التعبير رغم تنوعات سرعة النطق والتنغيم (11). وهذا التماثل يبقى حاصلا وإن كنا على المستوى الدلالي لا نجد هذا التماثل المطلق بين مختلف «السادة !». وعلى غرار ذلك، فإن كلمة ما يمكنها أن تعبر عن افكار مختلفة نسبيا دون المس بالتماثل مسًّا هامًّا (تبنى منهجا، تبنى ولدا...) (12).

إن الميكانيزم (الاوالية) اللساني يدور كله حول محوري التماثلات والاختلافات اللذيْن يشكل كل منهما مقابلا للآخر. إن مسألة التماثلات تلتبس جزئيا بمسألة الكيانات والوحدات. وهكذا نتحدث عن التماثل فيما يخص قطارين سريعين «الرباط ــ الدار البيضاء. س 9 صباحا» ينطلق كل منهما بعد 24 ساعة من انطلاق الآخر. إننا نعتقد أن الأمر يتعلق بنفس القطار رغم احتمال وجود اختلاف في القاطرات والمستخدمين. ونفس الشيء يقال عن زقاق أعيد إصلاحه. إن ذلك يعني أن الكيان الذي يُشكله الزقاق ليس ماديا صرفا ؛ إنه يتأسس على قاعدة بعض الشروط، الشيء الذي يجعلُ مادته العارضة غريبة عن هذه الشروط، مثلا موقعه بالنظر إلى الأزقة الأخرى. وعلى نفس المنوال، فإن ما يجعل من القطار قطارا هو ساعة انطلاقه ونقطة اتجاهه وعلى العموم كل الشروط التي تميزه عن باقي

(10) نفسه ص 149
(11) نفسه ص 150 ــ 151
(12) نفسه ص 151

القطارات. وهكذا، فكلما توفرت نفس الشروط إلا وحصلنا على نفس الكيانات. إلا أن هذه الكيانات ليست مجردة لأن الزقاق أو القطار لا يُتَصَوَّرَان خارج تحقق مادي (13).

إن التماثل اللساني شبيه بتماثل القطار والزقاق. ففي كل مرة استعمل فيها كلمة «السادة!»، فإنني اجدد المادة ؛ إن هناك فعلا صوتيا جديدا وفعلا سيكولوجيا جديدا. والعلاقة بين استعمالي نفس الكلمة لا تستند لا إلى التماثل المادي، ولا إلى التشابه الشديد في المعاني، وإنما تستند إلى عناصر ينبغي البحث عنها من شأنها أن تقربنا بشكل كبير إلى الطبيعة الحقيقية للوحدات اللسانية (14).

ثم ما المقصود بالواقع السانكروني ؟

على ماذا يعتمد تصنيف الكلمات إلى اسم ونعت الخ... ؟ هل يعتمد على مبدإ منطقي صرف خارج لساني يطبق من الخارج على النحو ؟ أم إن هذا التصنيف يناسب شيئا له موقعه في نسق اللسان ومشروط به ؟ وباختصار، هل هذا التصنيف واقعٌ سانكروني ؟ يبدو الافتراض الثاني محتملا، غير أنه يمكن أن ندافع عن الافتراض الأول. ففي بعض الألسنة نعثر على كلمتين لهما على المستوى المنطقي معنى النعت، بينما على المستوى النحوي، يبدو ذلك أقل قبولا، لأن لهاتين الكلمتين تصرفَ نَعْتٍ. إلا أننا أمام عبارة مركبة من كلمتين، بينما ينبغي أن يخدم التمييز بين أقسام الخطاب (أقسام الكلام) تصنيف كلمات اللسان ؛ فكيف يمكن أن نسند إلى مجموعة من الكلمات قسما من هذين «القسمين» ؟ إذن، فهذا التصنيف تصنيف ناقص وغير صارم. إن التمييز بين الكلمات من حيث الأسماء والأفعال والنعوت الخ... ليس واقعا لسانيا غير قابل للدحض (15).

هكذا تشتغل اللسانيات، دون توقف، على مفاهيم نحتها النحاة، ولسنا ندري هل كانت هذه المفاهيم تناسب، في الواقع، عوامل مكونة لنسق اللسان. إن التخلص من الأوهام يفرض علينا أنْ نقتنع بأنَّ كيانات اللسان الملموسة لا تتقدم من تلقاء ذاتها إلى قدرتنا الاختبارية. فلابد من الامساك بهذه الوحدات، وفي هذه الحالة سنباشر الواقع. انطلاقا من هنا، يمكننا أن نبلور كل التصنيفات التي تحتاج إليها اللسانيات لتنظيم الوقائع التي هي من اختصاصها. ومن جهة أخرى، فإن وضع هذه التصنيفات على أساس مغاير للكيانات الملموسة ــ القول، مثلا، إن أجزاء الكلام عبارة عن عوامل اللسانِ لا لشيء إلا لأنها تناسب مقولات منطقية ــ يعني تناسي ألا وجود لوقائع لسانية مستقلة عن طريقة صوتية مقتطعة إلى عناصر دالة (16).

(13) نفسه ص 151 ــ 152
(14) نفسه ص 152
(15) نفسه ص 152 ــ 153
(16) نفسه ص 153

إن كل المفاهيم التي صادفناها في هذه الفقرة لا تختلف من حيث الجوهر عما سميناه في مكان آخر بالقيم. ومن شأن مقارنة جديدة بلعبة الشطرنج أن تجعلنا ندرك ذلك : فلنعتبر الفارس : هل هو بمفرده عنصر من عناصر اللعب ؟ لا، بكل تأكيد، لأنه، في ماديته الصرف وخارج خانته وباقي شروط اللعب، لا يمثل أي شيء بالنسبة للاعب، ولا يصبح عنصرا واقعيا وملموساً إلا حينما يتلبس بقيمته ويتوحد بها. ولنفترض أن هذه القطعة قد تكسرت أو افتقدت أثناء جولة من اللعب : هل بإمكاننا استبدالها بقطعة أخرى تعادلها ؟ أجل وبكل تأكيد، يمكننا أن نستبدلها لا بفارس آخر فقط، بل وكذلك بشكل لا يشبه في شيء هذه القطعة، شريطة الاعلان أنها تماثلها مادمنا قد أسندنا إليها نفس القيمة . وهكذا نرى أن مفهوم التماثل يلتبس بمفهوم القيمة، كما يلتبس مفهوم القيمة بمفهوم التماثل في الأنساق السيميولوجية، كاللسان، حيث تتوازن العناصر فيما بينها بصفة متبادلة وفق قواعد محددة .(17)

ولهذا السبب يغطي مفهوم القيمة مفاهيم الوحدة والكيان الملموس والواقع. لكن، إذا لم يكن هناك فرق أساسي بين هذه المظاهر المختلفة، فإنه ينتج عن ذلك أن المسألة يمكن أن تطرح بالتعاقب على أشكال مختلفة. فإذا ما بحثنا في تحديد الوحدة والواقع والكيان الملموس أو القيمة، فإن الأمر يعني دائما نفس السؤال المركزي الذي يسود اللسانيات السكونية كلها.

وعلى المستوى العملي، من المجدي البدء بالوحدات وتحديدها والوقوف عند تنوعها في تصنيفنا لها. ويجب البحث عن الأساس الذي يقوم عليه تقسيم الكلام إلى كلمات ــ ذلك لأن الكلمة، رغم صعوبة تحديدها، وحدة تفرض نفسها على الذهن، وشيء مركزي، في ميكانيزم (إوالية) اللسان ؛ ــ ... وبعد ذلك، يجب علينا تصنيف الوحدات الفرعية، ثم الوحدات الكبرى... الخ. وبتحديد العناصر التي يستخدمها هذا العلم، فإن اللسانيات ستؤدي مهمتها كاملة لأنها تكون قد أعادت كل ظواهر نظامها إلى مبدئها الأول.

ومع ذلك، وبالرغم من الأهمية الرئيسية للوحدات، فإنه من المفضل مقاربة المسألة من زاوية القيمة، لأن القيمة هي المظهر الأسبق لهذه المسألة (18).

إن سوسير الذي باشر النقاش حول الدليل، قبل هذا الفصل، باعتباره الكيان الأساس للسان، وبالتالي حصر نقاشه على المستوى السيميولوجي (19)، يطرح في هذه النصوص مسألة الكيان اللساني من زاوية نظر لسانية.

(17) نفسه ص 153 ــ 154
(18) نفسه ص 154
(19) Linguistique Saussurienne P. 133

نستشف من تعريف سوسير لحالة اللسان أن هذا التعريف مجرد، فهل يمكننا أن نستنتج من ذلك أن الدلائل اللسانية عبارة عن تجريدات ؟ إن الدلائل اللسانية أشياء واقعية، ومن ثمة فهي وحدات ملموسة. ذلك أن اختزال اللسان إلى نسق من التجريدات يعني افتقاد موضوع اللسانيات الخاص والانحراف نحو المنطق وعلم النفس الخالص (20).

ودراسة مسألة الوحدات اللسانية الملموسة تقتضي الارتكاز على مبدأين اثنين من شأنهما توضيح هذه المسألة بما فيه الكفاية. فالكيان اللساني عبارة عن ترابط وثيق بين الدال والمدلول إلى حد اعتبار كل منهما كيفية للآخر. إن الدال والمدلول عنصران متلازمان، وهذا ما يجعل من الكيان اللساني موضوعا ملموسا. أما إذا نظرنا إلى كل عنصر على حدة فإن الأمر يتعلق بتجريد صرف، فضلا عن كون كل منهما لا يمتلك بمفرده أية خاصية من خاصيات الكيان اللساني. ومن هنا، اعتبر سوسير الكيان اللساني ملموسا. إلا أن الكيان اللساني بهذه الصفة لا يمكنه أن يتحدد تحديدا شاملا مالم يتم حصره وفصله عما يجاوره في السلسلة الكلامية، أي مالم يتم اقتطاعه من هذه السلسلة. ومن شأن هذه الكيانات المحصورة والمفصولة أن تتعارض في ميكانيزم (إوالية) اللسان.

إلى هذا الحد، ينبغي أن نبحث في ما يقصد إليه سوسير من الوحدة والدليل. إن دلائل اللسان هي ما يسميه سوسير بالوحدات، وبذلك يطابق مفهوم الدليل مفهوم الوحدة. إلا أن الدليل والوحدة يختلفان، إذ يعيِّن الدليلُ الكيان اللساني مع خاصياته السيميولوجية العامة أي ما يشترك فيه مع باقي الدلائل غير اللسانية، وتوحي الوحدة بخاصيتي الدال المميزتين له : أي خطية المادة الصوتية وانعدام التحديد المسبق للقطع الدالة (21). إن السلسلة الصوتية، إذن، ذات طبيعة خطية، ويمكن تقسيمها تقسيما كافيا ودقيقا بلجوئنا إلى الدلالات إذ يمكن لمعنى ما أن يناسب الجزء المقتطع. ولذا يمكن اعتبار الوحدة قطعة صوتية تشكل دال تصور معين أي أن الوحدة اللسانية عبارة عن تناسب بين نفس التصور ونفس القطعة الصوتية. ومؤدي ذلك أن دلائل اللسان ليست محصورة سلفا، أو بعبارة أخرى : إن الوحدة ليست محصورة ولا معطاة سلفا. لكن ما الذي يراد بالوحدة الملموسة ؟

إن الملموس يعني كل ما تعيه الذوات المتكلمة إلى حد ما أي كل ما هو موجود في وعي الذات المتكلمة (22)، أو كل ما هو دالٌّ إلى حد ما (23). لأن الملموس يعني، هنا، أن

(20) Les Sources manuscrites. p. 218
(21) نفسه ص 214
(22) Saussure. Cité par godel op.cit P. 211
(23) نفسه ص 210

للفكرة وحدتها في الحامل الصوتي (24). وعليه، فكلما ناسب تصور قطعة صوتية كنا أمام شيء دال إذ تعيه الذات المتكلمة، ومن ثمة، فنحن أمام شيء ملموس أي وحدة ملموسة. ومن جهة ثانية فإن الملموس يستخلص من الخاصية الخطية. فاللغة لابد لها من مادة صوتية، والمادة الصوتية خطية، إنها خط صوتي لابد من تقطيعه. إن الملموس ينبغي أن يُفْهم، هنا، كشيء له علاقة بالدال أي حاملا لمحتوى (25). وفي هذا تدقيق لمفهوم الملموس، إذ يربطنا الملموسُ بالدال الذي يحيل ضرورة على الدلالة. وإذن فالوحدة اللسانية لا تقومُ مالم تتركب من صوت ومعنى متلازمَيْن تلازم الهيدروجين والأوكسجين بالنسبة للماء.

يتأكد مما سبق أن الدلائل غير محصورة سلفا وأنه لابد من تعريفها وحصرها وإسناد أدوار لها. وهذا شرط مسبق ليحق لنا اعتبارها كيانات واقعية، ووجود عنصر لساني ما مشروط بحصره (26). ومعنى ذلك أن الوحدة لا توجد إلا إذا كانت محصورة. إن هناك علاقة وثيقة بين مفهومي الوحدة والحصر (27).والكيانات اللسانية حينما تُحْصر تسمى وحدات (28). وهكذا يمكن أن تُعرَّف الوحدة الملموسة كعنصر قابل للحصر : إنها الدليل باعتبار داله يطابق قطعة سمعية ما (29). وأخذا بعين الاعتبار ما سلف، فإن الوحدة نتيجة غير معطاة سلفا، واللسان لا يمدنا بكيانات قادرة على أن تدرك لأول وهلة، كما لا يمكن لقدرتنا الاختبارية أن تمسك بها.

اعتمادا على مفهوم الوحدة هذا، هل يصح اعتبار الكلمة وحدة ؟ وهلا يحتاج مفهوم الوحدة إلى بعض التعديل أو التدقيق ؟ إن «سرير ـــ أسِرَّة» يمكن أن ينظر إليهما ككلمتين وذلك حينما نغفل العلاقة بينهما (وهي علاقة ترابطية كما سنرى)، كما يمكن أن ينظر إليهما كشكلين مختلفين لنفس الكلمة. وفي الحالة الأولى تعتبر الكلمة ملموسة، أي كلمة كما تظهر في الخطاب، وإذن لا تشتمل على أي تغير ؛ وفي الحالة الثانية، تعتبر الكلمة مجردة، أي وحدة مجردة مكونة من مجموعة من الأشكال المتصرفة (30). ومعنى ذلك أن الكلمة، وإن كانت الوحدة اللسانية بامتياز، فإنها وحدة صعبة التعريف لأن مظهرها يمكن أن يتغير حسب إحالتنا لأنفسنا على سلسلة الخطاب أو على العلاقات الترابطية (31). ومن ثمة، يستخلص سوسير ان البحث عن الوحدة ينبغي أن يجري خارج الكلمة.

(24) Saussure. cité par godel op.cit P. 211
(25) Linguistique Saussurienne P. 134
(26) Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 211
(27) نفسه ص 211
(28) Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 211
(29) نفسه ص 211
(30) Saussure. Cité par godel op.cit P. 209
(31) نفسه ص 209

ويضاف إلى ذلك أن الكلمات قد تكون عبارة عن وحدات مركبة من لواحق وسوابق وجذور ومشتقات أي مركبة من وحدات فرعية. هل يمكن اعتبار هذه الوحدات الفرعية تجريدات خلقها النحاة أم عناصر واقعية في نسق الدلائل ؟ (32) ألا يمكن اعتباها مجردة لأنها نتيجة لا تنتسب إلا إلى النحوي (33)؟ إن تقسيمات الكلمة هذه قد سبق لسوسير أن أطلق عليها تسمية «الوحدات الصرفية» (34) أي الوحدات الدالة الأصغر من وحدة الكلمة. يبدو أنه بخصوص هذه الوحدات الفرعية يصعب القول إن لها طبيعة العناصر الملموسة الواقعية. وإذا كانت هذه الوحدات الفرعية قد صنفت في طائفة التجريدات النحوية، فإنه ينبغي معرفة درجة التناسب بين تصنيف اللسان وتصنيف النحوي، ومعرفة إلى أية درجة توجد هذه الوحدات حقيقة في وعي الذوات المتكلمة (35). ومعنى ذلك أن قبول هذا التصنيف لا يقوم مالم تحس الذوات المتكلمة، غريزيا، بأن الأمر يتعلق بوحدات اللسان.

ومهما يكن من أمر، فإن الكلمة ليست هي الوحدة مادامت تشمل وحدات فرعية.

ومن جهة ثالثة، فإننا نجد في اللسان وحدات أكبر من الكلمة من مثل : «الرجل الذي رأيته». فمجموع العناصر يصير وحدة أي أن مجموع الوحدات المتعاقبة يشكل، في هذه الحالة، وحدة كبرى ذلك أن التناسب بين المدلول والدال ليس تاما إلا بالنسبة للمجموع (36). وهكذا غالبا ما تَمْثُل الواقعة اللسانية كتأليف بين وحدات (37). وإذن فالوحدة قد تكون أكبر من الكلمة، أي تمتد لتشمل مجموعة من الكلمات. وعليه، فالوحدة ليست هي الكلمة .

وإذا لم تكن الكلمة هي الوحدة، فهل يمكن للجمل أن تشكل وحدات ملموسة ؟ إن للجملة علاقة بالكلام ذلك أن إنتاج الجمل مرجعه إلى الذات المتكلمة أي إلى الانجاز، في حين تتموقع الوحدات في اللسان. ولهذا السبب فإن الجملة لن تشكل، أبدا، وحدة لسانية. لكن ألا يمكن أن تكون الجملة دليلا فترتبط، بذلك، باللسان ؟ مهما كان الجواب، فإن الجملة تبقى مصطلحا غامضا ومُلْتبِساً إذ قد تعني النموذج المجرد (ومن هنا ترتبط باللسان)، وقد تعني التحقيق والانجاز (فترتبط بالكلام) (38). غير أنه يبدو أن سوسير لم يعتبر الجملة وحدة لسانية لأنها في تصوره مرتبطة بالكلام. وعلاوة على ذلك، فالجمل لا تتشابه فيما بينها

(32) نفسه ص 208
(33) Saussure. Cité par godel op.cit. P. 211
(34) نفسه ص 208
(35) Saussure. Cité par godel op.cit. P. 210
(36) نفسه ص 210
(37) Linguistique Saussurienne P. 134
(38) انظر Ling. Sauss ص 132

أبدا، وإنما هي تتنوع وتتعدد، ولا يوجد بينها أي رابط إلا الكلمة مصحوبة بخاصياتها النحوية، الشيء الذي لا يحررنا من المشاكل التي تواجه حصر الوحدات اللسانية الملموسة.

عند هذا المستوى من النقاش، لا يمكن إلا أن نخلص إلى أن وحدات اللسان ذات طبيعة مختلفة عن طبيعة وحدات العلوم الأخرى، ويعود ذلك إلى طبيعة اللسان، أي أن اللسان «كلٌّ تامٌّ في تأليف مختلف قطعه». ومعنى ذلك أن خاصيته تكمن في كونه نسقا قائما، بصفة كلية، على تعارض وحداته الملموسة. ويؤدي بنا ذلك إلى القول إن الكيانات اللسانية لا تتشكل إلا بواسطة لعبتها الخاصة القائمة على التعارض بين مختلف عناصره ضمن نسقه العام الكلي.

إذا كانت وقائع اللغة ليست معطاة بشكل طبيعي، وإذا كانت جهة النظر هي التي تخلق الموضوع، وبالتالي فإنه لا وجود للمادة، كيف يمكن النظر إلى التماثل السانكروني ؟ أو كيف يمكن الحديث عن التماثل إذا لم يكن عبارة عن كائن مادي ؟ ثم ما علاقة التماثلات بالوحدات ؟

إن مسألة التماثلات هي المسألة الأولى والأكثر عمومية ذلك لأن الأمر يتعلق بطرح مشكل اللسان (طبيعة الدليل، خاصيات الوحدات اللسانية) وكذا السيميولوجيا حيث نفكر في رابط التماثل الذي يجعلنا نتعرف، داخل أقوال مختلفة ومتعاقبة، على نفس الكلمة وعلى نفس الوحدة الدالة (39). إن الغوص في عمق الأشياء يجعلنا ندرك أن كل انحرافات الفكر متأتية عن تفكير ناقص حول ماهية التماثل أو حول خصائص التماثل حينما يتعلق الأمر بكائن غير موجود كالكلمة (40).

ومعنى ذلك أنه علينا أن نبحث عن معيار التماثل، ذلك المعيار الصحيح والدقيق. وهكذا لا يكفي أن يكون المعيار مقتصرا على تناسب بين نفس القطعة الصوتية ونفس المعنى، إذ قد يكون هناك تماثل خارج تحقق هذا التناسب، كما يتبدى ذلك في كلمة «السادة» حيث لا يحصل تماثل مطلق على المستوى الدلالي، وفي كلمة تعبر عن أفكار مختلفة. ومعنى ذلك أن التماثل قد ينتج عن التناسب القائم بين نفس القطعة الصوتية ونفس المعنى، وقد ينتج عن انعدام هذا التناسب. وفي ذلك تأكيد أنه لا يُعَوَّل في التماثل على القطعة الصوتية المادية وأن الكيان اللساني ليس ماديا صرفا. فهناك شروط أخرى يتأسس على قاعدتها. بل إن التماثل لا يقوم على التماثل المادي (انظر المشترك اللفظي مثلا) كما لا يقوم على التشابه الشديد في المعاني (كلمة السادة مثلا) إذ الكيانات ليست مجردة لأنه يتعذر علينا تصورها خارج أي تحقق مادي.

Les Sources manuscrites. p. 138 (39)

Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 136 (40)

فكيف، إذن، نميز بين التماثل واللاتماثل والحالة كما نرى ؟ لابد من الاعتراف بأن ههنا عنصرا ذاتيا غير أنه مشتركٌ بين كل الأشخاص. ومع ذلك، فإنه من الصعب أن ندرك هناك موطن التماثل. والتماثلات هي المنطلق. إن كل ميكانيزم (إوالية) اللسان يدور حول التماثلات والاختلافات (41). ومعنى ذلك أنه يكفي وجود شرط تماثل جماعي للدلالة للقول إن تعاقبين من الفونيمات (الصُّوَيْتات) المختلفة موضوعيا هما عبارة عن ممثلين لنفس الوَحدة (42). ويُفهم من ذلك أن الخاصية الموجبة للقطعة الصوتية وللمعنى ذات أهمية دون خاصيتهما السالبة أو الاختلافية. ولهذا السبب أكد سوسير أن الميكانيزم (الاوالية) اللساني يقوم على التماثلات والاختلافات. وإذن فمفهوم الوحدة اللسانية لن يتضح ولن تتحدد طبيعته الحقيقية مالم يدرك تمام الادراك ميكانيزم اللسان ومقوِّماه الأساسيان. ومن هنا اعتبر كوديل أن مسألة التماثلات، حينما تطرح، فإنها تطرح كأنها شكل آخر لمسألة الوحدات (43)، وأن مسألة الوحدات تعود إلى مسألة التماثلات (44). إن مسألة التماثلات تلتبس جزئيا بمسألة الكيانات والوحدات كما أكد ذلك سوسير.

ويمكن أيضا أن نعالج مسألة الكيانات اللسانية من زاوية تصنيف أجزاء الخطاب. فَوِفْقَ أي معيار يتم هذا التصنيف ؟ أوفق معيار خارج لساني أي وفق مبدإ منطقي أو وِفْقَ معيار لساني داخلي ؟ وبتعبير آخر، هل تصنيف الكلمات واقع سانكروني ؟

إننا نواجه أحيانا تعارضاً بين التصنيفين المنطقي والنحوي، فما قد يُصنف على المستوى المنطقي خارج — اللساني في خانة ما، وما قد يعتبر على المستوى التجريدي المحض قسما معينا من أقسام الكلام (الخطاب)، قد يتصرف على المستوى اللساني الداخلي تصرفا معينا وإن كان في الحقيقة وفي الجوهر يغاير ذلك التصرف. ومن هنا لا يصح تصنيف كلمة ضمن قسم واحد لا غير. ومعنى ذلك أن التصنيفين قد يتكاملان ولا ينبغي أن يبعد أحدهما الآخر ويلغيه. ومثل هذا التصنيف الجزئي يعتبر تصنيفا ناقصا وغير صارم. وعليه، فتصنيف الكلمات إلى الأقسام المعهودة يمكن اعتباره واقعا لسانيا قابلا للتفنيد والابطال.

إن مسألة تصنيف الكلمات إلى أقسام، بما تطرحه من اختلاف في المقاييس، تثير قضية معرفية على مستوى خطير من الأهمية : هل يصح أن تشتغل اللسانيات، كعلم جديد، على مفاهيم نحتها النحاة ؟ ألا يصح أن يعاد النظر في تلك المفاهيم لكي تناسب تناسبا واقعيا العوامل المكونة لنسق اللسان ؟ خاصة وأن تلك المفاهيم الخارجية يمكن أن تشوش على طبيعة النسق وعلى توظيفه الواقعي. ومن ثمة يمكن أن تكون مجانبة للواقع ومجانبة للواقع السانكروني أي متجاهلة لتلازم العناصر وتلاحمها في ممارسة لسانية معينة.

Saussure. Cité par godel op.cit P. 139 (41)

Ling. Sauss P. 136 (42)

Les Sources manuscrites. p. 138 (43)

(44) نفسه ص 215.

ونلخص من ذلك إلى أن كيانات اللسان الملموسة تستعصي على الملاحظة. لذا لابد من الامساك بهذه الوحدات ومباشرة الواقع. وهكذا، تسهل عملية الانطلاق من الواقع اللساني وبلورة كل ما تحتاج إليه اللسانيات من تصنيفات بغية تنظيم الوقائع اللسانية. كما أن مثل هذه النظرة ستمكننا من وضع تصنيفات على أساس غير مغاير للكيانات الملموسة. فالوقائع اللسانية لا توجد خارج اعتبارها طريقة صوتية مقتطعة إلى عناصر دالة، ولهذا السبب ينبغي الانطلاق منها لتصنيفها وتقسيمها وفق أقسام تستمد من التشغيل الواقعي للنسق، أي للعناصر اللسانية في تلاحمها وتلازمها السانكروني.

إن مفهوم الكيان اللساني والوحدة الملموسة والتماثل والواقع السانكرونيين هي مفاهيم تطابق من حيث الجوهر ما سماه سوسير في مكان آخر بالقيمة. ولكي تتضح هذه الفكرة، يعمد سوسير إلى مقارنة القطعة اللسانية بقطعة الشطرنج : إن القطعة اللسانية بمفردها ليست عنصرا من عناصر لعبة اللسان، لأن هذه القطعة، في ماديتها الصرف وخارج موقعها وباقي شروط لعبة اللسان، لا تمثل أي شيء بالنسبة للمتكلم. وفي ذلك إقرار بأن اللسان نسق من العلاقات ومن المواقع الاختلافية، وأنه لا وجود لقطعة لسانية معزولة عن أخواتها الأخريات، وبالتالي فإن تلك القطعة لن تشكل عنصرا لسانيا مادمنا ننطلق من العلاقات. وإذا نظرنا إلى تلك القطعة كوحدات صوتية مادية أو كمادة للأفكار، فإنها تكون عديمة الماهية بالنسبة إلى المتكلم. ومعنى ذلك أن وجودها، بالنسبة للمتكلم، لا يَتَأتَّى إلا إذا استطاع المتكلم أن يعقد بينها وبين سائر القطع الأخرى مجموعة من العلاقات، وإلا إذا استطاع أن يدرك موقعها على «رقعة اللسان».

إن تلك القطعة، إذن، تصبح عنصرا واقعيا وملموساً حينما نسند قيمة الى تلك الوحدة، واستعمال القطع اللسانية لا يَتَأتَّى ما لم ترتكز هذه القطع على إدراك الوظيفة التواصلية والدلالية التي تقوم بها ضمن شبكة أشكال هذه الوظيفة وصيغها. فلا قطعة لسانية مالم تقم بدور تواصلي ودلالي معين ومحدد ومختلف عن باقي القطع اللسانية الأخرى.

وحينما تستبدل قطعة لسانية بأخرى تعادلها وتقوم بنفس الدور التواصلي والدلالي، يحق لنا أن نتكلم عن التماثل بين القطعتين لأن لهما نفس القيمة الواحدة. هكذا يصعب التمييز بين القيمة والتماثل في اللسان إذ تتوازن القطعتان اللسانيتان فيما بينهما وفق قواعد محددة.

يبدو من هذا التوضيح أن مفهوم القيمة ينسحب على الوحدة والكيان الملموس والواقع. فبتحديدنا لقيمة العناصر نحدد الوحدة اللسانية والكيان الملموس والواقع. إذ لا تُعرَّف الوحدة اللسانية اعتمادا على مكونيها كطرفين موجبين بل في علاقتها الاختلافية بباقي الوحدات الأخرى. أما الكيان الملموس فلا يتحدد في عزلته عن باقي الكيانات الأخرى وفي ماديته، وإنما يتحدد في علاقته مع باقي الكيانات وفي دورها الاختلافي أو قيمها الاختلافية التي تُسْنِدُهَا إليها الذات المتكلمة إن على مستوى الدال أو على مستوى المدلول. وبخصوص

الواقع السانكروني، فهو لا يتحدد إلا على أساس تصرف الوحدات تصرفا لسانيا داخليا بالنظر إلى مختلف التصرفات الداخلية الأخرى.

ومن ثمة، فليس هناك أي فرق جوهري بين مختلف هذه المفاهيم، فهي ليست سوى مظاهر مختلفة لشيء واحد. وكل مفهوم لا يعدو أن يطرح نفس المسألة المركزية التي تقوم عليها اللسانيات السانكرونية.

هكذا، يبدو أن المبدأ الأول الذي تعود إليه كل ظواهر نظام اللسانيات هو القيمة. إن القيمة هي المظهر الأسبق، لذا، فإن مقاربة الوحدة من زاوية القيمة هي المقاربة المفضلة.

2 ــ القيمة اللسانية والدلالة

يعتبر اللسان بمثابة فكرة منظَّمة في المادة الصوتية. وللتأكد من كون اللسان نسقا من القيم الخالصة، لابد من اعتبار عنصرين اثنين هما : الأفكار والأصوات.

ليست الفكرة، على المستوى النفسي، سوى كتلة غير مجسمة وغير متميزة. والفكرة، منظورا إليها في ذاتها، شبيهة بسَدِيم إذ لا شيء محدداً فيها. وإذن، وقبل ظهور اللسان، لا وجود لأفكار قائمة سلفا، ولا وجود لأي شيء متميز.

كما لا تقدم الأصوات كيانات محصورة سلفا. إن المادة الصوتية عبارة عن مادة رخوة تتقسم بدورها إلى أجزاء متميزة منتجة بذلك الدوال التي تحتاج إليها الفكرة.

هكذا، يمكننا أن نُمَثِّل الواقعة اللسانية في مجموعها، أي اللسان، على شكل سلسلة من التقسيمات الفرعية المتجاورة المرسومة في نفس الآن على مستوى الأفكار الملتبسة وعلى مستوى الأصوات غير المحددة (45).

إن الدور المميز للسان تجاه الفكرة ليس خلق وسيلة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، بل إن دوره يكمن في استخدامه وسيطا بين الفكرة والصوت، وذلك ضمن شروط من شأنها أن تجعل هذا التوحد يؤدي، بالضرورة، إلى تحديدات متبادلة للوحدات. هكذا تجد الفكرة ذات الطبيعة الفوضوية نفسها مرغمة على أن تُحَدَّ في الوقت الذي تتفكك فيه. تفرض «الفكرة ــ الصوت» تقسيمات، ويبلور اللسان وحداته حينما يتشكل بين هاتين الكتلتين غير المجسمتين (46). واللسان شبيه، أيضا، بورقة : فالفكرة هي الوجه والصوت هو ظهرها، ولا يمكننا تمزيق الوجه دون تمزيق الظهر في آن واحد. وهكذا يستحيل عزل الصوت عن الفكرة، أو عزل الفكرة عن الصوت إلا عن طريق التجريد الذي يفتح أمامنا باب علم النفس أو علم الأصوات (47).

(45) C L G. P. 155 — 156

(46) نفسه ص 156

(47) نفسه ص 157

فاللسانيات تشتغل، إذن، في حقل مجاور تتألف فيه عناصر النظامين، وينتج هذا التأليف شكلا لا مادة.

ومن شأن هذه الآراء أن تجعلنا ندرك بشكل أفضل كل ما قيل عن اعتباطية الدليل. فالمجالان الاثنان اللذان تربط بينهما الواقعة اللسانية ليسا مجالين ملتبسين وغير مجسمين فقط، بل إن اختيار قطعة سمعية لفكرة معينة هو اختيار اعتباطي تام. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن مفهوم القيمة سيفتقد شيئا ما من طبيعته لأنه يتضمن عنصرا مفروضا من الخارج، إلا أن القيم تبقى، في الواقع، نسبية كلها. ولهذا السبب فالعلاقة بين الفكرة والصوت جذرية الاعتباطية.

ومن شأن اعتباطية الدليل أن تجعلنا، بدورها، نفهم، وبشكل أفضل، لماذا يمكن للواقع الاجتماعي، بمفرده، أن يخلق نسقا لسانيا. إن الجماعة ضرورية لكي توضع القيم التي يكمن مبرر وجودها في الاستعمال والتراضي التام. أما الفرد، فهو عاجز عن وضع أية قيمة (48).

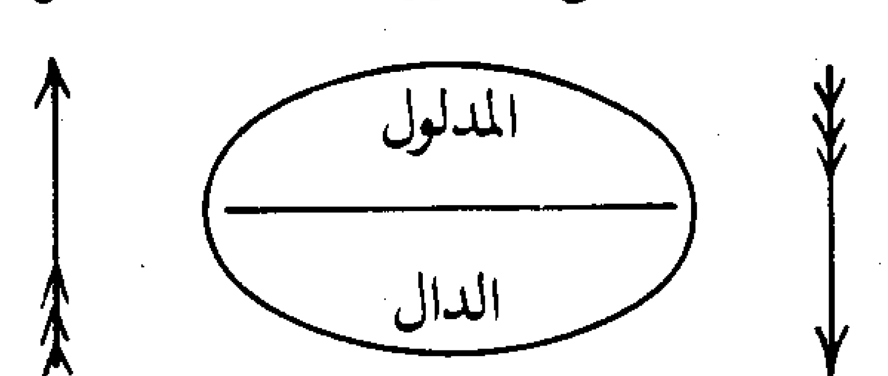
واعتمادا على المفهوم المحدد للقيمة، فإنه يبدو من الوهم اعتبار طرف ما بوصفه اتحادا بين صَوْت معين وفكرة معينة فحسب، ذلك أن تعريف الطرف بهذه الطريقة يعني عزله عن النسق الذي يشكل هذا الطرف جزءا منه، كما يعني أنه بالامكان البدء بالأطراف وبناء النسق بواسطة عملية الجمع بين هذه الأطراف. بينما ينبغي عكس ذلك، الانطلاق من الكل المتلاحم للحصول، عن طريق التحليل، على العناصر التي يحتويها هذا الكل (49).

1.2. القيمة اللسانية باعتبار المظهر التصوري

إننا حينما نتحدث عن قيمة كلمة، فإننا نفكر، على العموم وقبل كل شيء، في الخاصية التي تمتلكها تلك الكلمة تمثيل الفكرة. وهذا مظهر من مظاهر القيمة اللسانية. ففيم تختلف القيمة عما نسميه بالدلالة ؟

إن هاتين الكلمتين غير مترادفتين رغم اللبس الحاصل بينهما. والقيمة، منظورا إليها من مظهرها التصوري هي، بدون شك، عنصر من عناصر الدلالة، ويبدو من الصعوبة بمكان معرفة كيف تتميز الدلالة عن القيمة في الوقت الذي نتصور فيه الدلالة خاضعة للقيمة.

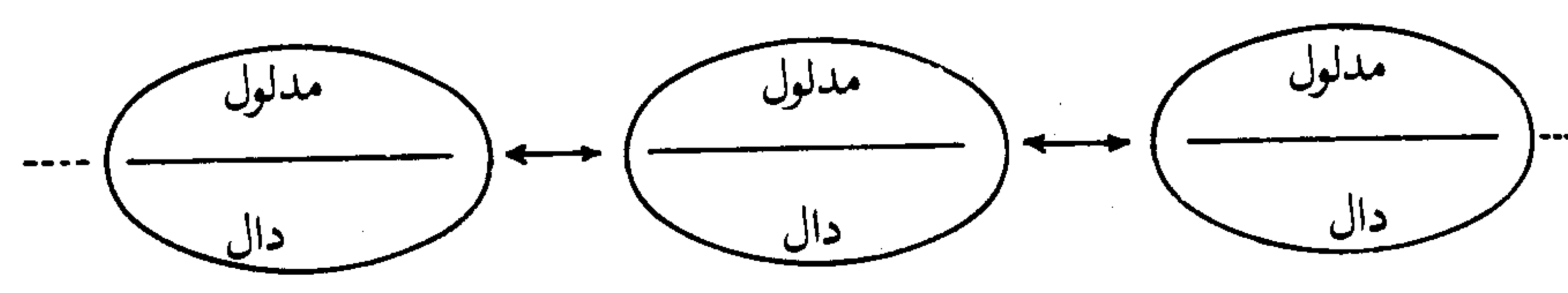
إن الدلالة ليست سوى ما يقابل الصورة السمعية كما هو واضح في الرسم التالي :



(48) نفسه ص 157
(49) نفسه ص 157

إن الكل يحدث بين الصورة السمعية والتصور في حدود الكلمة المنظور إليها كمجال مغلق موجود لذاته (50). إلا أن هناك مظهراً مغايرا للمسألة : فمن جهة، يبدو التصور بمثابة مقابل للصورة السمعية داخل الدليل ؛ ومن جهة ثانية، يبدو نفس الدليل، أي العلاقة التي تربط بين عنصريه، بمثابة مقابل لدلائل اللسان الأخرى (51).

ولأن اللسان نسق تتلاحم أطرافه، وبما أن قيمة كل طرف لا تَتأتّى إلا بالوجود المتزامن للأطراف الأخرى كما هو واضح في الرسم التالي :



فكيف تلتبس القيمة وفق هذا التعريف بالدلالة ؟ أي بمقابل الصورة السمعية ؟ إنه يبدو من المستحيل أن نطابق العلاقات المرسومة هنا بواسطة سهام أفقية بالعلاقات الممثل لها بواسطة السهام العمودية. وبتعبير آخر، وأخذا بعين الاعتبار الورقة التي نمزقها، فنحن لا ندري لماذا لا تتميز العلاقة الملحوظة بين مختلف القطع : أ ، ب ، ج ، د عن العلاقة الموجودة بين وجه نفس الورقة وظهرها أي أ/أَ، ب/بَ الخ...

للاجابة عن هذا السؤال، علينا أن نلاحظ أن كل القيم تخضع لهذا المبدإ المتسم بالمفارقة. إذ كل القيم تتكون دائما من عنصرين هما :

1. شيء مغاير قابل لأن يستبدل بشيء يراد تحديد قيمته.
2. أشياء متماثلة بمقدورنا أن نقارنها بشيء وضعت قيمته موضع بحث.

هذان العاملان ضروريان لوجود أية قيمة. وهكذا، ولتحديد ما تساويه 5 فرنكات، لابد من معرفة مايلي : 1 — أنه يمكن استبدال هذه القطعة بكمية محددة من شيء مغاير، الخبز مثلا ؛ 2 — أنه يمكن مقارنة هذه القطعة بقيمة مماثلة من نفس النسق، بقطعة فرنك واحد مثلا، أو بقطعة نقدية من نسق آخر (دولار مثلا).

وعلى نفس المنوال، يمكن استبدال كلمة بشيء مغاير : بفكرة، كما يمكن أن تقارن بشيء من نفس الطبيعة : بكلمة أخرى. فقيمة الكلمة، إذن، ليست محددةمادمنا نقتصر على قابليتها «للاستبدال» بهذا التصور أو ذاك، أي أن لهذه الكلمة هذه الدلالة أو تلك ؛ وإنما لابد، كذلك، من مقارنتها بالقيم المماثلة، بالكلمات الأخرى التي تتعارض معها. إن مضمونها ليس محددا، في الحقيقة، إلا بمساعدة ما يوجد خارجها. ولأن الكلمة جزء من

(50) نفسه ص 158 — 159
(51) نفسه ص 159

النسق، فهي لا تكتسي دلالة فحسب، بل تكتسي أيضا، وعلى وجه الخصوص، قيمة. فكلمة Mouton يمكن أن يكون لها نفس مدلول الكلمة الانجليزية Sheep، إلا أنه ليس لهما نفس القيمة : ذلك أن الانجليزية تستعمل كلمة Mutton لا كلمة Sheep لتدل على لحم مقدم للأكل، فالاختلاف في القيمة بين Sheep وMouton تتأسس في كون الكلمة الأولى لها بجانبها كلمة أخرى ثانية، الشيء الذي لا يتوفر بالنسبة للكلمة الفرنسية (52).

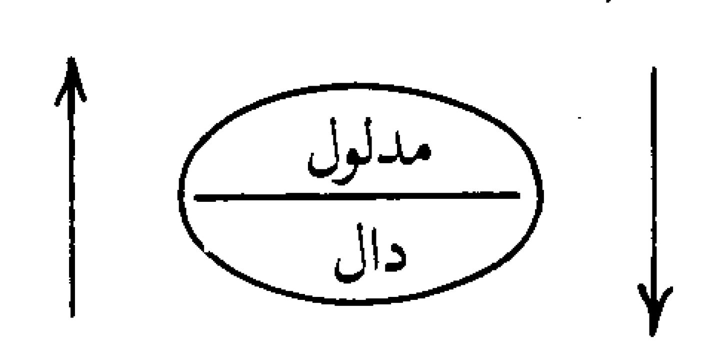
إن كل الكلمات التي تعبر عن أفكار متجاورة داخل نفس اللسان تحدد بعضها البعض : فالمترادفات مثل : «خشي» و «خاف» و «رهب» و «خشع» ليست لها قيمة خاصة بها إلا بتعارضها فيما بينها. فإذا كانت «خاف» غير موجودة، فإن كل مضمونها يذهب إلى الكلمات المنافسة لها (53).

وهكذا، فقيمة أي طرف تتحدد بما يجاوره (54). وكل ما قيل عن الكلمات يمكن سحبه على أي طرف في اللسان كالكيانات النحوية مثلا مثل الجمع والمثنى. وبهذا الصدد فقيمة الجمع تخضع لما هو خارجه وحوله (55).

وإذا كانت الكلمات موضوعة لتمثيل تصورات معطاة سلفا، فإنه من المفروض أن يكون لكل كلمة، من لسان إلى آخر، مناسبات دقيقة من حيث المعنى. غير أن الأمر غير ذلك. وإذن، فليست هناك تناسبات دقيقة فيما يتعلق بالقيم. فالزمن بجميع أنواعه، مثلا، لا يوجد في كل الألسنة (56).

ففي كل هذه الحالات، لسنا أمام أفكار معطاة سلفا. وعليه، فنحن أمام قيم نابعة من النسق. وحينما نقول إن القيم تناسب التصورات، فإننا نريد بذلك أن هذه التصورات اختلافية صرف، لم يتم تعريفها بشكل موجب اعتمادا على محتواها، بل تم تعريفها بشكل سالب اعتمادا على علاقاتها بباقي أطراف النسق. ومن هنا، فإن خاصياتها الشديدة الدقة هي أن تكون ما لا تكونه باقي التصورات (57).

ولننظر الآن إلى تأويل رسم الدليل :



(52) نفسه ص 159 — 160
(53) نفسه ص 160
(54) نفسه ص 160
(55) نفسه ص 161
(56) نفسه ص 161
(57) نفسه ص 162

ويعني ذلك أن تصورا معينا يتوحد بالصورة السمعية ؛ وباختصار، فإن التصور يرمز إلى الدلالة، لكن من المعلوم أن ليس لهذا التصور إلا قيمة محددة من قبل علاقاته بقيم أخرى مماثلة، وأنه بدون القيمة لا وجود للدلالة. فحينما أؤكد فقط أن كلمة معينة تدل على شيء ما، وحينما أنشغل بترابط الصورة السمعية والتصور، فإني أقوم بعملية يمكن أن تكون إلى حد ما دقيقة وأن تعطي فكرة عن الواقع ؛ إلا أنني، في كل الحالات، لا أعبر عن الفعل اللساني في جوهره وسعته (58).

2.2 — القيمةُ اللسانية باعتبار مظْهرها المادي (الصوتي)

إن القسم المادي، على غرار القسم التصوري، يتكون هو كذلك من العلاقات والاختلافات مع أطراف اللسان الأخرى. فما يهم في الكلمة ليس هو الصوت نفسه، بل الاختلافات الصوتية التي تسمح بتمييز هذه الكلمة عن الكلمات الأخرى، ذلك لأن هذه الاختلافات الصوتية هي التي تنقل الدلالة.

وفي نهاية التحليل، لا يمكن، أبدا، أن تتأسس قطعة ما من اللسان إلا على عدم تطابقها مع باقي القطع. وهكذا، فالاعتباطية والاختلاف هما عبارة عن كيفيتين متضايفتين. إن من شأن التغير الذي يلحق الدلائل اللسانية أن يوضح بشكل جيد هذا التضايف. وما ذلك إلا لأن الطرفين أ و ب عاجزان عجزا جذريا عن الوصول إلى مناطق الوعي — الذي لا يدرك، باستمرار، سوى الاختلاف أ/ب — .فاختلاف الدلائل هو وحده المهيمن (59).

وهكذا، فالدلائل لا تشتغل بقيمتها الداخلية. وإنما تشتغل باعتبار موقعها النسبي (60). إن الصوت، كعنصر، لا ينتمي بنفسه إلى اللسان، فهو، بالنسبة إلى اللسان، ليس سوى شيء ثانوي ومادة يُشَغِّلها اللسان. وهذه القيم التعاقدية كلها تفرز الخاصية التالية : لا ينبغي خلط القيمة بالعنصر الملموس الذي يستخدم كعماد لهذه القيمة. وعلى هذا الأساس، فما يثبت قيمة قطعة نقدية ليس هو المعدن الذي صنعت منه. وهذا جد صحيح كذلك فيما يخص الدال اللساني. فالدال اللساني، في جوهره، ليس صوتيا أبدا. فهو غير مجسم وغير مُكَوَّنٍ من جوهره المادي، وإنما هو مكون فقط من الاختلافات التي تميز صورته السمعية عن كل الصور السمعية الأخرى.

وإذا كان كل لسان يشكل كلماته على قاعدة نسق من العناصر الصوتية التي يكوّن كل عنصر منها وحدة شديدة التحديد، والتي يبدو عددها محصوراً، فإن ما يميزها لا يكمن في كيفيتها الخاصة والموجبة، بل ما يميزها فقط هو كونها لا تلتبس ببعضها البعض.

(58) نفسه ص 162
(59) نفسه ص 163
(60) نفسه ص 164

فالفونيمات (الصُّوَيْتات) هي قبل كل شيء كيانات تعارضية علاقية وسالبة. وما يبرهن على ذلك هو هذا التوسع الذي تتمتع به الذوات في عملية النطق، مع أن الأصوات تحافظ على ما يميزها عن بعضها البعض (61).

ولكي تتضح هذه المسألة، يمكن مقارنة هذه الأشياء بنسق آخر من الدلائل وهو الكتابة :

1. فدلائل الكتابة دلائل اعتباطية إذ ليست هناك أية علاقة، مثلا، بين حرف التاء والصوت الذي يُعيِّنه.
2. إن قيمة الحروف الخطية قيمة سالبة واختلافية صرف. وهكذا، يمكن لنفس الشخص أن يكتب التاء بمختلف تنوعاتها. والشيء الأساسي الوحيد هو ألا يلتبس هذا الدليل، على مستوى الخط، بالباء أو الثاء... الخ.
3. إن قيم الكتابة لا تشتغل إلا بتعارضها المتبادل داخل نسق معين مركب من عدد محدد من الحروف. وهذه الخاصية شديدة الارتباط بالخاصية الثانية دون أن تماثلها، لأنهما معا تابعتان للأولى. ولأن الدليل الخطي اعتباطي، فإن شكله قليل الأهمية، بل إنه لا أهمية له إلا في الحدود التي يفرضها النسق.
4. إن وسيلة إنتاج الدليل غير ذات أهمية على وجه الاطلاق لأنها لا تهم النسق. فأن أكتب الحروف باللون الأبيض أو الأسود أو وفق الخط الكوفي أو غيره، فذلك شيء لا أهمية له فيما يتعلق بالدلالة (62).

3.2 ــ الدليلُ منظورا إليه في شموليته

إن كل ما سبق يدفعنا إلى أن نستنتج أنه لا وجود إلا للاختلافات في اللسان، بل يدفعنا إلى أن نستنتج أكثر من ذلك أنَّ الاختلاف يفترض عموما، أطرافا موجبة، غير أنه لا وجود في اللسان إلا للاختلافات دون وجود أطراف موجبة. وحينما نعتبر المدلول أو الدال، فإن اللسان لا يحتوي على الأفكار والأصوات التي تسبق في الوجود النسق اللساني، وإنما يحتوي على الاختلافات التصورية والاختلافات الصوتية النابعة من النسق لا غير. وأهمية ما يوجد في دليل ما من فكرة أو مادة صوتية تكون دون أهمية ما يجاوره في الدلائل الأخرى. والدليل على ذلك هو أن قيمة طرف ما يمكن أن تتغير دون المساس بمعناه أو بأصواته، وإنما تتغير نتيجة كون طرف مجاور قد لحقه تغيير ما لا غير.

غير أن القول إن كل شيء سالبٌ في اللسان ليس صحيحا إلا فيما يخص المدلول والدال إذا ما اعتبرنا أحدهما منعزلا عن الآخر. ذلك أنه حينما نعتبر الدليل في شموليته، فإننا

(61) نفسه ص 164

(62) نفسه ص 165 ــ 166

نجد أنفسنا بإزاء شيء موجب. إن النسق اللساني عبارة عن طائفة من الاختلافات الصوتية المؤلفة مع طائفة من الأفكار المختلفة، إلا أن ذلك يُوَلِّدُ نسقا من القيم. وهذا النسق هو الذي يشكل، داخل كل دليل، العلاقة الفعلية بين العناصر الصوتية والنفسية. وبالرغم من أن المدلول والدال، كلا على حدة، اختلافيان وسالبان، فإن تأليفهما يعتبر فعلا موجبا. ذلك أن خاصية المؤسسة اللسانية تكمن، بالضبط، في الحفاظ على الموازاة بين هذين النظامين من الاختلافات (63).

إن بعض الوقائع الدياكرونية وقائع خاصة على هذا المستوى : وهي الحالات المتعددة التي يؤدي فيها تغير الدال إلى تغير الفكرة ونرى فيها أن مجموع الأفكار المتميزة تناسب الدلائل المتميزة من حيث المبدأ.

وحينما يلتبس طرفان بفعل تغير صوتي، فإن الأفكار تنزع، هي كذلك، نحو الالتباس. وعلى النقيض من ذلك، فإن كل اختلاف تصوري يدركه الذهن يجدُّ في أن يعبر عن نفسه بواسطة دوال متميزة، وأن فكرتين لا يميز بينهما الذهن تلتبسان في نفس الدال.

إن دليلين، يحتوي كل منهما على مدلول ودال، ليسا مختلفين، وإنما هما متميزان لا غير. إن بينهما تعارضا فحسب، وكل ميكانيزم (إوالية) اللسان يقوم على تعارضات من هذا النوع وعلى اختلافات صَوتية وتصورية.

إن ما قيل من حقيقة حول القيمة يقال أيضا بشأن الوحدة. إنها قطعة من السلسلة الكلامية المناسبة لتصور معين، وكلاهما من طبيعة اختلافية صرف (64).

ومبدأ الاختلافية، حالما يطبق على الوحدة، يمكن أن يصاغ على الشكل التالي : إن خاصيات الوحدة تلتبس بالوحدة ذاتها. وما يميز دليلا، في اللسان، كما هو الشأن في كل نسق سيميولوجي، هو كل ما يشكله. إن الاختلاف هو الذي يخلق الخاصية، كما يخلق القيمة والوحدة (65).

وتترتب عن هذا المبدإ نتيجة أخرى فيها نوع من المفارقة : إن ما نسميه عادة بـ «فعل نحوي» يستجيب، في نهاية التحليل، لتعريف الوحدة، ذلك لأن الفعل النحوي يعبر، دائما، عن تعارض بين أطراف، وهذا التعارض يوصف، على وجه الخصوص، بكونه تعارضا دالا. إن كل طرف يوجد في الفعل النحوي يتشكل هو ذاته من لعبة التعارض داخل النسق.

إن اللسان كالجبر الذي لا يملك غير الأطراف المركبة. ومن بين التعارضات التي يشتمل عليها، هناك تعارضات أكثر دلالة من تعارضات أخرى ؛ غير أن الوحدة والفعل

(63) نفسه ص 166 ــ 167

(64) نفسه ص 167

(65) نفسه ص 167 ــ 168

النحوي ليسا سوى اسمين مختلفين للتعبير عن مظهرين مختلفين للواقع العام : لعبة التعارضات اللسانية (66).

وهكذا، لا نجد في اللسان ما هو بسيط من أية زاوية من زوايا المعالجة. وإنما نجد، على الدوام، هذا التوازن نفسه المركب من الأطراف التي يشترط بعضها بعضا. وبعبارة أخرى، فاللسانَ شكل لا مادة. والأخطاء التي نقع فيها تنتج عن اعتقادنا بأن الظاهرة اللسانية مادة (67).

إن الحديث عن مفهوم القيمة عند سوسير، يستدعي، فهمُه الفهم المطلوب شَرْحَ مفاهيم مجاورة له.

ومن الواضح أن الأمر يتعلق هنا باستئناف النقاش حول الوحدة اللسانية، إلا أنه نقاش مطروح من منظور آخر (68). وقد سبق لسوسير أن تناول القيمة اللسانية في إطار سيميولوجي صرف، ثم قام بتطبيقها على النسق اللساني (69).

ويبدو من الأليق منهجيا، وقبل توضيح مفهوم القيمة اللسانية عند سوسير، الوقوف عند مفهوم الطرف Terme وما يترتب عنه من مفاهيم أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا المفهوم لم يكن معروفا لدى اللسانيين. وقد استعاره سوسير من الرياضيات (70).

إن النسق يؤدي إلى الطرف (71)، وفي الوقت الذي نتكلم فيه عن الطرف بدل الكلمة، فإن فكرة النسق تثار في أذهاننا (72). وبفضل «الطرف» يتم التعبير، بشكل صحيح، عن التلاحم : ففي الوقت الذي نواجه فيه نسقاً، فإن الوحدات تَمْثُل أمامنا كأطراف لهذا النسق (73).

إن كلمة «طرف» توحي، أولا وقبل كل شيء، بوجود علاقات وظواهر، إذ يستدعي طرف ما طرفا آخر أو عدة أطراف (74). وهكذا، ليس لدينا ما نقوله عن أي شكل لساني مادمنا لم نعارضه بشكل لساني آخر.

وإذا كانت الكيانات أطرافاً، فإنها غير قابلة للتعريف إلا بواسطة الظواهر أو العلاقات التي تربط بينها. وهذه العلاقات لا يمكنها أن توصف، بشكل سليم، إلا إذا تم تعريف

(66) نفسه ص 168
(67) نفسه ص 168 — 169
(68) Linguistique Saussurienne P.156
(69) نفسه ص 156
(70) godel. P. 220
(71) Saussure cité pa godel op.cit. P. 224 note 323
(72) نفسه ص 228. يقول سوسير أيضا : «إن الكلمات بمثابة أطراف نسق» انظر كوديل ص 248 وص 90.
(73) نفسه ص 224
(74) نفسه ص 221

الأطراف (75). ومن شأن مفهوم الطرف أن يسمح بتجاوز صعاب الحصر وانعدام يقينياته، وتحديد العلاقات الواقعية لكيانات اللسان. إن الوحدات تُحْصَرُ في سلسلة الخطاب. أما الأطراف، فتُسْتَنْبَطُ من الأنساق (76). والكلمات و (الوحدات الأخرى) هي أطراف النسق (77). وهكذا، فإن حالة اللسان لا تُعَرَّفُ إلا بالموقع المتبادل للأطراف (78).

يمكننا أن نستنتج من مختلف الاستشهادات المثبتة أعلاه أن مفهوم الطرف يبدو المفهوم المرشح لحل مسألة الحصر والأداة الكاشفة للوحدات اللسانية المختلفة من كلمات ومركبات. وفضلا عن ذلك، فإن هذا المفهوم سينقلنا من الخطاب، وبالتالي من مفهوم الوحدة، إلى مفهوم النسق. كما أن انتقالنا إلى مفهوم النسق من شأنه أن يجعلنا نستبدل الوحدة والكلمة بالطرف مادام النسق يوحي بالتلاحم والتلازم بين العناصر اللسانية، أي مادام يستحضر مفهوم العلاقة.

ومن ثمة، فالكيانات والكلمات والوحدات تبدو بمثابة أطراف داخل نسق معيَّن. ومن الواضح أن أساس الطرف هو العلاقة إذ لا وجود لطرف بدون وجود علاقة.

وباستحضار مفهوم العلاقة، نكون قد خطونا خطوة ابيستيمولوجية كبرى فيما يخص المعرفة اللسانية إذ إننا بذلك نغفل الأشياء في ماديتها، ولا يذهب اهتمامنا إلا إلى العلاقات. وفي هذا الباب يقول براك Braque : «إنني لا أُومِنُ بالأشياء، وإنما أُومِنُ بعلاقاتها ببعضها البعض» (79). وهكذا يتضح أن مفهوم العلاقة مفهوم شكلي عام بمقدوره أن يستوعب مختلف الكيانات والوحدات اللسانية.

وواضح أن الطرف يتسم بخاصيتين اثنتين هما الاختلاف والتعارض. فما المقصود بهذين المفهومين وما وجه الفرق بينهما ؟

لقد سبق لسوسير أن صرح غيرما مرة أن ميكانيزم (إوالية) اللسان يدور حول التماثلات والاختلافات، وأن حالة اللسان لا تشتمل إلا على الاختلافات. فالأمر يتعلق دائما، بلعبة الاختلافات، وكلما افتقدنا اختلافا من هذه الاختلافات، فإن لعبة الاختلافات الباقية لا تبقى على حالها المعهودة (80).

إن الاختلاف، في ذاته، خاصية سالبة : فإذا كان «أ» مختلفا عن «ب»، فإن ذلك يعود فقط إلى القول إن «أ» ليس «ب» كيفما كانت درجة اللاتطابق (81). وحينما يتكلم

(75) نفسه ص 221
(76) نفسه ص 228
(77) نفسه ص 230
(78) نفسه ص 222
(79) Cité pa Jakobson. Essais de linguistique générale. II P. 133.
(80) Les Sources manuscrites. p. 199
(81) نفسه ص 197

سوسير عن الاختلافات، فهو يقصد الدوال. ومهما كانت الأهمية التي يوليها سوسير للاختلافات السمعية كبيرة، فإنه يعتبر أن المدلولات اختلافية كذلك. ذلك أن اختلافات الدوال والمدلولات تشترط بعضها البعض. والظاهرة السانكرونية تحتوي على أطراف متزامنة واختلافية (82)، والاختلاف ليس أكثر من تعايش (83).

أما بخصوص مفهوم التعارض، فإنه يبدو أنّه يشترط، في نفس الآن، الاختلاف والعلاقة. ففي الوقت الذي توجد فيه علاقة بين «أ» و «ب»، فإن «أ» و «ب» يصبحان عضوين من نفس النسق، ويصير الاختلاف تعارضا (84)، وهكذا، يبدو أن الاختلاف ينبغي أن يطابق دائما التعارض في نسق ما للدلائل (85). وحينما نقف عند الأطراف نفسها الناتجة عن العلاقة بين المدلول والدال، يحق لنا أن نتكلم عن التعارض (86). وبفضل كون الاختلافات تشترط بعضها البعض، فإن لنا شيئا يمكنه أن يشبه الأطراف الموجبة أخذا بعين الاعتبار التناسب القائم بين اختلاف في الفكرة واختلاف في الدليل. في هذه الحالة، يكون في مقدورنا الحديث عن التعارض نظرا لعنصر التأليف الموجب (87). وهكذا، يمكننا أن نعرف التعارض كاختلاف دال (88). إن الأطراف تتعارض، ومن ثمة، فهي تبْتعد عن أن تتماثل (89). وعليه، فمفهوم التعارض يُبْعِدُ مفهوم التماثل (90).

هذه الأقوال بخصوص الاختلاف والتعارض من شأنها أن توضح لنا أن اللسان يقوم على اختلاف أطرافه المتزامنة والمتعايشة. فالأصوات لا تتشكل إلا بواسطة علاقاتها ببعضها البعض، واختلافها عن بعضها البعض في لسان معين. إذ بواسطة الاختلافات الصوتية تتميز الكلمات فيما بينها. ونفس الأمر يمكن أن يقال عن الأفكار.

وإذن، فكلا النظامين يقومان على الاختلاف، أو العلاقة الاختلافية. والاختلاف هنا ذو طبيعة سالبة مهما تفاوتت درجة اللاتوافق بين طرفين أو أكثر. ومؤدّى ذلك الأمر أنه لا وجود، في اللسان، إلا للاختلافات، أي لا وجود لكمية موجبة (91). إلا أنه لا وجود لاختلاف جذري، في اللسانيات، بين الظواهر والوحدات، إذ كلها عبارة عن علاقة بين

(82) Saussure cité par godel. op.cit. P. 200 note 235

(83) نفسه ص 223

(84) نفسه ص 197

(85) نفسه ص 92

(86) نفسه ص 92

(87) نفسه ص 198

(88) Saussure. cité pa godel. op.cit. P.200 note 235

(89) نفسه ص 199 — 200

(90) Saussure. cité pa godel. op.cit. P. 74

(91) نفسه ص 71

أطراف مركبة ؛ وكل الظواهر عبارة عن علاقات بين علاقات (92). إن الاختلاف، إذن، لا يمكنه أن يكون مطلقا، وإنما هو نسبي بحكم ارتكازه على مفهوم العلاقة.

وواضح من مفهوم الاختلاف أن الاختلاف والاعتباطية صفتان متضايفتان. فما دام كل تصور مخصوصاً بلفظ معين على سبيل الاتفاق والاصطلاح، فإن اللفظ ينبغي أن يختلف عن الألفاظ الأخرى الموضوعة لتصورات أخرى. وبذلك يصبح الاختلاف والاعتباطية وجهين لعملة واحدة بحيث لا يمكن تصور أحدهما دون تصور الآخر.

وكما أن اعتباطية الدليل تمكّننا من أن نفهم، بشكل أفضل، لماذا يمكن للفعل الاجتماعي وحده أن يخلق نسقا لسانيا — إذ الاتفاق والاصطلاح هما القادران على بناء هذا النسق — فكذلك لا وجود لنسق بدون عناصر اختلافية، أي أن الاختلاف يشكل النسق، بل هو أساسه. لكن كيف يمكن للاختلاف أن يشكل النسق وبأي معنى ؟ يقول ليوطار Lyotard :

«إن النسق نفسه هو الذي يحجب الاختلافات لأنه يدمج الأطراف في علاقات، وهكذا يصير اللاتوافق الصرف محصوراً ومضبوطاً بفروقات ثابتة» (93). إنه يستحيل علينا أن نتصور نسقا قائما على الاختلاف الجذري المطلق، أي قائما على وحدات لسانية مختلفة فيما بينها اختلافا مطلقا وجذريا إذ يتعذر إيجاد علاقات بينها. ولأن الأمر يتعلق بنسق، فإنه على الأطراف أن تنسج شبكة من العلاقات، وبالعلاقة ينتفي الاختلاف المطلق واللاتوافق الصرف. وبهذا المعنى، يصح القول إن النسق يحجب الاختلافات.

وهكذا، فالاختلاف، خارج النسق، غير دال، كما هو الشأن بالنسبة لمختلف الأصوات اللغوية خارج نسق لساني محدد، إذ إننا نكتفي بتسجيل ما تختلف فيه وحدة صوتية عن وحدة صوتية أخرى باعتبار كل وحدة طرفا موجبا إذ يفترض الاختلافُ الأطرافَ الموجبة. أما في اللسان، فلا وجود إلا لاختلافات بدون أطراف موجبة إذ يشتمل النسق اللساني على اختلافات تصورية واختلافات صوتية مستخلصة من هذا النسق، لأن الأفكار والأصوات غير سابقة في الوجود على النسق اللساني. وإذا كان الدال والمدلول، منظورا إلى كل منهما على حدة، سالبين، فإن التأليف بينهما موجب. بل إنهما، على تلك الصفة، خالِصَا الاختلاف والسلب، بينما التأليف بينهما بمثابة فعل موجب. وهذا التأليف الموجب هو ما يسمح لنا بالحديث عن التعارض. إن هذا التأليف الموجب بين نظامين من الاختلافات المتوازية غير الدالة هو ما يجعل الأفكار والأصوات دالة في نسق معين يؤلف بينهما. وما دام الاختلاف بين الأطراف داخل نسق دلائل دالا بالضرورة، فإنه يحق لنا الحديث عن التعارض. وهكذا، فحينما نربط بين وحدتين صوتيتين (الميم والباء مثلا)، أي حينما ننظر إلى العلاقة بينهما كطرفين، فإنهما يصبحان عضوين من نفس النسق، ويتحول الاختلاف بينهما إلى تعارض.

(92) J-F. Lyotard. op.cit. P. 142

(93) Saussure. cité par godel. op.cit. P.200. note. 235

وعليه، فالاختلاف، داخل النسق، يصبح اختلافا دالا أو تعارضاً. فالتعارض بين الأطراف اللسانية يقوم على الاختلافات التصورية والصوتية المستخلصة من نفس النسق، شريطة أن تكون تلك الاختلافات دالة، أي اختلافات تؤدي وظائف معينة داخل نسق معين.

وإذا كانت الأطراف تتعارضُ، فمعنى ذلك أنها لا تتماثل. فـ «بستاني» متولدة عن «بستان»، وهذا التولد عبارة عن علاقة اشتقاق نحوي بحيث لا يتعلق الأمر بتاتا بمسألة التماثل، لأن هذه العلاقة تعني، في البداية، وضع طرف «أ» في مقابل طرف «ب»، وإذن معارضة الطرفين فيما بينهما (94). وبهذا المعنى، يمكن اعتبار التعارض ملغيا لمفهوم التماثل.

كل هاته المفاهيم التي رأيناها تفضي بنا إلى استنتاج مايلي :

1. إن الأصوات والأفكار ليست سابقة في الوجود على اللسان. فالصوت والفكرة، في انفصالهما عن بعضهما البعض، عبارة عن سديم وعن كتلتين ماديتين لا شكل لهما.

2. إن اللسان هو الذي يدمجهما في وحدة متماسكة، ويمنحهما شكلهما النهائي الموحَّد.

3. إن الأصوات والأفكار تفتقد طبيعتها المادية حينما يشكلها اللسان، وبذلك تفتقد أصلهَا المرجعي.

4. إن إبعاد الخارج يؤدي، بالضرورة، إلى استحضار الداخل أي النسق. فالأفكار لا تتحدد وتتميز من خارج وإنما داخل لسان معين ؛ والأصوات لا تتميز إلا داخل نفس النسق.

5. إن تحديد الأفكار والأصوات وتمييزها عن بعضها البعض نابع، إذن، من النسق ومن العلاقات. فالكلمات، مثلا، أطراف جوهرها العلاقات لأن كل كلمة هي حصيلة مجموع العلاقات، الشيء الذي يجعلنا نقول إن ما يُكَوِّن الكلمة ويشكلها هو علاقة تلك الكلمة بباقي الكلمات.

وبفضل هذا التحديد، نتمكن من تجنب منزلق عزل الكلمة عن النسق، ومن إدراك أن أي طرف ليس عبارة عن وحدة بين تصور وصورة سمعية فحسب، بحيث يكون المدلول، داخل الدليل، في مقابل الصورة السمعية، بل إن نفس الدليل، بعنصريه، يكون في مقابل الدلائل الأخرى. وهكذا، فإن ما يميز الدليل، في اللسان كما هو الشأن في أي نسق سيميولوجي، هو كل ما يشكله وَيُكَوِّنُهُ ويُحدِّد هويته، أي ما يجعله يختلف عن الدلائل الأخرى. فالاختلاف، إذن، هو الذي يحدد طبيعة كل دليل وخاصيته.

6. إن الاختلاف اختلافان : اختلاف غير دال واختلاف دال، أو اختلاف غير تعارضي واختلاف تعارضي. والاختلاف التعارضي هو أساس كل نسق وجوهره لأنه هو المنظم لوظيفة الوحدات اللسانية وطريقة اشتغالها. ومؤدى ذلك أن الوحدات اللسانية غير قابلة للادراك على مستوى الملاحظة المباشرة، وإنما هي قابلة للادراك على مستوى الفكر. وبذلك تصبح خاصيات المادة علاقية (نسبية) بعدما كانت، خارج النسق، مطلقة وثابتة وأولية. ولهذا

(94) S.K. Saumjan. le probléme de la réalité linguistique. in Dialectiques, n°7 P. 124.

السبب، يصح القول مع شوميان Saumjan إن كل لسان يمكنه أن يقدم لائحة علاقية (نسبية) للعالم، والاختلاف بين النسبي والمطلق نسبي أيضا. ففي النسبي، يوجد المطلق. والمطلق يوجد في النسبي مسجلا بالثوابت، والنسبي يوجد في المطلق مسجلا في إسقاط الثوابت . وإذن، فالوحدات اللسانية تعارضية ونسبية وعلاقية.

إن مثل هذا الفعل المعرفي هو الذي أتاح لسوسير اعتبار اللسان شكلا لا مادة، إذ لا يقابل كلَّ إسم شيءٌ واقعي معطى في التجربة، لأن مثل هذا التصور تصور إطلاقي، في حين يفرض نسق اللسان تصوراً نسبيا ناتجا عن فعل عقلي.

والآن، كيف تسلمنا مختلف المفاهيم المحللة أعلاه إلى مفهوم القيمة ؟ وما معنى القيمة اللسانية ؟ وما علاقة الدلالة بها ؟

«حيث توجد الأطراف توجد القيم» (95)، و «فكرة القيمة متضمَّنة، دائما في فكرة الأطراف» (96). «من النسق نستنبط الأطراف، ومن الأطراف نستنبط القيم» (97)، «إن كل شيء عبارة عن اختلاف مستخدم كتعارض، والتعارض يُوَفِّرُ القيمة» (98).

لقد سبق أن اتضح لنا كيف أن الأطراف تتفرع عن النسق، كما سبق لنا أن رأينا كيف تتعارض الأطراف، أي كيف تتحدد بواسطة تعارضها فيما بينهما. أما مصدر القيمة، فيكمن في هذا التعارض بين الأطراف الذي من شأنه أن يحدد عناصر اللسان وأن يجعلها تتوازن وفق قواعد محددة. وهكذا يبدو، في الواقع، أن الكيانات اللسانية لا تستسلم للتحديد إلا داخل نسق ينظمها ويهيمن عليها. فهي لا تمتلك قيمتها إلا كعناصر بنية معينة (99).

واذا اتضح كيف تستنبط القيمة من الطرف، فإنه لا مفر من الحديث عن القيمة وعلاقتها بعلم الاقتصاد واللسانيات، سيما وأن هذا المفهوم قد استعير من علم الاقتصاد.

لقد وضع سوسير ـــ أثناء حديثه عن السانكرونية والدياكرونية ـــ الأجر في علاقة مع الدال، والعمل في علاقة مع المدلول. وفي الحقيقة، فإن ما يشكل نظير الدال هو النقد الذي يؤدَّى عن العمل كقيمة تبادل. هكذا كلما كان الدال يحيل على الشكلي والرمزي، فإن الأمر يتعلق بقيمة التبادل أو النقد. وكلما كان المدلول يحيل على ما يشكل المعنى، فالأمر يتعلق بقيمة الاستعمال أو العمل الملموس. وإذا كان هذا هو رأي سيرج لاتوش Serge Latouche (100). فإن جان بودريار J.Baudrillard، كما يرى لاتوش قد ذهب إلى أبعد من

(95) Saussure cité par godel op.cit. P. 236
(96) Saussure cité pa godel op.cit. P. 236
(97) Saussure cité par godel op.cit. P. 237
(98) Saussure cité pa godel op.cit. P. 71
(99) Benveniste. Problémes de linguistique générale I. P. 21.
(100) Serge latouche. linguistique et Economie politique. L'homme et la société N°28. P. 56

ذلك، إذ ماثل بين قيمة التبادل والدال، وقيمة الاستعمال والمدلول. يقول في ذلك، بودريار : «إن علاقة قيمة التبادل بقيمة الاستعمال تناظر علاقة الدال بالمدلول» (101). وعلى هذا الأساس، فالعلاقة تناظرية (102) وبنيوية (103).

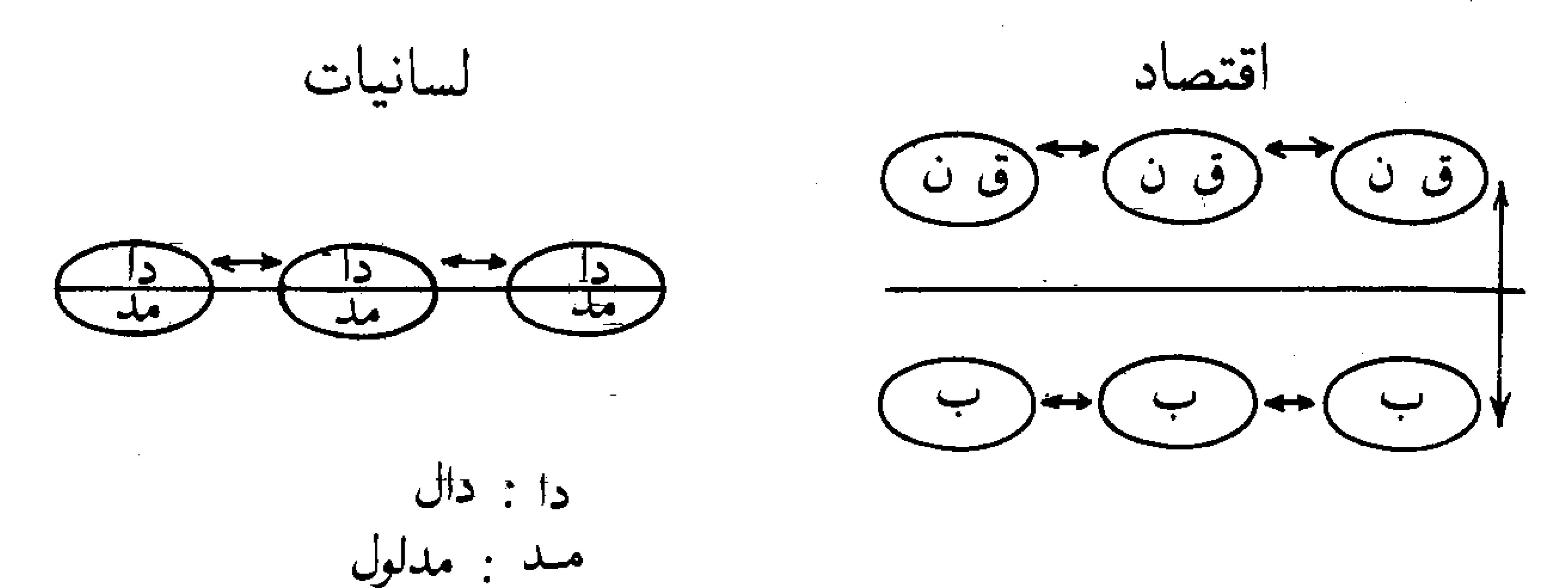
وإذن، فالبضاعة كالدليل، تتكون من وحدة الاثنين. فَكُتْلة قيم الاستعمال لا تصير بضاعة إلا بالتبادل الذي يربطها بالمعادل الشمولي. والشيء يصبح دليلا حينما يتحول إلى بضاعة. إن الشيء محكوم عليه بالوجود في نسق دلالي يجعله قابلا للفهم، أي نافعا اجتماعيا. وإيجاد علاقة بين النظامين لا يمكنه أن يتحقق إلا انطلاقا من النسق الشمولي. وهكذا تنشأ القيمة من علاقة تعادل نسقي (104).

ضمن هذا المنظور يعالج سوسير مفهوم القيمة اللسانية في موازاتها للاقتصاد. فكل القيم يتحكم فيها مبدأ يتسم بالمفارقة إذ تتشكل دائما عنصرين : 1) شيء مغاير قابل لأن يستبدل بشيء نتوخى تحديد قيمته، 2) أشياء متماثلة بالامكان مقارنتها بأشياء توضع قيمتها موضع البحث. وبناء على هذين العاملين الضروريين لوجود أية قيمة، يمكن أن نحدد قيمة أية كلمة على غرار تحديد قيمة قطعة نقدية معينة. فإذا كان تحديد هذه القطعة النقدية يتطلب، من جهة، استبدالها بكمية محددة من شيء مغاير كالخبز مثلا، ومن جهة أخرى، مقارنتها بقيمة مماثلة من نفس النسق، أو بعملة من نسق آخر، فإن تحديد قيمة أية كلمة يتطلب استبدال هذه الكلمة بشيء مغاير، وهو الفكرة التي تحملها الكلمة ؛ كما يتطلب مقارنة تلك الكلمة بكلمة أخرى (أو كلمات) تعارضها.

يقول بارت Barthes في هذا الموضوع : «يتشكل اللسان، كنسق قيم، من عدد ما من العناصر حيث يعتبر كل عنصر مساويا لشيء ما وطرفَ وظيفة أوسع حيث تتموقع قيم متضايفة أخرى على هيئة مختلفة. ويشبه الدليل، من منظور اللسان، قطعة نقدية، وهذه القطعة النقدية تساوي مادة استهلاكية إذ إنها تسمح باقتنائه، ولكنها تكتسب قيمتها أيضا بالعلاقة مع قطع نقدية أخرى ذات قيمة أكثر ارتفاعا أو أقل انخفاضا. والمظهران المؤسسي والنسقي مظهران واضحا الارتباط» (105). إن كل عنصر من عناصر اللسان له قيمة مادام ذلك العنصر يساوي شيئا ما، ومادام يُرْبَطُ بعلاقات مع عناصر أخرى. وبذلك فالدليل شبيه بالقطعة النقدية من جهتين : القطعة النقدية تسمح لنا باقتناء مادة استهلاكية، والدليل يتيح لنا «اقتناء» فكرة باعتبار الفكرة «مادة استهلاكية» ؛ وكما ان للقطعة النقدية كذلك قيمتها

(101) J. Baudrillard. Pour une critique de l'économie politique du signe p. 151
(102) نفسه ص 151
(103) نفسه ص 152
(104) S.Latouche. op.cit. P. 56
(105) R.Barthes. Eléments de Sémiologie in communications, N°4. P.93

في علاقتها بالقطع النقدية الأخرى، فكذلك للدليل قيمته في علاقته بباقي الدلائل الأخرى. ويمكن أن نوضح الموازاة بين اللسانيات وعلم الاقتصاد على الشكل التالي (106) :



ق ن : قطعة نقدية
ب : بضاعة

لعلنا توصلنا، من خلال ما سبق، إلى أن اللسان، كأداة تبادل كلي صالح لكل تواصل يكتنف مظهر النقد الذي نشتري به البضائع الأخرى ونبيعها به. وبغية الزيادة في توضيح هذا التعادل بين اللساني والاقتصادي، نورد النص التالي : «إن اللغات، بمعنى من المعاني، شبيهة بالعملات، واللغة في عمومها يمكن أن تقارن بالعملة في عمومها. فهناك أنواع مختلفة من العملات، مختلفة من حيث سكها وذات معدن مختلف (أو من الورق أو من مادة أخرى) ؛ وهي مختلفة لمدة زمنية لامتناهية ولعدد غير متناه من البلدان ؛ ومن الممكن استبدالها ببعضها البعض، إلى حدود ما على الأقل ؛ ومن الممكن أيضا تزييفها إلى حدود ما أيضا ؛ ومن الممكن، أخيرا إنتاج عملات جديدة وتقديمها إلى السوق.

هناك عدد كبير من اللغات، من طبيعة مختلفة، ومكونة من أنواع مختلفة من الدلائل، وهي أيضا متعددة لأمد بعيد ولعدد كبير من البلدان ؛ ومن الممكن استبدالها ببعضها البعض، أو نقلها إلى لغات أخرى ؛ ومن الممكن أيضا تزييف الدلائل واللغات بغرض خداع أولئك الذين يُوَجَّهُ إليهم الكلام وجعلهم يعتقدون أن لهذه اللغة دلالات مختلفة عن الدلالات التي نفهمها في الواقع ؛ وأخيرا، من الممكن إنتاج لغات جديدة وأصيلة وتقديمها إلى مثيلاتها بصفتها دلائل ولغات ينبغي تبنيها.

وفي الحالتين، سواء بالنسبة للنقد أو بالنسبة للغة، فإن نجاح المترجمين والمزيفين ونجاح منتجي عملات جديدة أو مخترعي لغات جديدة يعود إلى نفس السبب وهو وجودُ دلالات

(106) Molino. Saussure et la valeur. Revue européenne des sciences sociales et cahiers W. Pareto

صغرى مشتركة تُسْنَدُ إلى اللغة وإلى النقد من قبل كل أولئك الذين تعنيهم السيرورة اللسانية أو السيرورة النقدية.

وبالفعل، فإن اللغات قابلة للترجمة، كما أن العملات قابلة للتبادل شريطة وجود قيمة أو دلالة مشتركة (في حالة اللغة يتعلق الأمر بإمكان نقل أخبار متكافئة أو متماثلة، كيفما كانت اللغة الخاصة المستعملة ؛ وبالنسبة للنقد، فإن الأمر يتعلق بإمكان اجتلاب مواد استهلاكية متكافئة أو متماثلة، كيفما كانت العملة الخاصة).

وفضلا عن ذلك، فإن من يزيف النقود لا يمكنه أن يقوم بذلك إلا شريطة تمتعه بالدلالة المشتركة التي ينسبها المخاطب، خطأ، إلى نفس الكلمة المستعملة، سواء من قبل ذاك الذي يخدعه، أو من قبل أولئك الذين لايخدعونه.

وأخيرا، فإن الذي يضرب عملة جديدة يمكنه أن يفعل ذلك بنجاح (أو كان بإمكانه ذلك)، أو يمكنه أن يجعل الناس يقبلون هاته العملة (أو كان بإمكانه ذلك)، كما كانوا يقبلون العملة القديمة شريطة احترام القيمة التي كانت تمتلكها العملة قبل هذا الاصدار الجديد، خدمة لمصلحته ومصلحة الآخرين. ولا يختلف الأمر بالنسبة للذي يقترح استعمالًا جديداً نسبيا وتعاقديا لكلمة ما. فإنه لن ينجح، أي لن يُؤْبَهَ به، ولن يُفهم إلا شريطة احترام الدلالات المخصصة للكلمة المقترحة، ولو في حدود، أو على الأقل احترام الدلالات المخصصة للكلمات التي يعرف بواسطتها كلمته، والتي يمكن مقارنتها بالمعادن التي تركب منها العملة المضروبة الجديدة.

وباختصار، فإن ما هو مشترك وما هو دائم نسبيا في اللغة أو في النقد، يسمح بكمية من العمليات من شأنها أن تُشْعِر بالانفصال عن هذا العنصر المشترك، أو أن تكذبه وتسمح بالاعتقاد، لأول وهلة، بألّا شيء مشتركاً بين مختلف العملات، من جهة، وبين مختلف اللغات، من جهة أخرى، ما دام هناك عدد لا متناه من العملات ومن اللغات» (107).

ولعله من البين الآن أن هناك تناسبا بين اللغة والنقد، بل بين اللسان والنقد. فالعمل الانساني منتج للنقد ومنتج للسان. والنقد واللسان نسقان رمزيان متماثلان من حيث الوظيفة الرمزية ومن حيث آلية اشتغالهما. والنقد واللسان نسقان من القيم، والقيمة متولدة عن العمل بمعناه العام. وقيمة القطعة النقدية أو القطعة اللسانية لا تحددها المادة التي صنعت منها هاته أو تلك. فالقطعة النقدية يمكن أن تستبدل بقطعة نقدية أخرى من معدن مغاير أو من صورة أخرى. كما يمكن أن تستبدل بورقة بنكية أو بورقة صرف أو بشيك (108). ومؤدّى ذلك أن

(107) Cité pa Rossi-Landi. le langage comme travail et comme marché. l'homme et la société N°28. 1973. P. 84.

(108) L.Hjelmslev. Essais linguistiques. p. 116

معدن القطعة النقدية ليس هو المحدد للقيمة، كما أكد ذلك سوسير (109). وإذن، فالأمر لا يتعلق بوقائع التجسيد المادية والقيمة، تبعا لذلك، لا تتأسس على معطيات طبيعية. فلا مادة للنقد، كما أنه لا مادة للسان. وهكذا، فإن الواقعة الاختلافية بين القطع النقدية والقطع اللسانية هي عبارة عن واقعة شكلية (صورية).

ومن هذا المنطلق، كما يقول يلمسليف Hjelmslev، فإن الشكل هو الذي يُشَكِّلُ القيمة والثابت، والمادة هي التي تحتوي على المتغيرات. وهكذا، فإن قطعة نقدية ما وورقة بنكية يمكن لقيمتهما أن تَتَغَيَّرا، كما يمكن أن تتغيَّر قيمة صوت أو معنى (110).

وإذا عدنا إلى اللسان، فإنه بوسعنا القول الا وجود للأصوات والأفكار في الطبيعة لأن الناس هم الذين ينتجونها. إنها نتاج العمل الانساني اللساني. وهكذا فإن الاتحاد بين الأصوات والمعاني (أي الدلائل) عبارة عن صنع إنساني لا يحيل على الأشياء الخارجية، بل هو غير الأشياء الخارجية، وبالتالي، فإنه لا وجود لواقع لساني خارج تجمع «الصوت والمعنى». إن الصنيع الانساني اللساني صنيع عقلي منطلق من المادة اللغوية ومبتعد عنها. ومن ثمة، فإنه لا علاقة للقيمة بالمادة. وإنما هي شديدة الصلة بالشكل، أي بهذا الصنيع الانساني العقلي. وبذلك ننتهي الى القول مع يلمسليف إن القيمة عنصر شكلي خالص. ويعود بنا الشكلي مباشرة إلى العلاقة والتضايف والاختلاف والتمايز، إذ كلما تحدثنا عن القيم إلا وأثيرت في أذهاننا مسألة العلاقة، لأنه لا وجود لأية قيمة مفردة. ذلك أن قيمة أية وحدة لسانية (فونيم ما مثلا) لا تَتَأَتَّى إلا في علاقة تلك الوحدة اللسانية بباقي الوحدات اللسانية الأخرى بما تعنيه تلك العلاقة من اختلاف وتمايز. ومعنى ذلك ارتباط مفهوم القيمة بمفهوم النسق. فكما أن قيمة قطعة نقدية معينة لا يتيسر تحديدها إلا داخل نسق (نظام) نقدي معيَّن. فكذلك لا يتيسر تحديد قيمة كلمة ما مثلا إلا داخل نسق لساني معين. فلا يكفي، مثلا، الاقتصار على ما تحيل عليه تلك الكلمة (استبدالها بفكرة)، بل لابد من ربطها بكلمات أخرى من نفس النسق ضمن شبكة من العلاقات. وهكذا، يمكن اعتبار النسق مصدراً من مصادر القيمة. إن القيم، إذن، تتشكل داخل النسق، واكتشافها يتطلب الانطلاق منه.

يبدو، إذن، أنه ليس للدليل (ولأية وحدة لسانية) أية قيمة في ذاته، مادامت قيمته لا تتأتّى من المادة التي صُنِعَ منها، وإنما من نسق العلاقات والتضايفات والاختلافات والتمايزات.

لكن كيف نتصور وجود نسق قيم ؟ إن نسق القيم، كما أكد ذلك سوسير، لا يوجد إلا داخل جماعة ولا يوجد إلا بها (111). والقيمة لا تُمْنَحُ إلا من قبل القوة الاجتماعية، ولذلك

(109) د ل ع. الفصل الرابع. الفقرة 3.
(110) المرجع السابق ليلمسليف ص. 85.
(111) Saussure. Cité par godel. op.cit. P. 239

فهي ناتجة عن التبلور الاجتماعي (112). فالقيمة، إذن، ناتجة عن النسق وعن التبلور الاجتماعي الذي يضمن لكل وحدة، بحفاظه على النسق، قيمتها في ذاتها (113).

إن الجماعة هي خالقة القيم، وكل الأشياء التي تصنعها وتستعملها لا تخلو من قيم أسندتها إليها. فقيم القطع النقدية المختلفة لا تتأسس إلا بفضل الجماعة أو القرار الجماعي (الاجتماعي) التعاقدي. وقيم القطع اللسانية لا تقوم إلا بالجماعة والتعاقد.

إن الجماعة تسند إلى الأشياء الطبيعية والأشياء الصناعية مجموعة قيم مختلفة بفضلها تقوم هذه الأشياء بأداء وظيفتها داخل المجتمعات الانسانية أو داخل مجتمع إنساني معين، وبفضلها تكتسب هذه الأشياء صفتها الترميزية المحددة.

إن أية كلمة لا معنى لها ما لم يتفق الأفراد على هذا المعنى. وفي هاته الحالة يصح القول إن للدليل قيمة في ذاته تضمنها الجماعة. وهذا النوع من القيمة يرادفُ الدلالة، كما هو واضح، ويعارضُ المفهوم الأول للقيمة باعتباره قيمة متبادلة (114). غير أن هذين الشيئين يتطابقان : فإذا لم تكن هناك من قيم إلا داخل النسق، فإنه لا وجود كذلك لنسق قيم إلا داخل جماعة.

ولنعد الآن إلى العنصرين المشكلين للقيمة. فلقد سبق أن عرضنا رأي سوسير القائل إن القيمة اللسانية تتكون من عنصرين : 1) شيء مغاير قابل لأن يستبدل بشيء يراد تحديد قيمته (كلمة تمثل فكرة مثلا)، 2) أشياء متماثلة يمكننا مقارنتها بشيء وضعت قيمته موضع بحث (أي كلمات أخرى تعارضها). ونمثل لهذين العنصرين على الشكل التالي :

(1

مدلول / دال

(2

مدلول / دال ↔ مدلول / دال ↔ مدلول / دال

فمن الملاحظ أن للقيمة جانبين : جانبا عموديا وجانبا أفقيا، أي لها وظيفة مزدوجة. وواضح أيضا ألا قرابة بين الشيء القابل للاستبدال والأطراف النسقية، ومع ذلك تربط بينهما القيمة.

إن السهمين العموديين يعارضان بين المِثْل والآخر، بين المثيل والمخالف، أي بين شيئين «قابلين للاستبدال»، أما السهمان الأفقيان، فإنهما يحددان العلاقات القائمة بين «الأشياء المتماثلة التي يمكن أن نقارنها» وهذا يسمح بإقامة علاقة بين القيمة الناتجة عن نسق

(112) Saussure. Cité pa godel. op.cit. P. 238 — 239

(113) Saussure. Cité par godel. op.cit. P. 240

(114) نفسه ص 239.

«الأطراف المتعايشة» (حسب السهمين الأفقيين) والقيمة المطابقة للمدلول، أي لفئة «الأشياء القابلة للاستبدال» (115).

فلا شك أننا أمام وظيفتين تؤديهما القيمة، إحداهما عمودية من شأنها توضيح قيمة الكلمة من زاوية العلاقة الداخلية للدليل، أي باعتبار علاقة الدال بالمدلول، والسهم في هاته الحالة يشير إلى الدلالة «كمقابل للصورة السمعية». والاستبدال بالمغاير أو المخالف لا يعني غير العلاقة بالمدلول (116). إن قيمة الكلمة من هذه الزاوية لا تعدو أن تشير إلى خاصية تمثيل الفكرة بالنسبة لها ككلمة منعزلة. إن المدلول هنا هو قيمة الدال (117) ؛ والقيمة بهذا المعنى عنصرٌ دلالي كما أوضح ذلك سوسير في هذا الفصل. إلا أن داخل الدليل قيمتين توجد كل واحدة منهما بفضل وجود الأخرى (118). فكل من الأصوات والأفكار يتم تقطيعها بشكل مختلف من لسان إلى آخر، كما أن الأصوات والأفكار يحدد كل منهما الآخر ويميزه بفضل الخاصية الاختلافية، فتختلف كل من المدلولات والدوال عن بعضها البعض. إننا نعرف أن الواقعة اللسانية حينما تُوَحِّدُ بين مجالي الأصوات والأفكار، فإن اختيار الرابط بين هذين المجالين اعتباطي. وينتج عن ذلك أن تأليف الفكرة والصوت لا يمكنه أن يولّد إلا القيم التي يحدد بعضها البعض الآخر. ومن هنا تتعدد القيم في الأنساق المختلفة (119) أي أن تعدد الألسنة يعود حتما إلى تعدد القيم واختلافها.

إلا أن القيمة، منظورا إليها من زاوية العلاقة الداخلية للدليل، ليست بعد محددة طالما بقينا مقتصرين على المظهر «الاستبدالي» الذي لا يمكن إلا أن يعتبر مظهرا من مظاهر القيمة. ومعنى ذلك أن العلاقة الداخلية تفترض العلاقة الخارجية (120)، أي المحور الأفقي، ويتعلق الأمر برصد العلاقات بين الأشياء المتماثلة. إننا ننتقل من الدليل في ذاته إلى علاقته بالدلائل الأخرى، أي أننا ندمجه داخل نسقه. وفي حال اعتباره جزءا لا يتجزأ من نسق معين، فإن مضمونه لا يكتسي دلالة فقط، وإنما يكتسي على وجه الخصوص قيمة، كما أوضح ذلك سوسير. والتعايش مع الأشياء المتماثلة يعني مجموع علاقات الاختلاف المتبادلة بين الدوال (121)، وبالتالي، فالقيمة في هذا الباب ناتجة عن نسق الأطراف المتعايشة. وهكذا يبدو أن قيمة كلمة هي قيمةٌ ناتجة عن تعايش أطراف مختلفة، وأن الكلمات لا قيمة لها إلا في تعارضها،

(115) Ling. Saussurienne. P. 159

(116) نفسه ص 160.

(117) Les Sources manuscrites. p. 224

(118) Ling. Saussurienne. P. 159

(119) Les Sources manuscrites. p. 242-243

(120) نفسه ص 247

(121) Ling. Sauss. P. 160

وأن قيمة كل طرف تتحدد من خلال ما يجاور هذا الطرف، وأن هذه القيمة لا يمكن أن تستخلص إلا من الكل المتلاحم.

وهذا النسيج من العلاقات المُكَوِّنُ لهذا النوع من القيمة ينقسم إلى علاقات مركبية وعلاقات ترابطية. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في الفصل اللاحق، إذ من شأن ذلك أن يوضح أكثر هذا النوع من القيمة اللسانية.

واضح، إذن، أن القيمة تتحدد، في آن واحد، على مستوى المحورين المشار إليهما أعلاه. فكيف يمكن تصور العلاقة بين القيمة والدلالة ؟

إذا كان المعطى الأول، بالنسبة لسوسير، هو النسق، حيث تتاح إمكانية اكتشاف الأطراف التي تسمح لنا، هي أيضا، باكتشاف القيم، فإن الدلالة لن تكون سوى واقعة ثانوية ومتفرعة عن القيمة. ويعني ذلك أن القيمة مُحَدِّدَةٌ للدلالة أي أن الدلالة خاضعة وتابعة للقيمة. وبتعبير آخر، فإن الدلالة تُسْتَخْرَجُ من القيمة. فمعنى طرف ما يستوجب وجود طرف مجاور أو يستوجب غيابه. وإذا كنا ننطلق من النسق، كمعطى أول، فإننا لا نصل إلا إلى فكرة القيمة. وعليه، فتحديد الدلالة يشترط المجاورة.

وإذا كانت الكلمة تحيل على شيء مغاير لها، وإذا كانت قيمتها لا تتأتى إلا بتعارضها مع باقي الكلمات، فإن دلالة تلك الكلمة لا تتحدد إلا بتعارضها مع دلالات الكلمات الأخرى، وذلك لأن مضمونها لا يُحَدَّدُ، حقيقة، إلا بالاستعانة بما يوجد خارجه.

إننا نجابه نوعين من الدلالة : نوع يرتبط بالمدلول، ونوع يرتبط بالقيمة. لكنه يتعذر تحديد دلالة أية كلمة بالاقتصار على الشيء المستبدل، بل لابد من الأخذ بعين الاعتبار السلسلة المتشابهة من الكلمات القابلة للمقارنة (122) لأنه لا وجود للدلالة بدون القيم المتشابهة، كما أوضح ذلك سوسير.

واعتبارا لما سبق، فالمدلول قيمة يتم تحديده بواسطة علاقاته بباقي المدلولات الأخرى المتشابهة (حدّق، مثلا، بالنظر إلى نظر، شاهد، رأى، عاين...)

وهكذا، فالدلالة ناتجة عن علاقات المدلولات ببعضها البعض، أي عن قيم المدلولات. ولهذا السبب، اعتبر سوسير القيمة عنصرا دلاليا. فكما أن قيمة بضاعة معطاة لا تظهر إلا في علاقتها بباقي البضائع المتكافئة معها على مستوى القيمة، فكذلك دلالة تعبير معطى لا تكشف عن نفسها إلا في علاقتها بتعابير أخرى متكافئة معها على مستوى الدلالة (123).

(122) Les Sources manuscrites. p. 240

(123) انظر مقال Saumjan السابق ذكره ص. 109.

وإذا كانت الدلالة لا تتحدد إلا بالنظر إلى القيمة، وإذا كانت القيمة عنصرا نسقيا، فإن النسق الموصوف بالاعتباطية، يدفعنا، بالضرورة، إلى ربط الدلالة بالتقطيع. وبذلك، يكون المعنى تقطيعيا قبل كل شيء (124) لا ممثلا ومجسِّداً للشيء.

ويرتبط هذا التقطيع بالمجال الثقافي. يقول بنفنيست Benveniste في هذا الباب : «كل ذلك يندمج في شبكة من الاختلافات. فالأبيض والأسود لهما قيمة في الثقافة الغربية تختلف عن قيمتهما في ثقافة الشرق الأقصى. إن كل ما له صلة بمجال الثقافة يعود في العمق إلى القيم، إلى أنساق من القيم». (125)

فالألسنة تختلف عن بعضها البعض من حيث تقطيعها للعالم الذي يتأسس على قاعدة مقومات ثقافية متميزة من مجتمع إلى آخر. وعليه، فإنتاج الدلالات والمعاني يرتبط بهذا الواقع الثقافي الذي يتحكم في بناء اللسان الداخلي على هذا المستوى. وبذلك، فاللسان نسق دلائل يؤدي، ضرورة، إلى تأويل تتحكم فيه شروط ثقافية معينة وتتحكم فيه مجموع عناصر النسق. فلا شيء يدل في ذاته، وإنما يدل كل عنصر بالنظر إلى المجموع. ذلك أن البنية هي التي تعطي للأجزاء دلالاتها ووظائفهما. ويعني ذلك أن التصور أو المدلول عبارة عن معنى له قيمة مطلقة (معنى حَدَّقَ مثلا) لا تتقيد ولا تصبح نسبية إلا داخل نسق معين مضبوط ضبطا ذاتيا (بالنظر مثلا إلى حملق، شاهد، أمعن النظر). وبذلك تكون القيمة اللسانية، سواء تعلق الأمر بالوحدات الصوتية أو بالمدلولات، سالبة واختلافية وعلاقية ونسبية، وبدون ذلك لا يصح الحديث عن القيمة.

وإذا كان الدليل لا يمتلك قيمته إلا من الاختلافات، فإن القيم لا تشتغل إلا كقيم تعارضية في نسق محدد، وإذا كانت القيم خالصة الاختلاف والتعارض والسلب، فإنه لا صلة لها بعلم الدلالة، إذ القيم، في التصور السوسيري، هي العنصر الذي يُسْتَخْدَمُ لتحديد التنسيق الاستبدالي للتضايفات (126)، أو بتعبير تيتسكو Tutescu إن القيمة ترتبط، عن قرب، بالمظهر الاستبدالي للسان ؛ وتعود القيمة، في تصور بنفنيست، إلى مظهر للدليل يسمح له بأن يندمج في الخطاب وأن يتآلف مع دلائل أخرى، إنه المظهر الذي يطلق عليه بنفنيست التدليل Signifiance (127).

إن من نتائج مفهوم القيمة، على المستوى المنهجي، تسهيل عملية تحديد الوحدات اللسانية وحصرها. فالقيمة تعمل على تحديد الوحدة اللسانية إذ لا يمكن تصور وحدة خارج

(124) Barthes. op.cit P. 114

(125) Problèmes de linguistique . générale. II P. 22

(126) نفس كتاب Hjelmslev السابق ذكره ص. 115.

(127) Mariana. Tutescu. Précis de sémantique française. P. 26

القيمة المسندة إليها. وكل وحدة تُكْتَشَفُ فقط من خلال قيمتها، من خلال ملامحها الاختلافية، من خلال موقعها بالنظر إلى الوحدات الأخرى المجاورة (128).

وبعد، هل يمكن أن يوازي التمييز بين القيمة والدلالة التمييز بين اللسان والكلام ؟

لقد أوضح روني أماكير أن الدلالة والمقاطع، عند سوسير، تنتمي إلى الكلام، إلى المادة اللسانية (129)، وأن الدلالة تعني في نفس الآن الفعل ونتيجته (130)، وأن المعنى والدلالة ينتسبان إلى ملموس الكلام (131). وبدون اعتبار القيمة، يقول يلمسليف، تشكل الدلالة المجال الخاص بمادة المحتوى (132). وبهذا المعنى، تكون الدلالات هي المضامين المختلفة للكلمات كما تحدد نفسها في الجمل. وبذلك تكون الدلالة ملموسة فتتموقع، بالضرورة، في الكلام وحركيته، إذ الممارسة الكلامية هي المنتجة للمعاني.

غير أن كوديل يرى أن التمييز بين القيمة والدلالة ينبغي ألا يوازي التمييز بين اللسان والكلام، إذ يتعلق الأمر، دائما، بكيان اللسان منظورا إليه في النسق.. أو منظورا إليه بمفرده في العلاقة الداخلية الرابطة بين المدلول والدال (133). غير أن نفس المؤلف يرى في مكان آخر أن ميكانيزم اللسان يَتعارضُ مع النسق، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا بصدد الكلام بوصفه استعمالًا لسنن اللسان ؛ إلا أنه من الممكن أن يكون المراد بها أيضا النسق ذاته. وهكذا، فإن الاوالية تُعَيِّنُ في ذات الوقت لعبة الأطراف المحتملة في اللسان ولُعْبة الأطراف المحققة في الكلام (134).

لعلنا نستشف من هذين الرأيين نوعاً من التفاوت. فمن جهة، ترتبط الدلالة والقيمة بكيانات اللسان منظورا إليها على المستويين المذكورين أعلاه ؛ ومن جهة ثانية، فإن «أية وحدة لا قيمة لها ولا تحقق وظيفتها إلا بواسطة التأليف الذي أعطي لها. إن كل عنصر لا يتمتع بمعناه بحرية، وإنما يتمتع به بواسطة التأليف لا غير» (135)، أو ما سماه كوديل أعلاه «بلعبة الأطراف المحققة في الكلام». وبجانب ذلك، ترتبط الدلالة باللسان أي بـ «لعبة الأطراف المحتملة في اللسان».

(128) نفسه ص 26
(129) Ling. Sauss. P. 72.
(130) نفسه ص 73
(131) نفسه ص 158
(132) نفس كتاب Hjelmslev السابق ذكره ص. 115.
(133) Les Sources manuscrites. p. 41
(134) نفسه ص. 250
(135) Sauss. cité pa godel. op.cit. P. 232

الفصل السادس

ميكانيزم اللسان

1 ـ العلاقات المركبية والعلاقات الترابطية

إذا كنا قد انتهينا، في ما سبق، إلى أن حالة اللسان تعتمد على العلاقات، فلننظر الآن إلى كيفية توظيف هذه العلاقات.

إن العلاقات والاختلافات بين الأطراف اللسانية تجري في دائرتين متميزتين كل واحدة منهما تولد نظاما معينا من القيم، والتعارض بين هذين النظامين يجعلنا نفهم بشكل أفضل طبيعة كل واحد منهما.

ففي الخطاب، تقيم الكلمات فيما بينها، بفضل تسلسلها، علاقات مؤسسة على الطبيعة الخطية للسان التي تقصي إمكانية النطق بعنصرين في نفس الآن. وتُرَتَّبُ هذه العناصر الواحد تلو الآخر على مستوى السلسلة الكلامية. ويمكن أن نطلق على هذه التأليفات التي تعتمد على الامتداد كدعامة «المركبات» (1). ويتكون المركب، دائما، من وحدتين متعاقبتين أو أكثر (إسْتَ ـ عَادَ، الحياة الانسانية، الله طيب، نخرج، إذا كان الجو رائقا). وحينما يوضع طرف في مركب ما، فإنه لا يمتلك قيمته إلا لأنه يتعارض مع ما يسبقه أو مع ما يتلوه أو معهما معا (2). ومن جهة ثانية، وخارج الخطاب، فإن الكلمات المشتركة في شيء ما تترابط في الذاكرة، وتتكون، نتيجة لذلك، مجموعات تهمين داخلها علاقات متعددة. وهكذا، فكلمة «تعلم» تثير في الذهن مجموعة من الكلمات الأخرى : علّم، تربية، تدريس، تلقين، تعتيم، تسليم... الخ. فكل هذه الكلمات لها شيء ما تشترك فيه فيما بينها.

ومقر مجموع هذه التنسيقات هو الدماغ، وهي جزء لا يتجزأ من تلك الثورة الداخلية التي تشكل اللسان لدى كل فرد ونطلق على هذه التنسيقات العلاقات الترابطية.

(1) C L G. P. 170
(2) نفسه ص 170 ـ 171

إن العلاقة المركبية علاقة حاضرة إذ تعتمد على طرفين أو أكثر مَوْجُودَيْن في سلسلة فعلية محققة. أما العلاقة الترابطية، فهي توحد بين الأطراف الغائبة في سلسلة تذكرية محتملة[3].

1.1 ـــ العلاقات المركبية

إن مفهوم المركب لا يطبق فقط على الكلمات، وإنما على تجمع من الكلمات وعلى وحدات مركبة (كلمات مركبة، مشتقات، جمل بأتمها...)

إن الأمر لا يقتصر على اعتبار العلاقة التي تربط بين مختلف أجزاء المركب ؛ بل يجب أن نأخذ كذلك بعين الاعتبار العلاقة التي تربط الكل بأجزائه.

لكن اعتراضا يواجهنا هنا. فالجملة هي نموذج المركب بامتياز. إنها تنتسب إلى الكلام لا إلى اللسان ؛ ألا يترتب عن ذلك أن المركب ينتمي إلى الكلام ؟ إن سوسير لا يرى هذا الرأي. ذلك أن ميزة الكلام تكمن في الحرية في التأليفات ؛ وينبغي التساؤل عما إذا كانت المركبات حرة، كما هو الشأن بالنسبة للتأليفات.

فنحن نعثر، أولا، على عدد كبير من التعابير التي تنتمي إلى اللسان، وهي عبارات جاهزة لا يسمح الاستعمال بتغييرها [4].

ويجب أيضا أن نسند إلى اللسان، لا إلى الكلام، كل أنماط المركبات المكونة وفق أشكال مطردة. ولأنه ليس هناك شيء مجرد في اللسان، فإن هذه الأنماط لا توجد إلا إذا ما سجّل اللسان عينات عديدة وكافية. ونفس الأمر يمكن قوله عن الجمل وعن تجمعات الكلمات، إذ تستجيب إلى أنماط عامة لها بدورها دعامة في اللسان تتخذ شكل ذكريات ملموسة. إلا أنه ينبغي الاعتراف بغياب حدود فاصلة، في مجال المركب، بين واقعة اللسان كعلامة للاستعمال الجماعي وبين واقعة الكلام الخاضعة للحرية الفردية [5].

2.1 ـــ العلاقات الترابطية

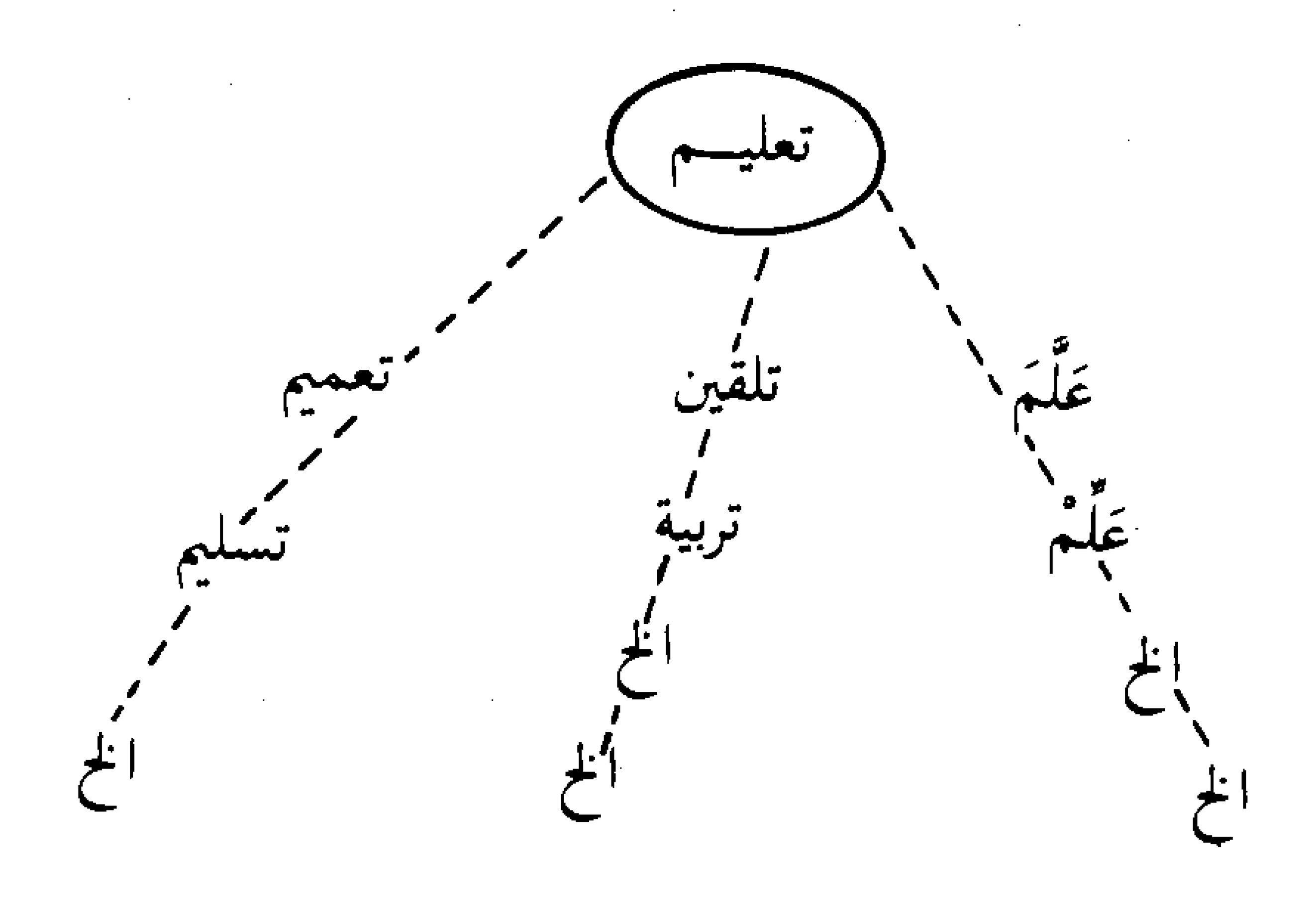
إن المجموعات التي يشكلها الترابط الذهني لا تنحصر في تقريب الأطراف المحتوية على شيء مشترك من بعضها البعض. فالذهن يدرك أيضا طبيعة العلاقات التي تربط بينها في كل حالة، ويخلق بذلك عددا من المجموعات الترابطية المناسبة لمختلف العلاقات.

وهكذا، فإن في «تعليم، علّم، نُعَلِّمُ، الخ...» عنصرا مشتركا بين كل الأطراف وهو الجذر ؛ لكن كلمة «تعليم» يمكن أن ترتبط بمجموعة معتمدة على عنصر مشترك آخر : الحروف الزائدة ؛ كما يمكن للترابط أن يعتمد كذلك على المشابهة بين المدلولات لا غير (تعليم،

(3) نفسه ص 171
(4) نفسه ص 172
(5) نفسه ص 173

تربية، تدريس، تلقين...)، أو يعتمد على عكس ما سبق، على مجرد الاشتراك في الصور السمعية (تعليم وتعتيم مثلا). وهكذا، فهناك تارة اشتراك مزدوج في المعنى والشكل، وتارة أخرى اشتراك في الشكل أو في المعنى فقط. إن أية كلمة يمكنها أن توحي، دائما، بكل ما يحتمل أن يترابط بها بشكل أو بآخر [6].

إذا كان المركب يستدعي فكرة نظام تعاقبي وفكرة عدد محدد من العناصر، فإن أطراف فصيلة ترابطية لا تُمَثُّل كعدد محدد، ولا وفق نظام محدد. إن كل طرف معطى شبيه بمركز كوكبة من النجوم، وهو النقطة التي تلتقي حولها أطراف أخرى منسقة عددها غير محدد. غير أن الخاصية الأولى، من بين خاصيتي الفئة الترابطية (نظام غير محدد وعدد غير متناه)، تبقى قابلة لأن يبرهن عليها دائما، أما الثانية فيمكن أن تنعدم [7].



إن حديث سوسير عن هذين النوعين من العلاقة (العلاقة المركبية والعلاقة الترابطية) حديث يراد منه تحديد ضافٍ للقيمة اللسانية، ذلك أن لها وظيفة مزدوجة بحسب هذين المحورين ولقد سبق أن بيَّن سوسير كيف أن قيمة كلمة تتحدد بما يجاورها. ومعنى ذلك أن مفهوم القيمة شديد الصلة بالمجاورة، أي بالعلاقة. والمجاورة بين الكلمات (أو العلاقة بينهما) عبارة عن مجاورتين أو علاقتين، أي أن للكلمة طريقتين في تجاورها مع كلمة ثانية: طريقة مركبية وطريقة ترابطية. ولكل تجاور من التجاورين نظام مخصوص من القيم. فما المقصود بالعلاقة المركبية، وكيف ينجلي نظامها القيمي المخصوص ؟

إن الممارسة اللسانية ذات خاصية خطية فضائية، إذ هناك ما هو قبل وما هو بعدُ، وكل طرف من أطراف المركب لا يكتسب قيمته إلا بتعارضه مع ما هو قبل، أو مع ما هو

(6) نفسه ص 173 ـــ 174
(7) نفسه ص 174

بعد، أو معهما معا. إن الكلمات تتعلق ببعضها البعض، وإلا فلا وجود لها. والمركب الذي يعني تعاقب وحدتين على الأقل لا يجد مكانه إلا في الخطاب. ذلك أن الوحدات تتسلسل وتُوصَل ببعضها البعض، فتتصف بالامتداد، وتكتسي بذلك صفة الخطية. فالأمر يتعلق إذن بالتأليف بين الوحدات المشكِّلة للمركب.

وإذا كان مصدر التأليف هو الفرد، فإنه لا يوجد، ضرورة، إلا في الكلام (8). ونعلم أن التأليف يتسم بنوع من الحرية، إذ يتمتع الفرد بالحرية في نسج أي تأليف أراد.

وَهذه العلاقات المركبية حاضرة، إذ توجد أطرافها في سلسلة فعلية. فهي أطراف محققة ملموسة. وحينما نتحدث عن مجاورة كلمة لأخرى، عما يسبقها أو عما يتلوها، فإن الأمر يتعلق بالسياق (9).

ومن جهة ثانية، فإن المركب قد يعني الجملة بأتمها، إذ «الجملة نموذج المركب بامتياز»، والجملة تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان. فهل تتسم هذه المركبات بمثل الحرية التي يتمتع بها الفرد في أدائه للكلام خاصة وأن الألسنة الطبيعية تزخر بالكثير من العبارات الجاهزة والمسكوكة التي تمارس نوعا من القسر على الفرد (أهلا وسهلا، من فضلك، ممازاد الطين بلة،...) ؟ أليست لهذا النوع من المركبات صلة باللسان مادامت عبارة عن نماذج مختزنة في الذاكرة أو في الدماغ ؟ إن الجواب عن مثل هذه الأسئلة لا يمكن أن تتضح معالمه ما لم توضح إوالية العلاقات الترابطية.

فخارج الخطاب، أي في الذاكرة، تقيم الكلمات المشتركة فيما بينها في شيء ما علاقات. وهذه العلاقات توجد بين أطراف غائبة ضمن سلسلة محتملة التحقق، أي ضمن فئة غير ملموسة ومجردة. وهذا النسيج من العلاقات جزء لا يتجزأ من اللسان. وإذن، فلِمَجَالِ العلاقات المركبية صلة بالنسق باعتبار الثروة الداخلية هي النسق.

إن مجاورة الكلمات لبعضها البعض على المستوى الترابطي ناتج عن عملية ذهنية تجعل كل كلمة تتقاطع مع فئات متعددة متماثلة. وتشترك هذه الكلمات فيما بينها إما على مستوى الشكل والمعنى (الصوت والمعنى)، وإما على مستوى الشكل، وإما على مستوى المعنى.

والآن، يحق لنا أن نتساءل : كيف ننتج خطابا معينا ؟ أننتجه اعتمادا على المركبات لاغير، أم أن للترابط دورا أساسيا في إنتاجه ؟

إن عملية إنتاج الخطاب لا تتحقق بدون مركبات. فنحن نتكلم بالمركبات وبالتأليفات. غير أننا نغترف من تلك الثروة الباطنية (أي اللسان والنسق). إننا ونحن نتأهب لانجاز خطاب معين تتزاحم في ذاكرتنا الكلمات المشتركة في شيء ما، فنختار منها البعض ثم

(8) Saussure. Cité pa godel. op.cit. P. 169

(9) Saussure. Cité par godel. op.cit. P. 141 .

نتصدى لعملية التأليف. ومعنى ذلك أننا نختزن في أذهاننا أنماطا من المركبات وأننا في الوقت الذي نرغب فيه في استعمالها، نفسح المجال أمام تدخل الترابط، فنختار عنصرا بدل عنصر. ونتيجة ذلك، فإننا حينما ننتج المركب نفتح الباب أمام تدخل المجموع الترابطي الذي بفضله يتشكل المركب (10). وهكذا، نكون أمام نشاط متزامن تقوم به هاتان المجموعتان (المركبية والترابطية)، على المستوى الفضائي وعلى المستوى الذهني (11). وإذن، فإنه لا وجود لأية وحدة لا ترتكز قيمتها على الترابطات (12). إن كل المجموعات التي تظهر في الخطاب توجد «بالقوة» في اللسان، نظرا لأن بنيتها نحوية. وهذا الذي يوجد بالفعل هو النسق الموضوعُ في الذاكرة، أي الوحدات ونماذج تأليفاتها الممكنة (13).

من هنا نَخْلُص إلى أن المجموعات الترابطية والمجموعات المركبية تعود كلها، من حيث الأصل، إلى نفس الملكة : أي ملكة التنسيق التي سبق الحديث عنها في الفصل المخصص لموضوع اللسانيات عند سوسير. إن ملكة التنسيق هاته تلعب دورا على مستوى الخطاب وعلى مستوى الثروة الباطنية.

لكن، وبالرغم من أن تلك المجموعات، بنوعيها، ترتبط بملكة التنسيق، فإنها تختلف من حيث التموقع، إذ تتموقع المجموعات الترابطية في الذاكرة، بينما تتموقع المجموعات المركبية في الخطاب (14).

من هنا، ننتهي إلى القول إن هناك نوعين من المركبات : مجموعات مركبية خالصة ينتج معناها عن مجرد تعاقب الوحدات، ومجموعات مركبية تخضع قيمتها، علاوة على ما سبق، للترابطات (15).

وإذن، فإنه لا وجود لحدود فاصلة، في مجال المركب، بين الفعل اللساني والفعل الكلامي، بل إن هذين الفعلين يتداخلان ويتشابكان، وإن كان الفعل اللساني يحظى بالأولوية فيما يخص إنتاج الخطاب. ولهذا السبب، يمكن القول، مع كوديل، إن هذين النظامين من العلاقات يستعملان كذلك لتحديد قيمة كلمة معينة، وإذن، فهما يشتغلان على مستوى اللسان. إن ثنائية / ترابط — مركب / ثنائية مستقلة عن التمييز بين اللسان والكلام (16).

(10) Saussure. Cité pa godel. op.cit. P. 177 — 178

(11) Saussure. Cité godel. op.cit. P. 178

(12) Les Sources manuscrites. p. 178

(13) نفسه ص 179

(14) نفسه ص 173

(15) نفسه ص 175

(16) Ling. Sauss. P. 143

واعتمادا على هذين النوعين من العلاقات، يمكن القول إن الأطراف تتعارض فيما بينها على المستوى الفضائي أو الخطي، كما تتعارض فيما بينها على المستوى العمودي و الترابطي، وأن هذين النوعين من التعارض يؤسسان القيمة اللسانية المزدوجة الوجه.

2 — ميكانيزم اللسان

1.2 — التلاحمات المركبية

إن مجموع الاختلافات الصوتية والتصورية المكونة للسان ناتجة، إذن، عن نوعين من المقارنات : ترابطية تارة ومركبية تارة أخرى. ومجموع هذه العلاقات هو ما يشكل اللسان ويتحكم في اشتغاله.

وأول ما يثير الانتباه في مثل هذا التنظيم هو التلاحمات المركبية، إذ تخضع كل وحدات اللسان تقريبا إما إلى ما يجاورها في السلسلة الكلامية وإما إلى الأجزاء المتعاقبة التي تتكون منها. ولعل تكوين الكلمات خير موضح لذلك. فوحدة من مثل «مجاهدون» تتفكك إلى وحدتين فرعيتين (مجاه × ون). إلا أن هاتين الوحدتين الفرعيتين ليستا جزءين مستقلين أضيف أحدهما إلى الآخر (مجاهد + ون). فالوحدة نتاج من عنصرين متلاحمين وتأليف منهما. وهذان العنصران المتلاحمان لا يكتسبان قيمتهما إلا من خلال فعلهما المتبادل في وحدة عليا (مجاهد × ون)، إذ لا وجود للاحقةٍ منعزلةٍ. والشيء الذي يمنحها موقعها في اللسان هو تلك الفئة من الأطراف المستعملة كـ «جالس — ون، عاطل — ون، منافق — ون» الخ. وأما الجذر، فإنه، بدوره، ليس مستقل الوجود، إذ لا يوجد إلا في تأليفه مع لواحق أو سوابق أو حروف وحركات متخللة. إن المجموع لا يكتسب قيمته إلا من أجزائه، وتكتسب الأجزاء قيمتها كذلك بفضل موقعها ضمن المجموع (17).

لكننا نجد في اللسان وحدات مستقلة ليست لها علاقات مركبية سواء مع أجزائها أو مع وحدات أخرى. فمعادلات الجمل من مثل : «نعم، لا، شكرا»... الخ أمثلة ملائمة في هذا الباب. غير أن هذا الواقع الاستثنائي ليس بعامل كافٍ وقادر على دحض ذلك المبدإ العام. ذلك أننا لا نتكلم، في الغالب الأعم، بدلائل منعزلة ومفردة، وإنما نتكلم بمجموعات من الدلائل. إن أصل كل شيء في اللسان هو الاختلاف، إلا أن الأصل كذلك يعود إلى المجموعات (18).

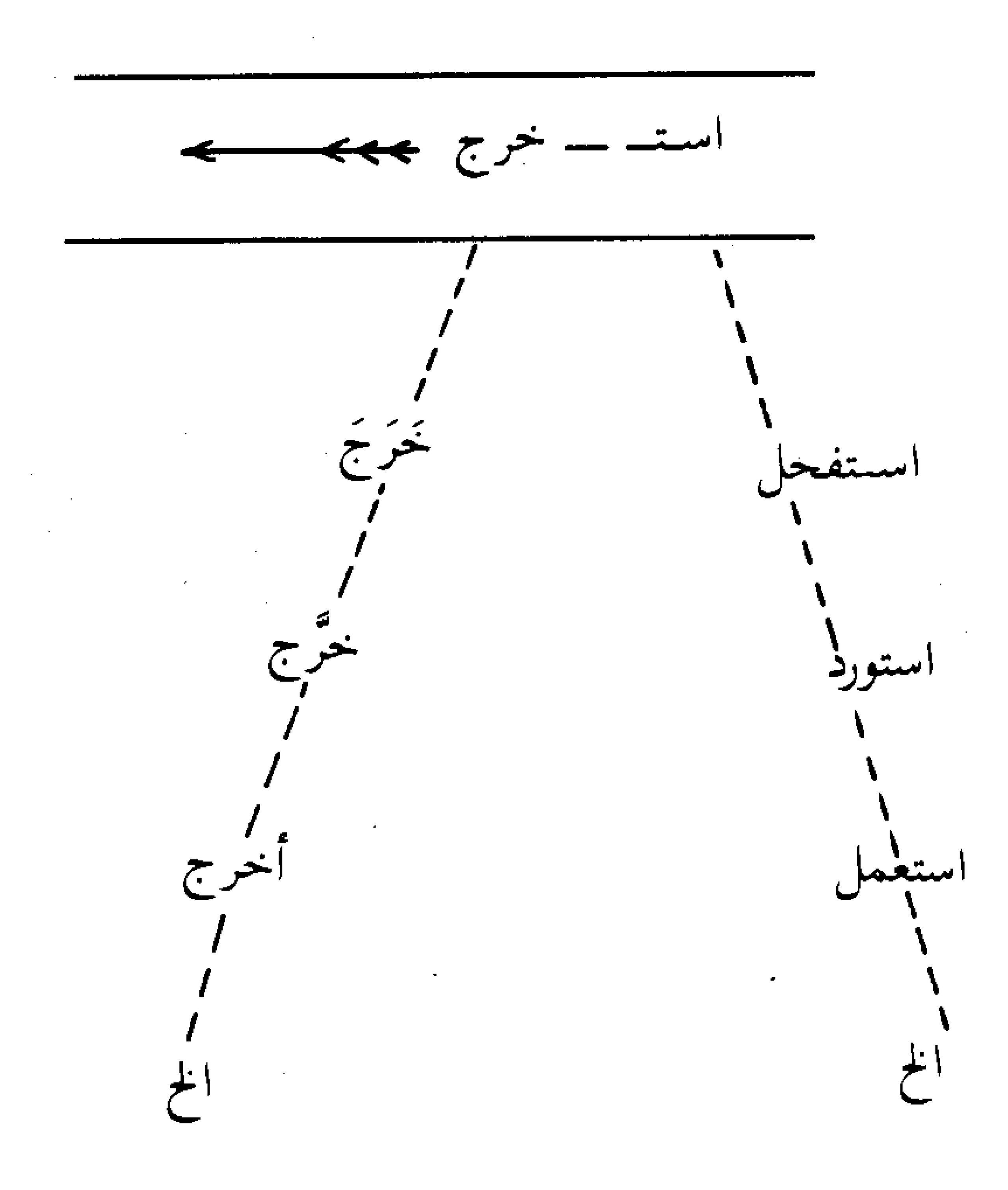
(17) C L G. P. 176 — 177
(18) نفسه ص 177

2.2 — الاشتغال المتزامن للمجموعات في شكليها

إن ما بين المجموعات المركبية المُكَوِّنة وفق هذه الصفة علاقة تعلق متبادل ؛ إذ يشترط وجود بعضها وجود البعض الآخر. وفي الواقع، فإن التنسيق الفضائي يساهم في خلق التنسيقات الترابطية، والتنسيقات الترابطية، بدورها، ضرورية لأجل القيام بتحليل لأجزاء المركب. فلنأخذ على سبيل المثال السلسلة «است — خرج». يمكننا أن نمثل لها على المستوى الأفقي المناسب للسلسلة الكلامية كما يلي :

است — خرج ⟵

إلا أنه في نفس الآن، وعلى مستوى محور آخر، توجد في الوعي الباطني فئة أو فئات ترابطية مشتملة على وحدات لها عنصر تشترك فيه مع المركب من مثل ما يلي :



فبمقدار ما تتحلق الأشكال الأخرى حول «استخرج» بمقدار ما يمكن لهاته الكلمة أن تتفكك إلى وحدتين فرعيتين ومن ثمة تصبح مركبا. وهكذا يستحيل تحليل «استخرج» إذا اختفت الأشكال الأخرى المحتوية على «است» أو «خرج» من اللسان. إن «استخرج» لن تكون سوى وحدة بسيطة، ولن يتعارض جزءاها فيما بينهما (19).

إننا نفهم منذ الآن، لعبة هذا النسق المزدوج في الخطاب.

إن ذاكرتنا تحتفظ بكل نماذج المركبات المتفاوتة التعقيد بوصفها احتياطا، وفي الوقت الذي نرغب فيه في استعمالها، فإننا نفسح المجال أمام تدخل المجموعات الترابطية لتحديد اختيارنا. إن تعارض «ندخل» مع «يدخل» أو «يدخلان» هو المحدد لاختيارنا. ومن جهة ثانية، فإن «ندخل» توحي بفئة «نأكل» و «نلعب» الخ... وداخل كل فئة، نعرف ما التغيير الذي يجب القيام به لكي نحصل على الاختلافية الخاصة بالوحدة المبتغاة. وكلما غيرنا الفكرة التي نود التعبير عنها إلا وكانت تعارضات أخرى ضرورية من أجل إبراز قيمة أخرى.

إن الفكرة، في الحقيقة، لا تستدعي شكلا، وإنما تستدعي نسقا خفيا بكامله نَحْصُلُ بفضله على التعارضات الضرورية لتكوين الدليل. ولن تكون لهذا الدليل، في نفسه واعتمادا على ذاته، أية دلالة خاصة. وفي الوقت الذي يَختفي فيه «ادخُلْ» و «ادخلوا» إزاء «لِنَدخُل»، فإن بعض التعارضات تنعدم، وقيمة «لندخل» ستتغير لا محالة.

إن هذا المبدأ ينطبق على المركبات وعلى الجمل من مختلف الأنماط، بما فيها الجمل المركبة. ففي الوقت الذي نلتفظ فيه بجملة : «ما الذي يقول لكما ؟»، فإننا نعمل على تغيير عنصر في نمط مركبي خفي، مثلا : «ما الذي يقول لك ؟» ــ «ما الذي يقول لنا ؟»، الخ، ومن هنا يحدد اختيارنا لـ «كُمَا». وهكذا، فإن المجموعات الترابطية والنماذج المركبية تسير جنبا إلى جنب (20).

وعلى النقيض من ذلك، فإن طريقة التحديد والاختيار هذه تتحكم في الوحدات الصغرى إلى درجة أنها تتحكم في العناصر الصوتية حينما تتلبس بقيمة معينة. فالصوت يتعارض على المستوى المركبي مع الأصوات التي تجاوره سياقيا، ويتعارض على المستوى الترابطي مع كل الأصوات التي تثار في الذهن (21) :

مـــال
ز ت
ن ر

(19) نفسه ص 177 ــ 179
(20) نفسه ص 179 ــ 180
(21) نفسه ص 180

3.2 ــ الاعتباطية المطلقة والاعتباطية النسبية

يمكن لآلية (ميكانيزم) اللسان أن تمثل من زاوية هامة جدا. إن المبدأ الأساسي لاعتباطية الدليل لا يمنع من التمييز، داخل كل لسان، بين ما هو جذري الاعتباطية، أي ما هو غير معلل، وبين ما هو نسبي الاعتباطية. إن هناك جزءا من الدلائل لا غير يعد مطلق الاعتباطية. أما في الدلائل الأخرى، فإن هناك ظاهرة تتدخل فتسمح باكتشاف درجات في الاعتباطية دون أن تلغي هذه الاعتباطية : إن الدليل يمكنه أن يكون نسبي الاعتباطية.

وهكذا، «فعشرون» غير معلّلة، غير أن «تسعة عشر» غير معللة لكن من درجة أخرى لأنها توحي بالطرفين اللذين تركبت منهما، وتوحي بالأطراف التي تترابط بها من مثل : «عشرة»، «تسعة»، «تسعة وعشرون»، «ثمانية عشر».. الخ. وإذا أخذنا «عشرة» و«تسعة» على حدة، فإنهما شبيهان «بعشرين». إلا أن «تسعة عشر» يجسد حالة تعليل نسبي. وكذلك الأمر بالنسبة لـ «بستاني» الذي يذكر بكلمة «بستان» ذلك أن ياء النسبة تجعلنا نفكر في «سوقيّ» و «كوفي»... الخ. والجمع «أقمار» يذكرنا بـ «أوطان» و «أوحال» (22).

إن التعليل ليس مطلقا أبدا. وعناصر الدليل المعلل ليست اعتباطية في ذاتها فحسب («تسعة» و «عشرة» من «تسعة عشر»)، بل إن قيمة الطرف الكلي لا تساوي أبدا مجموع قيم الأجزاء، فـ «بستان×ي» لا يساوي «بستان + ي».

أما في ما يخص الظاهرة ذاتها، فإنها تفسر من خلال المبادىء المصرح بها في الفقرة السابقة. ذلك أن مفهوم نسبية الاعتباطية يتضمن : 1) تحليل الطرف المعطى، ويتعلق الأمر بالعلاقة المركبية، 2) استدعاء طرف آخر أو عدة أطراف أخرى، ويتعلق الأمر حينئذ بالعلاقة الترابطية.

لحد الآن بدت لنا الوحدات بوصفها قيما أو عناصر نسق. وقد نظرنا إليها، على وجه الخصوص، في تعارضاتها، أما الآن، فإننا نتعرف على التلاحمات التي تربط بينها، وهذه التلاحمات ذات طبيعة ترابطية وطبيعة مركبية، وهي التي تَحُدُّ من الاعتباطية. «فتسعة عشر» متلاحمة، ترابطيا، «بثمانية عشر» و «ستة عشر»، ومتلاحمة، مركبيا، بعنصريها : «عشرة» و «تسعة». وهذه العلاقة المزدوجة هي التي تسند إليها جزءا من قيمتها (23).

إن كل ماله علاقة باللسان بوصفه نَسَقاً ينبغي أن يعالج انطلاقا من محدودية الاعتباطية. وفي الواقع، فإن نسق اللسان كله يرتكز على مبدإ اعتباطية الدليل كمبدإ لا عقلاني، هذا المبدأ الذي سيؤدي، إذا طبق بدون تحفظ، إلى تعقيد أكبر. غير أن العقل

(22) نفسه ص 180 ــ 181
(23) نفسه ص 182

ينجح في إدماج مبدإ النظام والإطراد في بعض الأجزاء من كتلة الدلائل. وهذا هو دور الاعتباطية النسبية. ولو كانت إوالية اللسان عقلانية كلها، لكان بإمكاننا أن ندرسها في ذاتها، لكن بما أن الاوالية ليست سوى تصحيح جزئي لنسق فوضوي من حيث طبيعته، فإننا نتبنى جهة النظر التي تفرضها طبيعة اللسان، وذلك بدراستنا لهذه الاوالية ضمن أفق محدودية الاعتباطية (24):

ليس هناك لسان لا شيء معلّلا فيه، وكل الألسنة تحتوي، دائما، على عناصر من النظامين : جذرية الاعتباطية ونسبية الاعتباطية لكن بنَسَب متغايرة.

إنه بالامكان القول إن الألسنة التي تصل فيها الظاهرة المعللة إلى أقصى مداها هي ألسنة أكثر معجمية (الصينية مثلا)، وإن الألسنة التي تنخفض فيها هذه الظاهرة إلى حدها الأدنى هي ألسنة أكثر نحوية. «فالمعجم» و «الاعتباطية» من جهة، و «النحو» و «التعليل النسبي» من جهة ثانية يشكلان اتجاهين متعارضين يتقاسمان حركة اللسان كلها (25).

* * *

إن الأمر يتعلق، في هذا الفصل، بما يمكن تسميته باعتباطية الاوالية اللسانية وبالاعتباطية المطلقة والاعتباطية النسبية. وفي هذا الباب توضيح للعلاقات المركبية والعلاقات الترابطية وكيفية إشتغال النسق اللساني وفقها. وبتعبير آخر، فالنقاش يدور هنا حول طريقة إشتغال الخطاب باعتباره ناتج لعبة نسق مزدوج مكوَّن من التلاحمات المركبية والتلاحمات الترابطية.

والخلاصة الرئيسية التي يمكن الوقوف عندها في هذا النقاش والتي يمكن اعتبارها أيضا دعامة في هذا الفصل هي أن اللسان ككل وكأجزاء عبارة عن علاقة، وأن نسيج العلاقات اللسانية ينبني على محورين إثنين هما المحور المركبي والمحور الترابطي. وهذه العلاقات هي أساس تكوين اللسان، وبالتالي أساس تكوين الكلمة. ولذلك، فمن الصحيح القول إن اللسان لا يمدنا بوحدات ملموسة ومدركة بشكل مباشر، وإنما نكتشفها بناء على شبكة العلاقات التي تنسجها مع غيرها من الوحدات. وإذن فالجوهرُ في اللسان هو العلاقات التي تتحكم في بناء النسق واشتغاله وتسند إلى الوحدات قيما مختلفة.

وبخصوص المركبات، يمكننا الحديث عن التلاحم باعتبار أن للتلاحم دلالة تتجاوز تلك التي للعلاقة. فالأطراف، في المركب تتلاحم وتخضع لتعلق متبادل بينها. أي أنَّ المجموعات المركبية لا يتيسر فهمها إلا في إطار هذا التعلق، ولا يتيسر إدراكها إلا به.

(24) نفسه ص 182 — 183

(25) نفسه ص 183.

وبناء على ذلك، يصح القول إن أي مجموع مركبي لا يكتسب قيمته إلا من الأجزاء المكونة له، كما أن أجزاء هذا المجموع المركب لا تكتسب قيمتها إلا من الموقع الذي تحتله هذه الأجزاء ضمن ذلك المجموع. فالسياق، إذن، هو المحدد للقيمة، وهذه القيمة، بطبيعة الحال، قيمة مركبية. وبفضل تلك القيمة المسندة إلى المجموع المركبي وإلى أجزائه، تتحدد الأجزاء ويتحدد المجموع المركبي، أي تتحدد الوحدات اللسانية وتفصح عن هويتها من خلال مفهوم العلاقة والقيمة.

وهذا الترتيب التعاقبي لا يقتصر فقط على الوحدات التركيبية، وإنما يطال أيضا الوحدات الصرفية والصوتية والدلالية. إن هناك تلاحما خطيا بين مختلف الوحدات يفرضه نسق اللسان المعين، أي أن هناك مواقع محددة تحتلها مختلف الوحدات، ومن هذه المواقع تكتسب قيمتها، ومتى غيرنا مواقعها غيرنا، بالضرورة، قيمتها (قارن «زَيْدٌ المنطلق» و «المنطلق زيد»)، ومتى غيرنا ما يجاورها غيرنا، بالضرورة، قيمتها «قارنْ» كانت عين الرجل تدمع» و «كانت عين الجبل جافة»).

لكن هذه التلاحمات المركبية لا تقوم مالم نعتبر الوجه الآخر المنتج للخطاب، أي العلاقة المركبية. فلابد إذن، من أن نأخذ بعين الاعتبار الاوالية الترابطية — المركبية في مجملها. ذلك أن هذين المحورين يتضافران أثناء الانجاز وأثناء الممارسة اللسانية، أي كلما وددنا إنتاج خطاب معين. والاوالية اللسانية هي التي تقوم بإدماج الفئة الترابطية في الاستعمال اللساني بغية وضع وحدات النسق.

ومؤدَّى ذلك أن المركب لا يتكون مالم ندرك، أولا، كل الاختلافات والتعارضات التي تعمل على إظهارها الفئة الترابطية. وهكذا، ينعكس التعارض الترابطي أو التنسيق الترابطي على التعارض الفضائي. فاختيار ضمير، مثلا، بدل ضمائر أخرى يفترض علاقة هذا الضمير الاختلافية والتعارضية مع مختلف الضمائر المتبقية. وإذن، فالمركب يتقاطع مع الترابطات، وهذا هو معنى الاوالية اللسانية.

وبناء على ما سبق، يمكننا أن نستنتج ما يلي :

1. أن الوسيلة المؤدية إلى المركب هي الفئة الترابطية، وأنه بغير التنسيق الترابطي يتعذر علينا القيام بعملية تحليلية لأجزاء المركب.

2. أن التقطيع الخطي يتضمن وجود نظامين من العلاقات، وأن هذين النظامين يمكنهما وحدهما، أن يَحُلّا مشكل التقطيع كما أريناه في فصل سابق.

3. أننا نصل، من خلال هذين النظامين، إلى اكتشاف وحدة لسانية لا علاقة مباشرة لها بتقطيع خط الخطاب، أي أن تحليل المركب يحيل، بالضرورة، على النسق الترابطي (26).

(26) Ling. Sauss. P. 152

غير أن الاستنتاج الأهم هو المتعلق باعتباطية الاوالية اللسانية. فالاوالية مصدر نظام ضروري منظم للنسق اللساني ومتضمن لأنْسبَة Relativisation الاعتباطية السيميولوجية (27).

لقد اضطر سوسير إلى إجراء تعديل وتحوير على مفهوم الاعتباطية وذلك بربطه بالقيمة اللسانية، وبالعلاقات المركبية والعلاقات الترابطية (28).

إن اللسان نسق من القيم المنظمة من قبل العلاقات الترابطية والمركبية. إنه يشكل «جسما واحدا ونسقا. وهذا هو الجانب الذي يجعله يصبح غير ذي اعتباطية تامة، والجانب الذي ينبغي أن نرى من خلاله سبب النسبية» (29). والنسق مؤسس على التلاحمات، واللسان كنسق تتلاحم أجزاؤه فيما بينها تلاحما متفاوتا. واختزال الاعتباطية المطلقة إلى الاعتباطية النسبية هو الشيء المُشَكِّل للنسق (30). وإذن، فما دام اللسان نسقا، فإن ذلك يستدعي إعادة النظر في مفهوم الاعتباطية، بل تصحيح هذا المفهوم اعتمادا على اعتبار اللسان نسقا من القيم، خاصة وأن اللسان نسق مكوّن من وحدات معجمية تتغير أشكالها الصرفية ووظائفها التركيبية، وقبل ذلك وحدات معجمية قابلة للتأليف فيما بينها على المستوى الخطي في ارتباط بالمستوى الترابطي، أي أنها والعناصر الصرفية والنحوية تقوم على شبكة من العلاقات المعقدة والمركبة. ومن ثمة، فإن النسق اللساني لا يمكن لكل دلائله أن توصف بالاعتباطية المطلقة.

فكيف يتم إنتاج الاعتباطية النسبية ؟ كيف يَحُدُّ النسق اللساني من مفعول الاعتباطية، بل من الاعتباطية المطلقة ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تجد منطلقها في مفهوم التلاحم المركبي، ذلك أن التلاحم المركبي هو الذي يحد من الاعتباطية. فإذا كان من الممكن أن تكمن وظيفة اللسان فقط في تسمية الأشياء، فإنه لن تكون لمختلف أطراف هذا اللسان علاقات قائمة فيما بينها، وإنما ستبقى تلك الأطراف منعزلة عن بعضها البعض كما هو الحال بالنسبة للأشياء نفسها (31). يفضي بنا ذلك إلى أن مفهوم الاعتباطية يخص فقط الدلائل منظورا إليها في عزلتها عن بعضها البعض، أي في علاقتها بالأشياء، وخارج أي تنسيق مركبي. أما حينما نؤلف بين الدلائل وترتبط ببعضها البعض، فإنها تفقد هويتها الخالصة المطلقة المستقلة، وتتخذ لها هوية جديدة بفضل العلاقات المركبية التي تنسجها فتُحَدَّدُ بذلك داخل السياق. وفي هذه الحالة، ننتقل من الاعتباطية المطلقة أو الجذرية إلى العلية النسبية. «فبستاني» تحيل على «بستان» و «ي»

(27) نفسه ص 155

(28) مقال CL. Normand السابق ذكره والمنشور بـ Dialectiques. ص 120

(29) Saussure. Cité in godel. op.cit. P. 227.

(30) Saussure. Cité in René. op.cit. P. 175

(31) Saussure. Cité in René. op.cit. P. 175

و «تسعة عشر» تحيل على «تسعة» و «عشرة»، أي تحيل على وحدات من النسق ذاته. وهذه الدلائل قابلة للتحليل وتستدعي طرفا يتعايش معها في اللسان. أما الدلائل غير المعللة، فهي تلك التي لا تقبل التحليل، ولا تستدعي أي طرف يتعايش معها في اللسان مثل : «عشرون»، «عشرة»، «تسعة» (32). وإذن، فالاعتباطية النسبية تتضمن تحليل الطرف المعطى في علاقاته المركبية.

غير أن التعليل النسبي ليس من طبيعة مركبية فحسب، خاصة ونحن نعلم أن العلاقات المركبية والترابطية تترافق وتتلازم. فالأطراف تتلاحم وتتلازم داخل النسق، ويمكن أن ينظر إلى هذا التلاحم كشيء يحد من الاعتباطية سواء تعلق الأمر بالتلاحم المركبي أم بالتلاحم الترابطي (33). إذ يحيل طرف معين حاضر على جملة أطراف غائبة. هكذا، يصبح بإمكان التلاحم الترابطي أن يخلق، وبشكل متبادل، علاقات تناسب بين طرفين أو أكثر باستطاعتهما أن يخلقا فئة ترابطية. فهذان النوعان من العلاقة هما المنشئان للاعتباطية النسبية.

إلا أن الاعتباطية النسبية لاتلغي الاعتباطية المطلقة كما أن الاعتباطية لم تلغ الكلمات المناسبة للطبيعة. فهناك كلمات لا تقبل التحليل ولا ترتبط بطرف أو عدة أطراف. وعليه، فنحن بإزاء اعتباطية مكونة من درجات أو درجتين على الأقل : اعتباطية مطلقة واعتباطية نسبية. ويعود ذلك إلى أن كل كيان لساني هو، في نفس الوقت، دليل وطرف. إنه اعتباطي بالأساس ومعلل نسبيا (34).

إن كل ما يجعل من اللسان نسقا ينبغي أن يعالج انطلاقا من منظور محدودية الاعتباطية، أو بعبارة أخرى لسوسير، إن كل ما يجعل من اللسان جهازا عضويا نحوياً يتطلب أن يعالج انطلاقا من منظور محدودية الاعتباطية بالنظر إلى الفكرة (35). ومعنى ذلك أن الأشكال النحوية هي التي تجعل الألسنة معللة، وأن القيم النحوية تجسد عامل التعليل في اللسان. ولهذا السبب، اعتبر سوسير التعليل مرادفا للنحوي، والاعتباطية مرادفة للمعجمية. وبذلك، فالعضوية النحوية هي المنتجة للتعليل. والأداتان المعجمية والنحوية تشكلان قطبين متعارضين. وإذا كانت القيم المعجمية غير محددة، فإن القيم النحوية متناهية (36). والقيم المعجمية محملة، في الفعل التواصلي، بكمية كبرى من الأخبار، إذ تشكل مضمون الأطراف التي تتقاسم مجموع المادة الدالة. وبالرغم من أهمية القيم المعجمية، فإن هذه القيم لا يمكنها أن تظهر إلا مؤلفة مع قيمة نحوية أو عدة قيم نحوية (37). ومعنى ذلك أنه كلما كانت لدينا

(32) انظر Ling. Sauss ص 176.

(33) Saussure. Cité in René op.cit. P. 176

(34) Les Sources manuscrites. p. 230

(35) Saussure . Cité in René op.cit. P. 178.

(36) Ling. Sauss. p. 169

(37) Ling. Sauss. P. 171

وحدة ملموسة مشتملة على قيمة معجمية، فإن هذه الوحدة تشتمل كذلك على قيمة نحوية على الأقل، أي قيمة المقولة التي تنتمي إليها الوحدة المذكورة (38).

فالعناصر النحوية والمقولات النحوية، إذن، هي التي تَحُدُّ من اعتباطية الدليل وتجعله معللا نسبيا على المستوى المركبي والسياقي وعلى المستوى الترابطي. فالعناصر والمقولات النحوية هي التي تربط بين مختلف الوحدات الموضوعة على المستوى الفضائي وفق نظام معين.

وبجانب ذلك، ترتبط بالعناصر والمقولات النحوية الغائبة فتتحدد قيمتها ووظيفتها وتتحدد بالتالي الدلالة التي تحملها تلك الوحدات. فالدلالة، إذن، تتشابك مع التركيب ولا تنفصل عنه، والتركيب يرافق الدلالةولا يبتعد عنها. ولذلك، يبدو من الوهم الفصل بين الدلالة والتركيب إذ يتداخلان ويتلازمان.

Ling. Sauss. P. 170 (38)

الفصل السابع

النحو وأقسامه الفرعية

1 — تعريفات وتقسيمات تقليدية

يمكن أن نطلق لفظة نحو على اللسانيات السكونية أو على وصف حالة لسان معينة، وذلك بالمعنى الدقيق الذي نجده في عبارات مثل «نحو لعبة الشطرنج»، و «نحو بورصة القيمة..» الخ... حيث يتعلق الأمر بموضوع مركب ونسقي يوظف قيما متعايشة.

إن النحو يدرس اللسان بصفته نسق وسائل تعبيرية، وحينما نقول «نحوي»، فإننا نقول «تزامني» و «دال». لذلك لا وجود لـ «نحو تاريخي» لأن «النحو التاريخي» ليس، في الحقيقة، سوى اللسانيات التاريخية.

هذا التعريف لا يطابق التعريف التقليدي لأن النحو، في إطار هذا التعريف، يجمع بين الصرف والتركيب. أما علم المعاجم، فيعتبر خارج النحو.

لكن، أتتناسب هذه التقسيمات مع الواقع، وهل تنسجم والمبادىء التي سبق لنا أن طرحناها ؟

إن الصرف يعالج المقولات المختلفة للكلمات (أفعال، أسماء، صفات، ضمائر، الخ...) ومختلف الأشكال الاعرابية (1). ولِتَفْصِيل هذا النوع من الدراسة عن التركيب، فإننا نرى أن موضوع التركيب هو الوظائف المرتبطة بالوحدات اللسانية، بينما لا يتناول الصرف إلا أشكال تلك الوحدات. إلا أن هذا التمييز تمييز وهمي : ذلك أن مجموعة أشكال اسم ما لا تصبح وحدة استبدالية إعرابية إلا بالمقارنة مع الوظائف المرتبطة بمختلف الأشكال، وبالعكس، فإن هذه الوظائف لا تكون قابلة لأن تندرج ضمن الصرف إلا اذا ناسب دليل صوتي محدد كلَّ وظيفة من تلك الوظائف. فالصرف الاعرابي المعين ليس جدولا من الأشكال، ولافئة من التجريدات المنطقية، وإنما هو عبارة عن تأليف بين جدول الأشكال والتجريدات المنطقية.

C L G P. 185 (1)

فالأشكال والوظائف متعلقة ببعضها البعض. ومن الصعب، إن لم نقل من المستحيل، الفصلُ بينهما، ومن وجهة النظر اللسانية، ليس للصرف موضوع واقعي ومستقل بحيث لا يمكنه أن يشكل مجالا معرفيا متميزا عن التركيب.

ومن جهة أخرى، هل من المنطقي إقصاء علم المعاجم من النحو ؟ لأول وهلة، لا يبدو أن الكلمات، كما هي مثبتة في المعجم، قد تفسح المجال أمام الدراسة النحوية التي نجعلها تنحصر، في الغالب، في العلاقات الموجودة بين الوحدات. غير أننا لا نلبث أن نلاحظ أن عددا كبيرا من هذه العلاقات يمكنه أن يُعبر عن نفسه سواء بواسطة الكلمات أمْ بواسطة وسائل نحوية. وغالبا ما ننسب بعض الحروف إلى النحو، بينما هي معجمية من حيث الجوهر (2).

وإذن، ومن منظور الوظيفة، فنحن نرى أن الواقعة المعجمية يمكنها أن تلتبس بالواقعة التركيبية. ومن جهة ثانية، فإن كل كلمة ليست بالوحدة البسيطة ولا قابلة للاختزال لا تتميز، في الجوهر، عن جزء من الجملة وعن واقعة تركيبية. وأما تنسيق الوحدات الفرعية التي تشكلها، فإنه يَخْضع لنفس المبادىء الأساسية، كما هو الشأن بالنسبة لتكوين مجموعات من الكلمات (= كلمات مركبة).

والخلاصة هي أن تقسيمات النحو التقليدية يمكن أن تكون ذات نفعية عملية، غير أنها لا تتناسب والتمييزات الطبيعية ولا ترتبط فيما بينها بأي رابط منطقي. ولذلك، فالنحو لا يمكن أن يُبْنَى إلّا على أساس مبدإ مختلف وأسْمَى (3).

2 — تقسيمات عقلية

يُفَسَّر تداخل الصرف والتركيب وعلم المعاجم بالطبيعة المتماثلة، في العمق، لكل الوقائع السانكرونية. فلا يمكن أن تكون بينها أية حدود مرسومة سلفا.

والتمييز الموضوع أعلاه بين العلاقات المركبية والعلاقات الترابطية هو، وحده، الذي يقترح نموذجا تصنيفيا يفرض نفسه من تلقاء ذاته، وهو النموذج الذي بإمكاننا أن نجعله قاعدة النسق النحوي (4).

إن كل ما يكوّن حالة لسان ينبغي أن يتعلق بنظرية المركبات ونظرية الترابطات. وهكذا، تبدو بعض أجزاء النحو التقليدي قابلة لأن تتجمع، دون كلفة، في أحد النظامين. فالاعراب عبارة عن شكل نموذجي للترابط من الأشكال الموجودة في ذهن الذوات المتكلمة. ومن جهة ثانية، يندرج التركيب، أي نظرية تجميع الكلمات حسب التعريف الأكثر تداولا،

(2) نفسه ص 186
(3) نفسه ص 187
(4) نفسه ص 187

ضمن المركبية، لأن هذه المجموعات تفترض، دائما، وحدتين موزعتين في الفضاء على الأقل. إن كل الوقائع المركبية لا تصنف في التركيب، غير أن كل الوقائع التركيبية تنتمي إلى المركبية.

إن أية قضية نحوية من شأنها أن تبين أهمية دراسة كل مسألة من زاوية نظر مزدوجة. وهكذا، فإن مفهوم الكلمة يطرح مشكلتين متميزتين بحسب النظر إليه ترابطيا أو مركبيا.

يجب، إذن، إعادة كل واقعة إلى نظامها المركبي أو الترابطي، كما يجب تنسيق مادة النحو كلها على مستوى المحورين الطبيعيين ؛ وهذا التقسيم وحده هو الذي يبين ما الذي ينبغي تغييره في الإطارات المستعملة (= المتداولة) للسانيات السانكرونية (5).

3 — دور الكيانات التجريدية في النحو

إن من شأن الكيانات المجردة النحوية أن توضح بشكل جيد ضرورة فحص كل مسألة نحوية على مستوى جهتي النظر المتميزتين أعلاه.

1.3 — من حيث المظهر الترابطي

إن ترابط شكلين ليس ناتجا فحسب عن الاحساس بأنهما يشتركان في شيء ما، بل وأيضا عن تمييز طبيعة العلاقات التي تتحكم في الترابطات. فالذوات تعي أن العلاقة الرابطة بين علّم وتعليم وعتم وتعتيم ليست هي نفس العلاقة التي تجدها بين تعليم وتعتيم. ومن هذه الزاوية يرتبط نسق الترابطات بنسق النحو.

ويمكن القول إن مجموع التصنيفات الواعية والمنهجية التي يقوم بها النحوي — الذي يدرس حالة لسان معين دون استدعاء التاريخ — يجب أن تتطابق مع مجموع الترابطات الواعية أو غير الواعية الموظفة في الكلام. وهذه التصنيفات هي التي تُثبت في أذهاننا فصائل الكلمات والوحدات الاستبدالية الاعرابية والعناصر المكوّنة : الجذور واللواحق والعلامات الاعرابية... الخ (6).

لكن أتكشِفُ الترابطاتُ العناصر المادية فقط ؟ إن الجواب بالنفي بدون شك إذ نعلم أن الترابطات تقارنُ بين الكلمات المرتبطة فيما بينها من حيث المعنى لا غير، وينبغي أن يحدث نفس الشيء في النحو : إن أصوات ثلاث علامات إعرابية لا تتماثل فيما بينها من حيث الترابط ؛ إلّا أنها ترتبط، مع ذلك، بقيمة مشتركة تملي استعمالا متماثلا. وهذا يكفي لخلق الترابط في غياب أية دعامة مادية. فتتخذ الاضافة وحروف الجر مثلا موقعها في اللسان. إنه بواسطة طريقة مماثلة ترتبط العلامات الاعرابية فيما بينها في الذهن وتكشف عن الحالات الاعرابية والعلامة الاعرابية كمفهومين عامين.

(5) نفسه ص 188
(6) نفسه ص 189

وتربط الترابطات من نفس النظام بين كل الأسماء وكل الصفات.. الخ، وترسخ مفهوم أقسام الخطاب.

كل هذه الأشياء توجد في اللسان، لكن ككيانات مجردة، ودراسة هذه الأشياء صعبة جدا لأنه لا يمكننا أن نعرف بالتدقيق إذا ما كان وعي الذوات المتكلمة يذهب أبعد من التحليلات التي يقوم بها النحوي. غير أن الجوهري هو أن الكيانات المجردة ترتكز دائما، في نهاية التحليل، على الكيانات الملموسة. فكل تجريد نحوي ليس ممكن الوجود دون طائفة من العناصر المادية التي تكوّن أساسه. فالعودة ضرورية، إذن في نهاية الأمر، إلى هذه العناصر (7).

2.3 ــ من حيث المظهر المركبي

ترتبط قيمة مجموعة، في الغالب، بنظام هذه العناصر. وحينما تحلل الذات المتكلمة مركبا معينا فإن تلك الذات لا تقتصر على تمييز أجزائه، بل تلاحظ نظاما تعاقبيا معينا فيما بين تلك الأجزاء. فمعنى «است ــ خرج» يتعلق بموقع الوحدات الفرعية في تعاقبها، إذ لا يصح القول «خرج ــ است». ويمكن ألّا تكون للقيمة أية علاقة بعنصر ملموس («است» مثلا) وهي تنتج عن رتبة الأطراف لا غير. فاختلاف الدلالتين في «زيد المنطلق» و «المنطلق زيد» يعود إلى رتبة الكلمات. وقد يعبر لسان معين عن فكرة بواسطة تعاقب الأطراف أحيانا، فيما يعبر عنها لسان آخر بواسطة طرف ملموس أو عدة أطراف ملموسة ؛ فالانجليزية تعبر في النموذج المركبي gooseberry wine و gold watch.. الخ بواسطة رتبة الأطراف المحضة والبسيطة عن علاقات تعبر عنها الفرنسية المعاصرة بواسطة حروف الجر ؛ وتعبر الفرنسية المعاصرة، بدورها، عن مفهوم الفضلة المباشرة بواسطة موقع الاسم بعد الفعل المتعدي لا غير، بينما تعبر اللاتينية وألسنة أخرى عن ذلك بواسطة حالة النصب المتميزة بعلامات إعرابية خاصة. الخ (8).

لكن إذا كانت رتبة الكلمات كيانا مجرداً بلا منازع، فإن وجودها يعود إلى الوحدات الملموسة التي تحتوي عليها والتي لها بعد واحد. إنه من الخطإ الاعتقاد بأن هناك تركيبا غير مجسد خارج هذه الوحدات المادية الموزعة في الفضاء. فجملة The man I have seen الانجليزية (الرجل الذي شاهدته) تبين لنا واقعة تركيبية يبدو أنها ممثلة بصفر. أما العربية، فتمثل لها بـ «الذي». وبواسطة مقارنتها بالواقعة التركيبية العربية، ينتج ذلك الوهم القاضي بأن العدم يمكنه أن يعبر عن شيء ما ؛ وفي الواقع، فإن الوحدات المادية الموضوعة الواحدة تلو الأخرى في نظام مخصوص تخلق وحدها هذه القيمة. وخارج مجموع أطراف ملموسة، لا يصح التفكير في حالة تركيبية (9).

(7) نفسه ص 189 ــ 190
(8) نفسه ص 190 ــ 191
(9) نفسه ص 191

إن وحدة مادية معينة لا توجد إلا بواسطة المعنى والوظيفة التي اكتسبتها، وهذا المبدأ مبدأ هام بصفة خاصة بالنسبة للوحدات غير الممتدة لأننا نميل إلى الاعتقاد أنها توجد بفضل ماديتها الخالصة وأن «أحبَّ» مثلا لا يشهد لها بالوجود إلا الأصوات التي تتكون منها. وعلى عكس ذلك، فإن أي معنى وأية وظيفة لا يوجدان إلا بواسطة دعامة ذات شكل مادي ؛ وإذا كانت صياغة هذا المبدأ قد تمت بخصوص المركبات الشديدة الامتداد أو بخصوص النماذج التركيبية، فما ذلك إلا لأننا قد رأينا فيها تجريدات غير ماديّة ترتفع إلى مستوى أطراف الجملة. ويتطابق هذان المبدآن، في تكاملهما، مع أقوالنا المتعلقة بحصر الوحدات (10).

* * *

يدور البحث في هذا الفصل حول مستويات التحليل اللساني وفق المبادىء التي سبق لسوسير أن طرحها. وسنتوقف هنا عند مفهوم النحو عنده، ومفهوم الصرف والتركيب وعلم المعاجم والعلاقة بين مختلف هذه المستويات لنرصد، بعد ذلك، الدراسة الصوتية كما حدد معالمها سوسير.

فما معنى النحو ؟

يرادف النحو اللسانيات السكونية ووصف حالة لسان معينة، إذ إن هذه الحالات تحتوي على ما يمكن تسميته بالنحو. والنحو يفترض وجود نسق مكون من وحدات متعاصرة، ومتلازمة. ولذلك، فكل ما هو سانكروني في اللسان يتلخص، بشكل جيد، في مصطلح «نحو».

ويتضمن كل ما هو سانكروني، حتما، موضوعا مركبا ونسقيا، أي نسقا يوظف القيم، وهذا الموضوع هو اللسان بوصفه نسق وسائل تعبيرية تنسج في ما بينها شبكة من العلاقات المختلفة. فالنحو يعني، إذن، وصف الأطراف اللسانية في سانكرونيتها، وبالتالي في تلازمها وارتباطها ببعضها البعض.

وبديهي أن هذا التعريف يخالف المفهوم التقليدي للنحو. فقد كان النحو يضم الصرف والتركيب معا، في حين يقصي من دائرة بحثه علم المعاجم. لقد كان النحو هو العلم الذي يقوم بدراسة المقولات المختلفة للكلمات (= أقسام الكلام) وكيفية تكوين الكلمات بواسطة تأليف الجذور والأشكال الاعرابية، وهذا هو العلم المسمى بعلم الصرف. وبموازاة ذلك، كان النحو يقوم بدراسة كيفية تكوين الكلمات لمجموعات تركيبية وللجمل، أي وضع

(10) نفسه ص 192

القواعد المتحكمة في التأليف بين الكلمات، ومن ثمة تحديد وظائف الوحدات اللسانية. وهذا هو العلم المسمى بالتركيب. أما علم المعاجم، وفق هذا التصور التقليدي للنحو، فلم يكن مندرجا ضمن النحو، أي لم يكن يعتبر مستوى لسانيا نسقيا.

هذا التصور التقليدي للنحو هو الذي يحاربه سوسير في مقدمة هذا الفصل، بل وفي هذا الفصل بأتمه. وقبل عرض آرائه في هذا المجال، لابد من تحديد تصوره لكل من التركيب والصرف وعلم المعاجم.

تشترط الواقعة التركيبية وجود وحدات متعاقبة (11). وعليه، فالواقعة التركيبية شديدة التلازم بالخاصية الخطية. ولعل ماكان يهم سوسير من طرحه للخاصية الخطية هو درجة اهتمامه بالمظهر النحوي. ذلك أن رتبة الوحدات لا تتمتع بالحرية، وإنما تخضع لمجموعة من القيود. ولا يقتصر اهتمام سوسير على الوحدات فقط، وإنما ينسحب أيضا على رتبة الوحدات الفرعية.

إن الخاصية الخطية تعني، في هذا المجال، إمكان إعادة إنتاج مجموعاتٍ وحدات دالة وخلقها، أي إعادة إنتاج المركبات وخلقها وفق رتبة معينة. وفي هذا الصدد، يرى سوسير أن مسألة رتبة الوحدات الفرعية في الكلمة تتعلق، بالتحديد، بمسألة موقع الكلمة في الجملة. إن المقصود هو التركيب حتى في الوقت الذي يتعلق فيه الأمر باللواحق. إنه نوع آخر من التركيب، إلا أنه واحد في جوهره. وكل تركيب يعود إلى مبدإ أولي، وهو الخاصية الخطية للسان. فلا يمكنني أن أجسد الكلمة إلا بواسطة خط مكون من أجزاء متعاقبة سواء حصل ذلك في الداخل، أي في الدماغ، أم في الكلام. وأرى أن هناك ترتيبين، في المجالين معا، يناسبان نظامَيْ العلاقات : فمن جهة، هناك نظام خِطاني، وهو بالضرورة نظام كل وحدة في الجملة أو في الكلمة، ثم هناك نظام آخر، وهو النظام الحدسي، وهو عبارة عن نظام الترابطات التي لا توجد في النسق الخطي، لكن الذهن يلم بها فورا (12).

يتضح، إذن، أن التركيب لا ينهض إلا على قاعدة الخاصية الخطية للسان. فالكلمة لا توجد إلا بواسطة خط مكون من أجزاء متعاقبة، أي أنها كوحدة لا توجد إلا بتعاقب الأجزاء المكونة لها وفق ترتيب مخصوص ومعين. وبذلك يتضمن التركيبُ التركيبَ الداخلي للكلمة وتركيب الجملة، أي نوعين من التركيب يشكلان تركيبا واحدا بحكم ارتباط التركيب بالخاصية الخطية للسان.

ويرتبط التركيب بالمحورين المركبي والترابطي مادام المركبي والترابطي متلازمين. ومعنى ذلك أنه لا يمكننا أن نتصور التركيب خارج هذين النوعين من العلاقات. وسنعود، فيما بعد، إلى علاقة مستويات التحليل اللساني بهذا المنظور.

(11) انظر godel. المرجع السابق ذكره ص 218

(12) Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 170

أما الصرف، فهو العلم الذي يتناول الوحدات الصوتية المناسبة لجزء من الفكرة، كما يتناول تأليف هذه الوحدات، أي أن الصرف يتناول الأشكال التي تتخذها تلك الوحدات اللسانية. لكن هل للوحدات الصرفية وجود واقعي ؟ إن مظهرها الواقعي يتجلى في ما تعيه، إلى درجة ما، الذوات التكلمة، أي أن هذه الذوات تعي الوحدات الصرفية باعتبارها وحدات دالة أصغر من وحدة الكلمة (13).

إن الوحدة الصرفية، إذن، هي الوحدة الصوتية المناسبة لجزء من الفكرة أو الوحدة الدالة الصغرى. والصرف يدرسها من حيث الأشكال المختلفة التي تتخذها.

وهكذا، فكلما نظرنا إلى الأشكال المختلفة في حقبة واحدة، فإن ما نقوم به لا يَعْدُو أن يكون صرفا. وإذا كان الصرف يهتم بالأصوات، فإنه لا يهتم بذلك إلا إذا كان الصوت حاملا لفكرة (14).

وفيما يتعلق بعلم المعاجم، فإنه يمكن القول، واعتمادا على تحليلات سوسير المتعلقة بالقيمة اللسانية والمحورين المركبي والترابطي، إن سوسير يعتبر المفردات مستوى لسانيا تام النسقية (15)، ويرى أن للمعجم بنية. فهو حينما يفكر في الكلمة، فإنه ينظر إليها في توظيفها داخل نسق من العلاقات. وبذلك فالواقعية الدالة للكلمة تكتسبها من التحديدات التي يفرضها عليها وجود النسق (16)، فالكلمة، على هذا الأساس، قابلة لأن تدرس على مستوى المحورين : المركبي والترابطي. فعلى المستوى المركبي، ندرس طاقات الكلمة في السلسلة الكلامية مع تنوعات الدلالة الناتجة عنها. أما على المستوى الترابطي، فإننا ندرس الاستبدالات الممكنة والقادرة على إنتاج دلالات متماثلة أو متعارضة (17).

هذه المستويات الثلاثة، في رأي سوسير، ليست منفصلة عن بعضها البعض، وإن الوهم التمييز بينها. ومعنى ذلك أن تقسيمات النحو التقليدية، كما سنرى، لا تتناسب والتمييزات الطبيعية.

ففيما يخص التركيب والصرف، يبدو أنهما متلازمان، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، بل إن الصرف لا يمكن أن يشكل علما ذا موضوع واقعي ومستقل. فهو مجال معرفي غير متميز عن التركيب. فالاشكال (التي يدرسها الصرف) متعلقة بالوظائف (التي يدرسها التركيب)، والعكس صحيح أيضا. إن الأشكال الصرفية لا يمكن أن تصير وحدة استبدالية إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبية التي تؤديها تلك الأشكال (ضرب، ضاربٌ،

(13) Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 41

(14) نفس المرجع السابق. ص 41.

(15) Dictionnaire de linguistique. P. 293

(16) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(17) نفس المرجع ص. 294.

مضروبٌ،...الخ). وهذه الوظائف التركيبية لا تندرج في باب الصرف إلا حينما يُناسب دليل صوتي محدد وظيفةً محددةً. وعليه، فلكل وظيفة تركيبية وحدة صرفية مخصوصة.

إن التعارض بين الصرف والتركيب تعارض تبسيطي، ويبدو أن الظواهر الصرفية والظواهر التركيبية ظواهر متلازمة ومتعالقة. ولذلك، يجب دراستها دفعة واحدة.

ومن البديهي أن سوسير، من خلال نقده هذا لتصور النحو التقليدي، يدعو إلى دمج هذين الفرعين وصهرهما في علم واحد : هو الصرف ــ تركيب (18) الذي يُعْنَى، في نفس الآن، بوصف قواعد البنية الداخلية للكلمات وقواعد تأليف المركبات في جمل.

أما فيما يخص علم المعاجم، فإن سوسير يعترض على إقصائه من النحو. فالعلاقات بين الوحدات، والتي هي من باب الدراسة النحوية، يمكن أن يعبر عنها بواسطة الكلمات، كما يمكن أن يعبر عنها بواسطة وسائل نحوية. معنى ذلك أن العلاقة بين الوحدات قد تؤديها الكلمات أو الوسائل النحوية، وأن الكلمات، بما هي وقائع معجمية، والوسائل النحوية، بما هي وقائع تركيبية، قد تقوم بنفس الوظيفة.

وهكذا، فإذا انطلقنا من الوظيفة، فإن الوحدات المعجمية تلتبس بالوحدات التركيبية.

وعلاوة على ذلك، هناك مجموعة من الحروف تنتسب إلى النحو، بينما هي، في الجوهر، معجمية. ثم هناك الكلمات المركبة التي لا تتميز عن جزء من الجملة وعن واقعة تركيبية.

يبدو، إذن، أنه يستحيل تصور المعجم منفصلا عن التركيب، ولا تصور التركيب في انفصال عن المعجم، ولذلك لا يصح على وجه الاطلاق، نظرا لهذه العلاقة، إقصاء علم المعاجم من النحو.

والخلاصة هي أن النحو، في تصور سوسير يشمل الصرف والتركيب وعلم المعاجم، وأن هناك تداخلا بين مختلف هذه الفروع.

هذا التداخل بين هذه الفروع الثلاثة ينبيء بضرورة الابتعاد عن وضع حدود مرسومة سلفا بين هذه الفروع، وقد اتضح خطأ هذه النظرة. ويعود هذا التداخل إلى كون كل الوقائع السانكرونية ذات طبيعة متماثلة، ولهذا السبب لا يحق وضع فواصل بين فروع النحو، إذ تخضع كلها لمبادىء واحدة.

فقاعدة النسق النحوي تكمن في التمييز بين العلاقات المركبية والعلاقات الترابطية باعتبارها نموذجا تصنيفيا. ومعنى ذلك أن هذين النموذجين المتلازمين يشكلان نموذجا لتصنيف كل الوقائع النحوية صرفية كانت أم تركيبية أم معجمية.

فإذا كان النحو هو العلم الذي يصف حالة اللسان، فإن كل ما له صلة بحالة اللسان، من صرف وتركيب ومعجم، ينبغي أن يرتبط بنظرية المركبات ونظرية الترابطات. ووفق

(18) morphosyntaxe

هذا المنظور يمكن لبعض فروع النحو التقليدي أن تصنف تصنيفا جديدا، فيصنف الأعراب مثلا في الترابط باعتباره شكلا نموذجيا له، ويصنف التركيب ضمن المركبية باعتبار أن كل الوقائع التركيبية تنتمي إلى المركبية.

وهكذا يمكن أن تعود كل واقعة نحوية إلى نظامها الترابطي أو المركبي، ومن هنا أهمية معالجة كل مسألة نحوية من زاوية نظر مزدوجة.

وعليه، فالمحوران المركبي والترابطي يشكلان الاطار النظري والمنهجي الملائم لدراسة مختلف الوقائع النحوية في تلازمها وارتباطها ببعضها البعض، بعيدا عن أية نظرة تجزيئية تقليدية لا تنظر إلى النحو باعتباره نسقا سانكرونيا دالا.

وإذا عدنا إلى الكيانات المجردة في النحو، فإننا سنتبين أنها توضح ضرورة معالجة كل المسائل النحوية على مستوى المحورين : المركبي والترابطي.

فعلى المستوى الترابطي، يرتبط نسق النحو بنسق الترابطات، ذلك أن ترابط الأشكال فيما بينها يعود أيضا إلى طبيعة العلاقات المتحكمة في الترابطات، إذ باستطاعة الذوات المتكلمة أن تميز العلاقات الرابطة بين الأشكال.

أما بخصوص تصنيفات النحوي الواعية والمنهجية، فإنها تطابق ضرورةً مجموع الترابطات الواعية وغير الواعية. وتكمن وظيفة هذه التصنيفات في ترسيخ فصائل الكلمات والوحدات الاستبدالية الاعرابية والجذور واللواحق في أذهاننا، فترابط الوحدات فيما بينها وتصل الترابطات بين فئة الأسماء وفئة الصفات وترسخ مفهوم أقسام الكلام.

كل هذه الأشياء تجد موقعا لها في اللسان، بفضل تلك العلاقات، وهي لا توجد إلا ككيانات مجردة لكنها مرتكزة على كيانات ملموسة.

وأما على المستوى المركبي، فإن النظام التعاقبي الذي تلاحظه الذوات يتضمن مفهوم الموقع الذي ينتج عنه معنى الوحدة اللسانية المقصود تحديد معناها. وبذلك تكون القيمة ناتجة عن رتبة الأطراف لاغير.

إن الرتبة متأتية عن العلاقات المركبية، وهي كيان نحوي مجرد، إلا أن وجوده متعلق بالوحدات الملموسة ذلك أن التركيب لا يوجد خارج الوحدات المادية الموزعة في الفضاء. وعلى هذا الأساس، يصح القول، إن المعنى والوظيفة لا يوجدان بدون دعامة مادية.

الفصل الثامن

دراسة الأصوات عند سوسير

1 ــ تعريف الصّوائة

إن أول خطوة نحو الحقيقة تكمن في فصل الأصوات عن الكتابة. وقد استطاع اللسانيون الأوائل تزويد اللسانيات بعلم مساعد حررها من الكلمة المكتوبة.

غالبا ما سميت «فيزيولوجيا الأصوات» بـ «الاصواتيات» (علم الأصوات) Phonétique. لكن هذا المصطلح يبدو غير ملائم، لذا نستبدله بمصطلح صِوَائة«فونولوجيا» Phonologie. لقد كان علم الأصوات يعني، أول الأمر ــ وينبغي أن يعني ذلك دائما ــ دراسة تطور الأصوات. ولا ينبغي أن تلتبس، تحت نفس التسمية، دراستان متميزتان تمييزا مطلقا. فعلم الأصوات علم تاريخي، يحلل الأحداث والتغيرات التي تقع في الزمن. أما الفونولوجيا، فهي خارج الزمن لأن ميكانيزم (إوالية) النطق يبقى دائما مماثلا لنفسه.

لا ينبغي ألا تلتبس هاتان الدراستان فقط، بل إنه لا يمكنهما إلا أن تتعارضا. فالأولى فرع من الفروع الجوهرية لعلم اللسان، أما الفونولوجيا فليست سوى علم مساعد ولا تنتمي إلا إلى الكلام. ومن غير شك أننا لا نرى ماهي وظيفة الحركات النطقية إذا ما انعدم اللسان، إلا أن هذه الحركات لا تشكل اللسان، وحينما فسرنا كل حركات جهاز النطق الضرورية لانتاج كل انطباع سمعي، فإننا لم نوضح في شيء مسألة اللسان. إن اللسان نسق يعتمد على تعارض هذه الانطباعات السمعية تعارضا ذهنيا ؛ وما يهم في التحليل لا يعدو أن يكون لعبة هذه التعارضات (1).

(1) C L G. P. 55 — 56

1.1 ـ تعريف الصُّوَيْتة (الفونيم)

يرتبط اهتمام الكثير من الفونولوجيين بالفعل النطقي ارتباطا يكاد يكون مقصيا لأي فعل آخر، أي أنهم يهتمون بانتاج الأصوات بواسطة الأعضاء (الحنجرة، الفم، الخ...)، ويهملون الجانب السمعي. وهذا المنهج ليس منهجا سليما : لا لأن الانطباع الحاصل في الأذن يُسَلم إلينا بشكل مباشر كما هو حال الصورة الحركية للأعضاء، بل وأيضا لأن الانطباع هو القاعدة الطبيعية لكل نظرية (2).

إن المعطى السمعي يوجد، قَبْلُ، بشكل واع حينما ندرس الوحدات الفونولوجية ؛ فبواسطة الأذن نعرف ما هو الصوت «ب» وما هو الصوت «ت»، الخ... ولو كان بإمكاننا أن ننسخ، بواسطة آلة سينمائية، كل حركات الفم والحلق المنجَزة لسلسلة من الأصوات، لكان من المستحيل اكتشاف التقسيمات الفرعية في تعاقب الحركات النطقية، فنحن لا نعرف متى يبتدىء صوت معين ومتى ينتهي الصوت الآخر. ثم كيف نؤكد، دون الاستعانة بالانطباع السمعي، أن كَتَبَ مثلا تحتوي على ست وحدات لا ثلاث أو أربع ؟ إنه يمكننا أن ندرك بشكل مباشر، في السلسلة الكلامية المسموعَةِ، إذا ما كان صوت معين يبقى مطابقا لنفسه أم لا ؛ وما دمنا نملك انطباعا يقضي بأن هناك شيئا منسجما، فإن هذا الصوت صوت واحد. فالمهم، إذن، هو كيفية الانطباع. والسلسلة السمعية لا تنقسم إلى أزمان متساوية، وإنما تنقسم إلى أزمان منسجمة تتميز بوحدة انطباعية، وهنا تكمن نقطة الانطلاق الطبيعية للدراسة الفونولوجية (3).

فحصر أصوات السلسلة الكلامية لا يمكنه أن يعتمد، إذن، إلا على الانطباع السمعي، غير أن وصف تلك الأصوات شيء آخر، إذ لا يمكن أن يحدث إلا على أساس الفعل النطقي. ويعود ذلك إلى أن الوحدات السمعية، منظورا إليها داخل سلسلتها الخاصة، غير قابة للتحليل. وإذن، لابد من اللجوء إلى سلسلة حركات النطق ؛ فنلاحظ أن نفس الفعل يناسبه نفس الصوت : ب (زمن سمعي) = بّ(زمن نطقي). ونسمي هاتين الوحدتين الأوليين اللتين نحصل عليهما ونحن نقطع السلسلة الكلامية واللتين تتكونان من ب و بّ ـ نسميهما بفونيمين Phonèmes. إن الفونيم هو مجموع الانطباعات السمعية والحركات النطقية، مجموع الوحدة المسموعة والوحدة المنطوقة، فالواحدة تشترط الأخرى : وهكذا، فالفونيم وحدة مركبة لها صلة بكل سلسلة (4). وتعتبر العناصر التي نحصل عليها، أول الأمر، بتحليلنا السلسلة الكلامية، بمثابة حلقات هذه السلسلة، وبمثابة لحظات غير قابلة للتجزيء ولا يمكن اعتبارها خارج الزمن الذي تحتله.

(2) نفسه ص 63
(3) نفسه ص 63 ـ 64
(4) نفسه ص 65

وهكذا، فإن مجموعة « تَ » هي، دائما، لحظة مضافة إلى لحظة، وقطعة من امتداد معين تضاف إلى قطعة أخرى. وعلى عكس ذلك، فإن قطعة « ت » غير القابلة للتجزيء، منظورا إليها بمفردها، يمكن أن نعتبرها في تجريديتها خارج الزمن. إنه بالامكان الحديث عن « ت » بصفة عامة كما يمكننا الحديث عن النوع espèce : ت، ويمكننا الحديث عن الكسرة كما يمكننا الحديث عن النوع : **الكسرة** غيرَ مشدودين إلا إلى الخاصية التمييزية دون الانشغال بكل ما له صلة بالتعاقب في الزمن (5).

وبعد تحليل عدد كاف من السلاسل الكلامية المنتسبة إلى ألسنة مختلفة، نصل إلى معرفة العناصر التي توظفها تلك الألسنة، كما نصلُ إلى تصنيف تلك العناصر، فإذا أهملنا التلوينات التي لا أهمية لها على المستوى السمعي فإن عدد الأنواع الفونولوجية المعطاة ليس غير محدد (6).

2.1 ـ الجهاز النطقي وطريقة اشتغاله

من الجوهري أن نميز في الفم الشفتين : الشفة العُلْيا والشفة السفلى؛ وطرف اللسان والأجزاء المتبقية منه ؛ والأسنان العليا ؛ والحنك الذي يحتوي على جزء أمامي عظمي وثابت، وجزء خلفي لين ومتحرك أو غشاء الحنك (= حنك لين) ؛ وأخيرا اللهاة. والأعضاء المتحركة أثناء النطق هي الشفة السفلى واللسان واللهاة، والأعضاء الثابتة هي المتبقيات.

ويَنفتح المزمار المكونُ من عَضَلَيْن متوازيين أو وترين صوتيين حينما يتباعد هذان الوتران، وينغلق حينما يتماسان. وانفتاح المزمار قد يتسع وقد يضيق. ففي الحالة الأولى، يتسرب الهواء بحرية ولا يتذبذب الوتران الصوتيان ؛ وفي الحالة الثانية، يُحْدِثُ تسرب الهواء ذبذبات صوتية. أما تجويف الأنف فهو عضو ثابت لا يتحرك أبدا ؛ وتسرب الهواء يمكن أن يوقف حينما ترتفع اللهاة فتُغْلِقَ ذلك المنفذ (7).

وبخصوص تجويف الفم، فإنه يمدنا بإمكانات متنوعة إذ يمكننا أن نمدد من طول القناة بواسطة الشفتين، كما يمكننا أن نضيق التجويف وأن نغلقه بواسطة حركات الشفتين واللسان غير المحصورة التعدد.

إن دور هذه الأعضاء كأعضاء منتجة للصوت يرتبط بشكل مباشر بحركيتها : نفس التشابه في وظيفة الحنجرة وتجويف الأنف، ونفس التنوع في وظيفة تجويف الفم.

يمر الهواء الخارج من الرئتين، أولا، بالمزمار، وفي هذه الحالة هناك إنتاج محتمل لصوت مزماري عن طريق تقريب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر. إلا أن الحنجرة ليست العضو الذي يمكنه أن يُنتج التنوعات الفونولوجية التي تسمح بتمييز أصوات اللسان وتصنيفها ؛

(5) نفسه ص 65 ـ 66
(6) نفسه ص 66
(7) نفسه ص 67

فالصوت الحنجري وحيد الشكل. إنه ثابت في كيفيته لأننا ندركه مباشرة بنفس الصفة التي صدر بها عن المزمار.

أما القناة الأنفية فإنها تستخدم فقط كمرنان résonateur للذبذبات الصوتية التي تعبرها ؛ وإذن، فليس لها دور منتج للصوت.

وعلى النقيض من ذلك، فإن تجويف الفم يجمع بين وظيفة مُوَلِّد الصوت ووظيفة المرنان. فإذا كان المزمار أكثر انفتاحا، فإن أية ذبذبة حنجرية لا يمكنها أن تنتج، والصوت الذي ندركه حادث عن تجويف الفم لا غير (ونترك أمر التقرير فيما إذا كان صوتا أو مجرد ضوضاء Bruit للفيزياء). وإذا عمل تقريبُ الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر على ذبذبة المزمار، فإن الفم يتدخل بشكل أساسي بصفته ملوِّناً للصوت الحنجري.

وهكذا، فالعوامل التي يمكنها أن تنتج الصوت هي إخراج الهواء والنطق الفموي وذبذبة الحنجرة والرنين الأنفي (8).

غير أن تعداد عوامل إنتاج الصوت ليس، بَعْدُ، هو تحديد العناصر الاختلافية للفونيمات. إذ ليس المهم هو كيفية تشكيلها وإنما ما يميزها عن بعضها البعض. ويمكن أن تكون للعامل السالب أهمية كبرى من أجل التصنيف بالنظر إلى العامل الموجب. فإخراج الهواء، مثلا، كعامل موجب، وإن كان موجودا في كل فعل نطقي، لا قيمة اختلافية له ؛ بينما يُوظَّف انعدام الرنين الأنفي، كعامل سالب، كما يُوظَّف وجوده، في التمييز بين الفونيمات. فالجوهري، إذن، هو أن العاملين، المشار إليهما أعلاه، عاملان ثابتان وضروريان وكافيان لانتاج الصوت :

أ) إخراج الهواء،

ب) النطق الفَمَوي،

أما العاملان الآخران فيمكن أن ينعدما أو أن يضافا إلى العاملين الأولين :

جـ) ذبذبة الحنجرة،

د) الرنين Résonance الأنفي (9).

ومن جهة ثانية، فإننا نعرف مسبقا أن أ) و جـ) و د) ثابتة الشكل، بينما يشمل ب) تنوعات لا متناهية.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن الفونيم يتحدد حينما نحدد الفعل النطقي، وأننا سنحدد كل أنواع الفونيمات بتحديدنا كل الأفعال النطقية. ولكن الأفعال النطقية، كما بَيَّنَ ذلك تصنيفنا للعوامل الفاعلة لانتاج الصوت، لا تتميز إلا بالعوامل الثلاثة الأخيرة. لذا

(8) نفسه ص 68

(9) نفسه ص 68 ـــ69

يجب، بالنسبة لكل فونيم، تبيان نطقه الفموي وهل يحتوي على صوت حنجري (~~~~) أم لا ([ ])، وهل يشمل رنينا أنفيا (....) أم لا ([ ]).وحينما لا يكون أحد هذه الثلاثة غير محدد، فإن تحديد الصوت يبقى ناقصا ؛ لكن، في الوقت الذي تتم فيه معرفة تلك العوامل الثلاثة، فإن تأليفاتها المختلفة تحدد كل الأنواع الجوهرية للأفعال النطقية (10).

فنحصل على خطاطة التنوعات الممكنة :

	I	II	III	VI
أ	إخـــــــــراج الهـــــــــواء			
ب	نطـــــــــق فمـــــــــوي			
جـ	[ ] •	~~~~ •	[ ] •	~~~~
د	[ ] •	[ ] •	--------- •	---------

العمود I يعين الأصوات المهموسة، والعمود II يعين الأصوات المجهورة، والعمود III يعين الأصوات المهموسة الأنفية، والعمود VI يعين الأصوات المجهورة الأنفية. غير أن هناك شيئا يبقى مجهولا، ويتعلق الأمر بطبيعة النطق الفموي ؛ إذن، فلابد من تحديد التنوعات الممكنة لهذه الطبيعة (11).

3.1 ـــ تصنيف الأصوات حسب نطقها الفَمَوي

نصنف الأصوات عادة بحسب موضع نطقها. لكن منطلقنا نحن سيكون مغايرا لهذا التصنيف. فكيفما كان موضع النطق، فإنه يمثل، دائما، انفراجا Aperture معينا، أي درجة ما من الانفتاح Ouverture بين الطرفين اللذين هما : الانسداد التام والانفتاح الأقصى. فعلى هذا الأساس، وانطلاقا من الانفراج الأدنى إلى الانفراج الأقصى، تصنف الأصوات إلى سبع فئات معينة بالأرقام التالية : 0 ، 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 . وداخل كل فئة من هذه الفئات نوزع الفونيمات إلى نماذج مختلفة بحسب موضع نطقها الخاص.

إننا سنتبع المصطلحات المتداولة رغم أنها ناقصة الكمال أو غير سليمة في نقط عديدة : ذلك أن مصطلحات مثل : حلقية، حنكية، أسنانية، مائعة... الخ هي مصطلحات غير منطقية إلى هذا الحد أو ذاك. وسيكون من المعقول أن نقسم الحنك إلى

(10) نفسه ص 69

(11) نفسه ص 70

عدد ما من الأحياز ؛ بحيث إذا أخذنا بعين الاعتبار النطق اللساني، سيكون بإمكاننا أن نقول : بإزاء أية نقطة يوجد التضييق الأساسي في كل حالة (12).

وأخيرا، وداخل كل عملية نطقية، تتميز أنواع الفونيمات المختلفة بالمقترنين ــ صوت حنجري ورنين أنفي ــ اللذين يشكل غيابهما، وكذلك وجودهما، عنصر تمييز.

وفق هذا المبدإ، سنقوم بتصنيف الأصوات. ويتعلق الأمر بمجرد خطاطة تصنيف عقلي ؛ لذا ليس من المنتظر أن نجد فيها فونيمات ذات طبيعة مركبة أو خاصة، مهما كانت أهميتها العملية، مثلا الأصوات النَّفَسيَّة Aspirés (dh.ph الخ)، الأصوات المركبة Affriqués (تس، دج، pf، الخ..)، الصوامت المشربة Mouillées، المصوتات الضعيفة (ə أو muet e، الخ)، كما أننا لن نعثر على فونيمات بسيطة تفتقد كل أهمية عملية ولا تعتبر أصواتا متميزة (13).

أ. الانفتاح الصفر : الانسدادية Occlusives : وتشمل الطائفة كل الفونيمات المحصل عليها بواسطة الانغلاق التام، انغلاق تام لتجويف الفم إلا أنه مؤقت.

ولا مجال لفحص فيما إذا تم إنتاج الصوت حال الانغلاق أو حال الانفتاح ؛ وفي الواقع، فالصوت يمكن أن يتم انتاجه بالطريقتين معا.

وحسب موضع النطق، نميز ثلاثة نماذج أساسية من الانسداديات : النموذج الشفوي (ب ، م)، والنموذج الأسناني (ت ، د ، ن) والنموذج المسمى حلقيا (ك ، g ، n).

يتم النطق بالنموذج الأول بالشفتين ؛ وفي النموذج الثاني يلتصق الجزء الأقصى من اللسان بمقدمة الحنك ؛ وفي النموذج الثالث يتصل ظهر اللسان بمؤخر الحنك.

والصوامت الأنفية م،ن ، ṅ، هي صوامت انسدادية مجهورة أنفية حقا، فحينما نتلفظ بـ «أمبَا»، فإن اللهاة ترتفع لتغلق فتحة تجويف الأنف في الوقت الذي نمر فيه من الميم إلى الباء. وإذا كان نطق الأنفية يشمل انغلاقا تاما للفم، فإن انفتاح القناة الأنفية يكسبها خاصية انفراج أكبر (انظر الطائفة ج) (14).

ب. الانفراج 1 : الاحتكاكية Fricatives والانسيابية Spirantes وتتميز بانغلاق تجويف الفم انغلاقا غير تام يسمح بتسرب الهواء. ومصطلح الانسيابية مصطلح عام جدا ؛ أما مصطلح الاحتكاكية فيذكر بانطباع الاحتكاك الناتج عن تسرب الهواء، بغض النظر عن درجة الانغلاق.

وفي هذه الطائفة، لا يمكننا أن نتقيد بثلاثة نماذج، كما هو الحال في الطائفة الأولى. فهناك أولا الشفوية الخالصة (المناسبة للانسدادية p و ب)، وهي نادرة الاستعمال ؛ ولذلك لن

(12) نفسه ص 70 ــ 71
(13) نفسه ص 71
(14) نفسه ص 71 ــ 72

نأخذها هنا بعين الاعتبار ؛ فهي عادة ما تُعَوَّضُ بالشفوية ــ الأسنانية الناتجة عن تقريب الشفة السفلى من الأسنان (ف...) ؛ أما الأسنانية فتنقسم إلى تنوعات عدة وذلك بحسب الشكل الذي يتخذه أقصى اللسان في حالة التضييق. وبخصوص الأصوات المتعلقة بالحنك، فإن الأذن تميز عامة، بين نطق أمامي (الحنكية) ونطق خلفي (الحنك اللين) (15).

ج. الانفراج 2 : الأنفية : وقد سبق الحديث عنها في أ.

د. الانفراج 3 : المائعة : Liquides :

ويوجد في هذه الطائفة نوعان نُطقيان :

1) النطق الجانبي : يلتصق اللسان بالجزء الأمامي للحنك مع تركه لانفتاح على اليمين وعلى اليسار. وبحسب موضع النطق نميز بين لْ أسناني و ل حنكي أو «مشرب» و ڶ حلقي. أو غشائي. وهذه الفونيمات مجهورة في أغلب الألسنة تقريبا.

2) النطق الارتعادي Vibrante : يكون اللسان أقل قربا من الحنك كما هو الشأن بالنسبة للام، إلا أنه يرتعد مع عدد متغير من الضربات، فنحصل بذلك على درجة انفراج مساوية لدرجة انفتاح الصوامت الجانبية. ويمكن لهذا الارتعاد أن يحدث بطريقتين اثنتين : بطرف اللسان الملتصق أماما باللثة (الراء)، أو خلفا بالجزء الخلفي من اللسان (غ) (16).

وبعد هذه الدرجة الثالثة ننتقل إلى مجال آخر : ننتقل من الصوامت إلى المصوتات. ولحد الآن، لم نتنبأ بهذا التمييز لأن إوالية (ميكانيزم) التصويت لا تتغير. فصيغة مصوت معين شبيهة تمام الشبه بصيغة أي صامت مجهور. وعلى مستوى النطق الفموي، لا يوجد أي تمييز ينبغي القيام به. فالأثر السمعي، وحده، هو المختلف. إن الفم، حينما ينتقل إلى درجة انفراج معينة يشتغل أساسا كمرنان. وجرسُ Timbre الصوت الحنجري يظهر تاما بينما تَمَّحِي ضوضاء الفم. فبمقدار ما ينغلق الفم، بمقدار ما ينقطع الصوت الحنجري ؛ وبمقدار ما نفتحه، بمقدار ما تنخفض الضوضاء. هكذا يهيمن الصوت في المصوت (17).

هـ. الانفراج 4 : i u ü : تفترض هذه الأصوات، بالنسبة لباقي المصوتات، انغلاقا مازال هاما قريبا من انغلاق الصوامت. وتترتب عن ذلك بعض النتائج التي ستظهر فيما بعد والتي تُسَوِّغُ إسم أشباه المصوتات Semi - Voyelles الذي يسند، على وجه العموم، إلى هذه الفونيمات.

وننطق بـ i بواسطة شفتين منكسرتين ونطق أمامي، و u بواسطة شفتين مستديرتين ونطق خلفي، و ü بواسطة وضع الشفتين في u ونطق i.

(15) نفسه ص 72 ــ 73
(16) نفسه ص 74
(17) نفسه ص 75

وككل المصوتات، فإن لِ : ü u i أشكالًا أنفية إلا أنها نادرة.
و. الانفراج 5 : e o ö ويناسب نطقها على التوالي نطق i u ü.
ز. الانفراج 6 : a، ويتميز بانفتاح أقصى (18).

* * *

يطرح هذا القسم المتعلق بالدراسة الصوتية عدة قضايا نظرية ومنهجية منها تحديد الفرق بين علم الأصوات «الأصواتيات» والفونولوجيا «الصواتة»، وتحديد مفهوم الفونيم «الصُّوَيْتة»، ومسألة تحديد وتصنيف الأصوات.

فهناك، إذن، علمان يدرسان الأصوات، لكن من منطلقين مختلفين : الأول، وهو علم الأصوات ويُعْنى بدراسة تطور الأصوات والتغيرات اللاحقة عليها. إنه في حقيقة الأمر علم الأصوات التاريخي الذي ساد في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، اعتبر سوسير هذا العلم فرعا من فروع علم اللسان الجوهرية. فكيف يمكن تفسير ذلك ؟ وكيف يمكن اعتبار علم الأصوات، وفق هذا المنظور، علماً لسانيا ؟

لقد سبق لسوسير أن ميز بين نوعين من اللسانيات : لسانيات سانكرونية (= تزامنية) ولسانيات دياكرونية (= تاريخية)، وسبق أن بينا، في آنه، أن اللسانيات الدياكرونية هي من صميم العلم اللساني في تصور سوسير. وإذا تذكرنا ذلك، فهمنا أن علم الأصوات عند سوسير فرع من اللسانيات الدياكرونية لا من اللسانيات السانكرونية.

أما المنطلق الثاني فهو الفونولوجيا. ولابد من التنبيه أولًا على أن فونولوجيا سوسير مغايرة للفونولوجيا الحديثة. فهي لا تشترك معها إلا في التسمية. ذلك أن الفونولوجيا، عنده، تعنى بالدراسة الفيزيولوجية للأصوات، وهي ذات صلة بالكلام، أي لا صلة لها باللسان، وإذا كانت للفونولوجيا علاقة باللسانيات، فإن تلك العلاقة تنحصر في كون الفونولوجيا علما مساعدا لها من أجل دراسة تغيرات الصوت في تاريخ الألسنة.

وإذن، فهناك تعارض بين اللسانيات والفونولوجيا، ويعود هذا التمييز بينهما إلى التمييز السوسيري بين اللسان والصوت المنطوق كما سنرى فيما بعد.

ومن الواضح أن سوسير قد ميز بيّن علم الأصوات والفونولوجيا بناء على تمييزه بين اللسان والكلام. فعلم الأصوات يرتبط باللسان لكن بجانبه الدياكروني، والفونولوجيا ترتبط بالكلام. لكن ما هو سر غياب العلم الذي يعتني بالدراسة النسقية السانكرونية للأصوات ؟ وهل هذا النوع من الدراسة غائب فعلا في مختلف دروسه ؟

(18) نفسه ص 75 — 76

يبدو أن دراسة الأنساق الصوتية، بالنسبة لسوسير، ليست شيئا دالا لكي يُسْنَدَ إليها موقع في اللسانيات السكونية. وفي هذا الصدد، يقول سوسير : «إننا مع هذا الفرع الأول (يتعلق الأمر بعلم الأصوات) نخرج من الحالة التي علينا أن نصفها ؛ أي بتعبير آخر، لن يكون لنا ما نقوله» (19). ويقول كوديل : «إن أصوات اللغة لا فائدة لها بالنسبة للساني : فإذا ما أخذنا تعاقبا من الأصوات بشكل تجريدي فإنه لا صلة له إلا بجهة النظر الثابتة... إنه ليس في ذاته سوى شيء غير مجسم...» (20)، بل إن اللساني لا يهتم إلا بمظهر واحد للصوت، وهو مظهر الانطباع السمعي المشكِّل لأحِدِ جانبي الدليل (21)، ومعلوم أن لعبة اللسان تتكون من تعارض الانطباعات السمعية. أما الوحدات الصوتية فتعتني بها الفونولوجيا التي تضع جدولا لكل الفونيمات الممكنة، فلا يبقى سوى استخراج الفونيمات التي تشكل النسق الفونولوجي للسان معطى (22).

إننا لا نتعرف على اللسان إلا بواسطة الكلام، وبالتالي، فإننا لا نتعرف على النسق الفونولوجي لأي لسان، إلا بالدراسة الصوتية الفيزيولوجية والسمعية. فحينما نحدد هويات الأنواع الفونولوجية على قاعدة الاختلافات النطقية والسمعية، فإننا نكون، بذلك العمل، قد حددنا ملامح النسق الفونولوجي.

وإذا كان سوسير، لم يعين علما خاصا لدراسة الأنساق الفونولوجية، فإنه، مع ذلك، قد قارب هذا النوع من الدراسة على المستوى النظري حين تناول مفهوم القيمة اللسانية والعلاقات المركبية والترابطية. إننا حينما نسند قيمة للوحدات الصوتية، فإن هذه الوحدات تصبح وحدات لسانية، باعتبارها تساهم في تشكيل وحدات دالة وباعتبارها تتعارض مع قيم أخرى. ذلك أن القيمة الممكنة لِـ م ستنتج، من جهة، عن التعارض الداخلي مع أي نوع من العناصر من نفس النظام، مثل لِ ، ن...، الأصوات الممكنة في العربية. غير أن هناك طريقة أخرى لانتاج القيمة، ويتعلق الأمر بالقيمة المركبية، كون الميم موضوعة بين الفتحة وألف المد في سَمَا (23).

يبدو، إذن، أنه يمكن بناء النسق الفونولوجي لأي لسان على قاعدة التعارض بين الوحدات الصوتية واستبدال وحدة بأخرى الشيء الذي يعمل على تغيير المعنى أو الدلالات العقلية. هكذا، يتكون النسق الفونولوجي لأي لسان من مختلف الوحدات الصوتية المتعارضة فيما بينها والعاملة على خلق تغيير الدلالات العقلية. فنحصر بذلك الوحدات الصوتية اللسانية

(19) Saussure. Cité par Godel op. cit. p. 164
(20) Godel. op.cit. P. 166
(21) نفسه ص 165.
(22) نفسه ص 165
(23) انظر قولة سوسير في كوديل. المرجع السابق ذكره ص 167.

التي تقوم بوظيفة داخل اللسان المعطى. أما الوحدات الصوتية غير المتعارضة فلا تعدو أن تكون تنوعات لتلك الوحدات الصوتية المتعارضة.

أما عندما نعود إلى الفونولوجيا، بمفهومها السوسيري، فإننا نجد انتقادات صريحة ودقيقة موجهة إلى «الفونولوجيين» السابقين. وينطلق في انتقاده لهذا النوع من الدراسة الصوتية من التمييز بين «حصر» الأصوات و «وصفها». فالحصر يعني تمييز الأصوات عن بعضها البعض. والوصف هو تحديد مواضع النطق وطرقه المختلفة. ومعيار الحصر يختلف عن معيار الوصف. ذلك أن معيار الأول سمعي ومعيار الثاني نطقي.

ويتضمن هذا الفصلُ بين «الحصر» و «الوصف» انتقادا لمن غَلَّبوا الجانب النطقي على حساب الجانب السمعي ولمن اقتصروا على إنتاج الأصوات بواسطة أعضاء النطق وأهملوا الفعل السمعي.

إن هذا المنهج، في رأي سوسير، منهج غير سليم لأنه يكتفي بالوصف ويهمش ــ إن لم نقل يلغي ــ الحصر. إضافة إلى أن النظرية الفونولوجية لا يمكن أن تقوم ما لم تكن قاعدتها الطبيعية هي الانطباع السمعي. فنحن نتكلم لنُسمع. فالمهم. إذن، هو الانطباع السمعي لا وسيلة الانتاج.

وبناء على ذلك، فسوسير يعطي الأولوية للمعيار السمعي لأن الجانب النطقي بمفرده يبقى قاصرا، فبالاستعانة بالانطباع السمعي نحدد عدد الوحدات التي تتكون منها سلسلة كلامية ونميز بين الأصوات المؤلفة. وفضلا عن ذلك، فإن هناك علاقة بين الظاهرة الفيزيولوجية في مجموعها والظاهرة السمعية في مجموعها، وأن الصوت لا يوجد، في الواقع، ولا يتحدد إلا بتساوق الفعل النطقي والفعل السمعي، إلا بتضايف ثابت للفعلين (24).

غير أن هناك ظاهرة ثالثة تضاف إلى الظاهرتين السابقتين : إن الصوت المنطوق لا تتحكم فيه القوانين السمعية فقط، وإنما يرتبط بعلم النفس بصفته صورة ذهنية (25) أي صورة سمعية. والصورة السمعية، كما نعلم، هي الانطباع الذهني للصوت. فالصوت، بما هو انطباع ذهني، عبارة عن رسم أو نموذج مختزن. وحال النطق به، يصدر الدماغ تعليمات أساسها النموذج المختزن إلى أعضاء النطق المناسبة التي تقوم بعملها فتحدث أثرا سمعيا من شأنه أن يجعلنا نقوِّم هذا الصوت المنطوق بميزان الانطباع الذهني ــ النموذج.

إلا أن الظاهرة السمعية والظاهرة النفسية تشكلان في حقيقة الأمر آلية واحدة. ومؤدّى ذلك أن دراسة الصوت ينبغي أن تعتمد على معيارين يتكاملان : معيار سمعي ومعيار نطقي. الأول يحصر الأصوات ويحدد ماهيتها والثاني يصف إنتاج أعضاء النطق لها. الأول يحدد ماهية الصوت كوحدة انطباعية : أي زمن منسجم وبالتالي غير قابل للتحليل، والثاني يصف

(24) المرجع السابق ص 161.

(25) Saussure. Cité par Godel, op.cit. P. 161

الأصوات ويصنفها اعتمادا على «تحليل الفعل النطقي الذي يناسب كل زمن من «الازمان السمعية» (26).

والآن، ما الذي يتولد عن تلاقح الظاهرتين السمعية والنطقية ؟ إن ما يتولد عن مثل هذا التلاقح هو الفونيم «الصويتة». فالفونيم وحدة مركبة من مكونين متلازمين : الانطباع السمعي والحركة النطقية أو الوحدة المسموعة والوحدة المنطوقة. وعليه، فالفونيم يتجزأ بحسب المكونَيْن المختلفين. ولذلك فوحدة الفونيم لا توجد إلا في الدماغ (27). إنه، في نفس الآن «الصورة الذهنية» و «الانطباع السمعي» و «الفعل النطقي»، إنه كل ذلك جميعا. وهذا الكل لا يوجد إلّا في الدماغ المقر المناسب للسان.

يبدو، من خلال ما سبق، أن للفونيم علاقة باللسان وإن كان يتكون من عنصرين أحدهما شديد الارتباط بالكلام وهو الفعل النطقي. وما يجعل هذا التفسير قريبا إلى الصحة هو اعتبار سوسير الفونيمات، في معرض حديثه عن القيمة اللسانية، كيانات تعارضية علاقية وسالبة. وبذلك يشكل اللسان كلماته على قاعدة نسق من العناصر الصوتية غير الملتبسة ببعضها البعض.

فالفونيم، بهذا المعنى، مفهوم مجرد، وهو «نوع» فونولوجي، منظورا إليه خارج الزمن وبغض النظر عن التلوينات التي تلحق به فردية كانت أم محلية أم فئوية. فما يهم فيه هو «خاصيته التمييزية» أو خاصياته التمييزية.

بذلك يكون الفونيم هو الوحدة ــ الأساس لهذا النوع من الدراسة الصوتية والذي ليس بعلم الأصوات ولا بالفونولوجيا، وفق تصور سوسير. إلا أنه، في نفس الآن، الوحدة ــ الأساس بالنسبة لما يسميه سوسير بالفونولوجيا. وما ذلك إلا لأنه الوحدة الصوتية المجردة الرابطة بين الفعل السمعي والفعل النطقي. فهو لا يعني هنا الصوت المنطوق ولا التلوين الصوتي المحدد. وهنا يكمن التباسُ مفهوم الفونيم عند سوسير.

وبعد، كيف تتم عملية إنتاج الصوت اللغوي ؟ وكيف تتميز الفونيمات عن بعضها البعض ؟

فبعد تحديد سوسير لأعضاء النطق ووظائفها والأشكال المختلفة التي قد تتخذها، انتقل إلى الحديث عن عملية إنتاج الصوت اللغوي واقفا عند العوامل التالية : إخراج الهواء ــ النطق الفموي ــ ذبذبة الحنجرة ــ الرنين الأنفي . وإذا كانت تلك هي العوامل الضرورية لانتاج الأصوات، فإنه لابد من تحديد العناصر الاختلافية للفونيمات وكيفية تمييزها عن بعضها البعض. وهكذا، بواسطة العوامل الثلاثة الآتية : النطق الفموي ــ ذبذبة الحنجرة ــ الرنين الأنفي ــ تستطيع الأفعال النطقية أن تتميز، فنحصل بذلك على

(26) المرجع السابق ص 161

(27) نفسه ص 161.

الأصوات المهموسة والأصوات المجهورة، والأصوات المهموسة الأنفية والأصوات المجهورة الأنفية، ثم مختلف التنوعات الممكنة لطبيعة النطق الفموي.

وفي هذا الباب، يتبنى سوسير تصنيفا مغايرا للتصنيف السائد وفق مواضع النطق. ويرتكز هذا المنطلق السوسيري على أنه كيفما كان موضع النطق (= المخرج) فإنه لا يعدو أن يكون عبارة عن انفراج معين أي درجة معينة من الانفتاح بين طرفين هما : الانسداد التام والانفتاح الأقصى. فتصنف الأصوات بدءا من الانفراج الأدنى إلى الانفراج الأقصى إلى سَبْع فِئاتٍ. وداخل كل فئة توزع الفونيمات إلى نماذج مختلفة بحسب مخرجها الخاص.

ولعل المتحكم في مثل هذا التصنيف هو رغبة سوسير في التمهيد لتحديد مفهوم المقطع والفاصل المقطعي، فماكان منه إلا أن وظف نظام درجة انفراج الفونيمات التي يمكن للمقاطع أن تتألف منها. وفي هذا الصدد ميز بين سبع درجات :

الدرجة الصفر : الانسدادية : g . d . b . k . t . p

الدرجة 1 : الاحتكاكية : f . v . s . z . ʃ . ğ . ṯ
x . d̲

الدرجة 2 : الأنفية : n . m

الدرجة 3 : المائعة : R . r . l

الدرجة 4 : شبه مصوت ومصوتات : i . u . ü . y

الدرجة 5 : مصوتات : e . o . ö

الدرجة 6 : مصوت : a

2 ـــ ضرورة دراسة الأصوات في إطار السلسلة الكلامية

لا حاجة للساني إلى أن يكون فونولوجيا محنكا، فهو لا يطلب إلا أن نمده بعدد معين من المعطيات الضرورية لدراسة اللسان.

إن منهج هذه الفونولوجيا منهج غير صائب فيما يخص النقطة التالية : إنها تغفل أكثر من اللازم كون أن ليس في اللسان سوى الأصوات فقط، وإنما هناك امتدادات أصوات منطوقة ؛ فهي لا تولي الاهتمام الكافي للعلاقات المتبادلة بين الأصوات. إلا أن ذلك ليس هو أول ما يُسَلّم إلينا لأول وهلة ؛ ذلك أن المقطع يقدم نفسه إلينا بشكل أكثر مباشرة من الأصوات التي تكونه (28).

وفضلا عن ذلك، فالوحدة البسيطة ليست أبداهي ما يحرج اللساني : فلو كانت كل فتحة تتحول إلى ضمة (a⟶o) في لحظة معطاة ولسان معطى، لما ترتب عن ذلك شيء ؛ إذ يمكننا أن نقتصر على ملاحظة الظاهرة دون البحث عن إيجاد تفسير فونولوجي لها.

(28) C L G. P. 77

فعلم الأصوات Science des Sons لا يصبح علما هاما إلا حينما يندرج عنصران (أو عدة عناصر) في علاقة تعلق داخلية ؛ إذ لتنوعات العنصر الواحد حد بعد تنوعات الآخر ؛ ويستلزم مجرد وجود عنصرين علاقة وقاعدة، وهو شيء يختلف عن مجرد الملاحظة. وفي البحث عن المبدإ الفونولوجي، يشتغل العلم، إذن، بعكس الاتجاه مسجلا تنبؤاته بخصوص الأصوات المنعزلة. ويكفي وجود فونيمين لكي لا نعلم أين نحن من هذا البحث (29).

وإذن، هناك موقع، بجانب فونولوجيا الأنواع، لعلم يتخذ من نقطة انطلاقه المجموعات الثنائية وتعاقبات الفونيمات. وهذا شيء آخر مختلف اختلافا كبيرا عن السابق. ففي دراسة الأصوات المنعزلة، تكفي ملاحظة موضع الأعضاء ؛ أما الكيفية السمعية، فلا تطرح أي مشكل ؛ ذلك أن الأذن هي التي تثبتها.

وبخصوص النطق، لدينا الحرية الكاملة في إنتاج تلك الكيفية وفق رغباتنا. إلا أنه حينما يتعلق الأمر بالتلفظ بصوتين مؤلفين، فإن المسألة تغدو أقل بساطة. ذلك أننا مجبرون على أن نأخذ بعين الاعتبار النشاز الممكن بين الأثر المطلوب والأثر الناتج. إذ ليس في مقدورنا دائما أن ننطق بما كنا نريد النطق به، بالاضافة إلى أن حرية الربط بين الأنواع الفونولوجية مقيدة بإمكان الربط بين الحركات النطقية. وحتى نتبين ما يجري في المجموعات الصوتية، لابد من وضع فونولوجيا تعتبر فيها هذه المجموعات بمثابة معادَلات جبرية بحيث تتضمن مجموعة ثنائية معينة عددا معينا من العناصر الميكانيكية (= الحركية) والسمعية التي يَشترط بعضها البعض ؛ وحينما يتغير عنصر واحد، فإن لهذا التغير أثرا ضروريا على العناصر الأخرى، وهو أثر يمكننا تقديره (30).

وإذا كان هناك شيء معين يمدنا، في ظاهرة التصويت، بخاصية كلية تفصح عن نفسها كشيء أسمى من كل التنوعات المحلية للفونيمات، فإن الأمر يعني، بدون شك، تلك الميكانيكا المضبوطة التي طرحت، فيما قبل.

ومن هنا، فنحن نرى الأهمية التي لفونولوجيا المجموعات بالنسبة للسانيات. وما دمنا نقتصر، عموما، على وضع قواعد لنطق كل الأصوات، كعناصر متغيرة وعرضية للألسنة، فإن هذه الفونولوجيا التأليفية تحصر الامكانيات وتثبت العلاقات الملحوظة للفونيمات المتعالقة (31).

1.2 ـــ الانحباس Implosion والانفجار Explosion

سننطلق من ملاحظة أساسية : حينما نتلفظ بمجموعة appa، فإننا ندرك اختلافا بين P الأولى و P الثانية بحيث يُناسب الأولى انغلاقٌ بينما يناسب الثانية انفتاح. وهذان الانطباعان

(29) نفسه ص 77 ـــ 78
(30) نفسه ص 78 ـــ 79
(31) نفسه ص 79

متشابهان إلى درجة جعلتنا نمثل للصوتين المتعاقبين PP بـ P واحدة. إلا أن هذا الاختلاف هو الذي يسمح لنا بتمييز باءي appa بدليلين (= علامتين) خاصين (> <): (ap̂p̂a) وبتمييزهما حينا لا يتعاقبان في السلسلة (ap̂ta, atp̂a). ويمكن لنفس التمييز أن يتجاوز الانسداديات فيطبق على الاحتكاكيات والأنفيات والمائعات، وعموما، على كل الفونيمات بما فيها المصوتات ماعدا الفتحة a (32).

لقد أطلقنا على الانغلاق الانحباس وعلى الانفتاح الانفجار ؛ فالباء إما انحباسية (بٓ) وإما انفجارية (بٓ). ويمكن أن نتحدث، بنفس المعنى، عن أصوات مُغْلِقة Fermants وعن أصوات فاتِحة Ouvrants.

لاشك أننا نميز داخل مجموعة مثل appa، إضافة إلى الانحباس والانفجار، زمنَ راحة يمتد فيه الانسداد، وإذا كان الأمر يتعلق بفونيم ذي انفراج أكبر، كما هو الحال في المجموعة alla، فإن إصدار الصوت نفسه هو الذي يستمر في حين تبقى أعضاء النطق جامدة بلا حراك. وبصفة عامة، فإن لحظات انتقالية، ونسميها بالامساك Tenue، توجد في كل سلسلة كلامية. إلا أن هذه الامساكات يمكن أن تلتبس بالنطق الانحباسي، لأن أثرها مماثل لاثره. ولن نهتم، فيما سيأتي، إلا بالانحباسات أو بالانفجارات (33).

ويجد هذا المنهج مسوغا له في عرض يعيد ظاهرة المقطعية Syllabation، منظورا إليها في عاملها الجوهري، إلى خطاطة شديدة البساطة ؛ ونحن لا ندعي بهذا حل كل المشاكل التي يطرحها تقسيم السلسلة الكلامية إلى مقاطع Syllabes، وإنما ندعي طرح قاعدة عقلانية لا غير، بغية دراسة هذه المسألة (34).

ثم هناك ملاحظة أخرى : لا ينبغي الخلط بين الحركات المُغْلِقة والحركات الفاتحة التي يفترضها إصدار الأصوات وبين الانفراجات المختلفة للأصوات ذاتها. إن أي فونيم يمكنه أن يكون إما انحباسيا أو انفجاريا ؛ غير أنه من الصحيح أن الانفراج يؤثر على الانحباس والانفجار، بمعنى أن التمييز بين الحركتين يصبح أقل وضوحا مع أن انفراج الصوت أكبر. وهكذا، ندرك في i u ü الاختلاف، بشكل أفضل، فمن الممكن في a î î a إدراك i مُغْلِقة و i فاتحة ؛ ونفس الشيء في aûûa و aüüa إذ نميز بوضوح الصوت الانحباسي والصوت الانفجاري الذي يليه. فـ w الانجليزي و j الألماني وفي الغالب الـ y الفرنسي تمثل أصواتا فاتحة (û î) في تعارض مع u و i اللذين استعملا لـ û و î. إلا أن الانحباس والانفجار، في درجة انفراج أكثر ارتفاعا (e,o)، والقابلين للتصور نظريا، لا يتميزان بسهولة على المستوى العملي.

(32) نفسه ص 79 — 80
(33) نفسه ص 80
(34) نفسه ص 80 — 81

وأخيرا، وفي الدرجة الأكثر ارتفاعا، فإن الفتحة a لا تمثل الانحباس ولا الانفجار. ذلك لأن الانفراج، بالنسبة لهذا الفونيم، يَمحو كل اختلاف من هذا النوع.

ينبغي، إذن، مضاعفة جدول الفونيمات ماعدا الفتحة a، ووضع لائحة الوحدات غير القابلة للتجزيء كما يلي :

p̂p̂، الخ
f̂f̂، الخ
m̂m̂، الخ
r̂r̂، الخ
îy، الخ
êe، الخ
a (35).

لقد خرجنا، ولأول مرة من التجريد، وظهرت، لأول مرة، عناصر ملموسة غير قابلة للتفكيك، وتحتل موقعا وتمثل زمنا في السلسلة الكلامية. ويمكن القول إن p (أ و ب) ليست سوى وحدة مجردة موحّدة بين الخصائص المشتركة لـ p̂ (بٓ) و p̂ (بٓ) والتي توجد، وحدها، في الواقع. ونفس الشي يقال بالتدقيق عن BPM التي تجتمع في تجريد أسمى وهو الخاصية الشفوية. إننا نتكلم عن P (أ و ب) كما نتكلم عن نوع حيواني ؛ إذ هناك صور من الذكور والاناث، لكن لا وجود لصورة مثالية عن النوع. وهذه هي التجريدات التي ميزناها ووصفناها لحد الآن ؛ إلا أنه بات من الضروري تجاوز ذلك والتوصل إلى العنصر الملموس. ولقد كان اعتبار هذه التجريدات كوحدات واقعية، دون تحليل تعريف الوحدة عن قرب، خطأ كبيرا وقعت فيه الفونولوجيا (36).

وبالفعل فما هو P (أ و ب) في غياب أي تحديد آخر ؟

فإذا ما اعتبرناه في الزمن، كعضو من السلسلة الكلامية، فإنه لن يكون p̂ او p̂، ولن يكون p̂p̂، فهذا المجموع قابل للتفكيك ؛ وإذا ما اعتبرناه خارج السلسلة والزمن، فإنه ليس غير مجرد شيء بدون وجود خاص ولا يمكنه أن يصلح لأي شيء. فما الذي يدل عليه، وفي ذاته، مجموع من مثل ل + ج ؟ إن تجريدين لا يمكنهما أن يشكلا لحظة في الزمن. أما الحديث عن lk̂ و lk̂ و lk̂ و lk̂ وجمع عناصر الكلام الحقيقية مثل هذا الجمع، فذلك شيء

(35) نفسه ص 81
(36) نفسه ص 82

آخر. وهكذا نرى لماذا يكفي وجود عنصرين لزعزعة الفونولوجيا التقليدية، وبذلك تمت البرهنة على تعذر العمل بالوحدات الفونولوجية المجردة (37).

لقد طرحنا نظرية مفادها أن هناك على التوالي انحباساً وانفجارا (a̎p̂a) في كل فونيم بسيط منظورا إليه في السلسلة ك p في pa أو apa. وبدون شك، فإن أي انفتاح ينبغي أن يكون مسبوقا بانغلاق ؛ فحينما اقول r̂p̂، يجب علي، بعد القيام بإغلاق r، أن أنطق، بواسطة اللهاة، بـ r فاتحة في الوقت الذي يتشكل فيه انسداد p باتجاه الشفتين. إلا أنه يكفي، للاجابة عن هذا الاعتراض، أن نحدد بشكل جيد جهة النظر التي نتبناها. ففي الفعل النطقي الذي سنقوم بتحليله، لن نأخذ بعين الاعتبار سوى العناصر الاختلافية التي تدركها الاذن والتي يكون بمقدورها أن توظف في حصر الوحدات السمعية في السلسلة الكلامية. فما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو هذه الوحدات السمعية ــ الحركية وحدها ؛ وهكذا، فلا وجود، بالنسبة إلينا، لنطق انفجاري لـ r يرافق نطقا انفجارياً لـp ، لأن هذا النطق لا ينتج صوتا قابلا للادراك، أو أنه، على الأقل، لا يعتبر في سلسلة الفونيمات (38).

2.2 ــ التأليفات المختلفة في السلسلة للانفجارات والانحباسات

ولنر الآن ما الذي ينبغي أن يترتب عن تعاقب الانفجارات والانحباسات في التأليفات الاربعة الممكنة نظريا : 1) <> ، 2) >< ، 3) << ، 4) >>.

1) المجموعة الانفجارية ــ الانحباسية (<>). بإمكاننا دائما، ودون قطع السلسلة الكلامية، أن نجمع بين فونيمين أحدهما انفجاري والثاني انحباسي، مثلا : k̂r . k̂i . ŷm الخ... ولاشك أن بعض التأليفات، كـ k̂i الخ...، ليست ذات أثر سمعي قابل لتحقيق عملي. إلا أن الأعضاء تتخذ، بعد نطق فاتح لـk ، الوضع المطلوب لممارسة تضييق في نقطة ما معينة. ويمكن أن تتعاقب هاتان اللحظتان الصوتيتان دون أن تزعج إحداهما الأخرى (39).

2) المجموعة الانحباسية ــ الانفجارية (><). ضمن نفس الشروط وبنفس التحفظات، لا يستحيل الجمع بين فونيمين أحدهما انحباسي والثاني انفجاري : îm . k̂t الخ...

ولاشك أن هاتين اللحظتين النطقيتين المتعاقبتين لا تَتَتَابَعَانِ، بشكل طبيعي، كما هو الحال في الحالة السابقة. إذ مابين الانحباس الأول والانفجار الأول هناك اختلاف يكمن في أن الانفجار الذي ينزع نحو حالة محايدة للفم لا يباشر اللحظة اللاحقة، بينما يخلق الانحباس

(37) نفسه ص 82 ــ 83

(38) نفسه ص 83

(39) نفسه ص 83 ــ 84

موضعا محددا لا يمكّنه أن يوظف كمنطلق لأي انفجار. فلابد، إذن، من حركة تكييف موجهة للحصول على موضع الأعضاء الضروري لأجل النطق بالفونيم الثاني ؛ وهكذا، وأثناء إنجاز s من مجموعة ŝp̂، لابد من إغلاق الشفتين لتهيىء p الفاتحة. إلا أن التجربة تبين أن حركة التكييف هذه لاتنتج شيئا ذا قيمة، ماعدا صوتا من تلك الأصوات المختلسة Furtifs والتي لا يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، وهي أصوات لا تمس في شيء تعاقب السلسلة (40).

3) الحلقة الانفجارية (<<). يمكن إنتاج انفجارين بشكل تعاقبي ؛ لكن إذا كان الانفجار الثاني ينتسب إلى فونيم ذي انفراج أقل أو انفراج متساو، فإننا لن نحصل على احساس سمعي بالوحدة التي نجدها في الحالة النقيض والتي تمثل لها الحالتان السابقتان ؛ فَ p̂k̂ يمكن أن يتلفظ بها كـ (p̂k̂a)، إلا أن هذه الأصوات لا تشكل سلسلة لأن للنوعين p و k انفراجا متساويا. وهذا النطق غير الطبيعي إلى حد ما هو الذي نحصل عليه حينما نتوقف بعد الفتحة الاولى (a) من Cha - P̂k̂a. وبالعكس من ذلك، فإن p̂r̂ تحدث انطباع الاستمرارية ؛ و r̂ ŷ لَا يخلق اي مشكل اضافي. لماذا ؟ لانه في اللحظة التي ينتج فيها الانفجار الأول، تكون الاعضاء قد تمكنت من أن تتخذ الموضع المطلوب من أجل إنجاز الانفجار الثاني. وذلك دون أن يتعثر الأثر السمعي للانفجار الأول ؛ ففي prix مثلا، وفي الوقت الذي ننطق فيه ب p، تكون الأعضاء قد اتخذت موضعها في r. إلا أنه من المستحيل التلفظ بالفئة المعكوسة r̂p̂ في حلقة مستمرة ؛ لا لأنه يستحيل ميكانيكيا اتخاذ موضع p̂ في نفس الوقت الذي ننطق فيه بـ r̂ فاتحة، وإنما لأن حركة r̂ هذه لا يمكنها أن تُدْرك لأنها اتصلت بانفراج p̂ الأدنى.

يمكن للحلقة الانفجارية المستمرة أن تحتوي على أكثر من عنصرين، شريطة أن ننتقل دائما من انفتاح أقل إلى انفتاح أكبر (مثال : k̂r̂ŵa). ويمكن القول إن العدد الممكن للانفجارات يجد حده الطبيعي في عدد درجات الانفراج التي يمكننا أن نميزها على المستوى العملي (41).

4) الحلقة الانحباسية (>>) : وتخضع لعكس القانون السابق. فما دام هناك فونيم أكثر انفتاحا من اللاحق، فإنه يتولد لدينا انطباع بالاستمرارية (مثلا . îr̂ . r̂t̂)، واذا لم يتوفر هذا الشرط، واذا كان الفونيم اللاحق أكثر انفتاحا أو يتمتع بنفس الانفراج كما هو حال السابق، فإن النطق يبقى ممكنا، غير أن الانطباع بالاستمرارية ينعدم. إن الظاهرة موازية توازيا كليا لظاهرة سبق أن حللناها في الحلقة الانفجارية ففي r̂t̂ يعفي t، بفضل درجة انفراجه الدنيا، صوت r̂ من الانفجار ؛ أو، اذا أخذنا الحلقة التي لا يُنْطَقُ بفونيميها من نفس موضع النطق مثل r̂m̂، فان m̂ لا يعفي r̂ من الانفجار، غير أنه يشمل الانفجار كله بفضل

(40) نفسه ص 84

(41) نفسه ص 84 ــ 85

نطقه الأكثر انغلاقا. وإلا، فإن الانفجار الهارب والضروري بشكل آلي، كما هو الحال في الحالة المعكوسة m̂r̂، يقطع السلسلة الكلامية.

إننا نلاحظ أن الحلقة الانحباسية يمكن أن تحتوي، كما هو حال الحلقة الانفجارية، على أكثر من عنصرين إذا كان لكل عنصر منهما انفتاح أعلى من العنصر اللاحق (âr̂ŝt).

ولنترك جانبا فواصل الحلقات، ولنتموقع الآن أمام السلسلة المستمرة العادية التي يمكن أن نسميها «فيزيولوجية» كما هي ممثلة بالكلمة الفرنسية Particulièrement أي pârtikülyermâ.
وتتميز هذه السلسلة بتتابع حلقات انفجارية وانحباسية متدرجة مناسبة لتعاقب انفتاحات الأعضاء الفموية وانغلاقاتها (42).

3.2 ــ الفاصل المقطعي والنقطة المصوتية

إذا نحن انتقلنا، في السلسلة الكلامية، من انحباس الى انفجار (< / >)، فإننا نحصل على أثر مخصوص وهو أمارة الفاصل المقطعي، مثلا في îk من particulièrement وتضمن هذه الصدفة المطردة التي تجمع بين شرط آلي وأثر سمعي محدد بالنسبة للمجموعة الانحباسية ــ الانفجارية وجودا خاصا في النظام الفونولوجي : ذلك أن خاصيتها تستمر مهما كانت الأنواع التي تتركب منها ؛ فهي تشكل نوعا يحتوي على عدد من الأنواع مناسب للتأليفات الممكنة.

ويمكن للفاصل المقطعي Coupure Syllabique، في بعض الحالات، أن يتموقع في نقطتين مختلفتين من نفس فئة الفونيمات بحسب انتقالنا، بسرعة متفاوتة، من الانحباس إلى الانفجار. وهكذا لا تنقطع السلسلة في مجموعة Ardra سواء قطعنا ârdrâ أم ârdrâ لأن ârd، كحلقة انحباسية، متدرجة بنفس تدرج dr، كحلقة انفجارية (43).

ومن جهة ثانية، سنلاحظ أنه في الموضع الذي ننتقل فيه من صمت إلى انحباس أول (>) مثلا في ârt من artiste، أو من انفجار إلى انحباس (< >) كما هو الشأن في pârt من Particulièrement، يتميز الصوت الذي يحدث فيه هذا الانحباس الأول عن الأصوات المجاورة بأثر خاص وهو الأثر المصوتي. ولا يتعلق هذا الأثر المصوتي، أبدا، بدرجة الانفتاح الكبرى لصوت الفتحة a، لأن r في p̂r̂t ينتج أيضا هذا الاثر المصوتي بشكل جيد ؛ فهو ملازم للانحباس الأول، كيفما كان نوعه الفونولوجي، أي كيفما كانت درجة انفراجه ؛ وليس من المهم كذلك أن يكون هذا الانحباس الأول بعد صمت أو بعد انفجار. والصوت الذي يولد هذا الانطباع بواسطة الخاصية الانحباسية الأولى يمكن أن يسمى نقطة مصوتية : Point vocalique.

(42) نفسه ص 86
(43) نفسه ص 86 ــ 87

ولقد أعطيت لهذه الوحدة تسمية جهيرة Sonant مع إطلاق الصوامت على كل الأصوات السابقة أو اللاحقة من نفس المقطع. ويعني مصطلحا المصوتات والصوامت، كما رأينا، أنواعا مختلفة ؛ أما الجهيرة والصامتة فتعني، على العكس، وظائف في المقطع. ويسمح هذا الاصطلاح المزدوج بتجنب التباس طالما ساد. وهكذا، فإن النوع I هو نفسه الموجود في Fidèle و pied : إنه مصوت ؛ إلا أنه جهير في Fidèle وصامت في Pied. ويبين التحليل أن الجهيرة انحباسية دائما، وأن الصوامت انحباسية تارة (î في boî = boy) وانفجارية تارة أخرى (ŷ في pŷê = pied). وهذا لا يؤكد سوى التمييز القائم بين النظامين. وصحيح، في الواقع، أن e o a جهيرة بشكل مطرد ؛ إلا أن الأمر مجرد صدفة : فلأن لهاته الفونيمات انفراجا مجرد صدفة : فلأن لهاته الفونيمات انفراجاً أكبر مما للأصوات الأخرى، فهي توجد دائما في بداية حلقة انحباسية. وبالعكس، فإن الانسدادية التي لها انفراج أدنى صامتة دائما. وعلى المستوى العملي، فإن الفونيمات ذات الانفراج 2 و 3 و 4 (الأنفية والمائعة وأشباه ــ المصوتات) هي التي تلعب هذا الدور أو ذاك حسب ما يجاورها وحسب طبيعة النطق بها (44).

4.2 ــ نقد نظريات المقطعية

تدرك الأذن، في كل سلسلة كلامية، التقسيم إلى مقاطع. ويحتوي كل مقطع على جهيرة. وإذا كانت هاتان الواقعتان معروفتين، إلا أنه يمكننا أن نتساءل عن مبرر وجودهما. وفي هذا الاطار قدمت عدة اقتراحات :

1) فقد تم البحث عن قيام المقطع على جهارة الفونيمات اعتمادا على أن بعض الفونيمات أكثر جهارة من البعض الآخر. لكن لماذا لا تخلق فونيمات جهيرة مثل i و u مقطعا بالضرورة ؟ ثم ما هي حدود الجهارة مادامت الاحتكاكية مثل s يمكن أن تخلق مقطعا في pst ؟ واذا كان الأمر يتعلق بجهارة نسبية للأصوات المتصلة لا غير، فكيف نفسر مجموعات كـ ŵl، حيث يخلق العنصر الأقل جهارة (وهو l) المقطع ؟

2) لقد كان م . سيفرز M . Sievers الأول الذي اعتبر أن الصوت المصنف ضمن المصوتات يمكنه ألا يخلق انطباعاً بمصوت (لقد رأينا، مثلا، أن y و w ليسا شيئا آخر غير i و u) ؛ إلا أننا حينما نتساءل عن مصدر هذه الوظيفة المزدوجة أوْ مصدر هذا الأثر السمعي المزدوج، فإننا نجيب : إن لأي صوت وظيفة حسب قبوله «النبر المقطعي» أو عدم قبوله إيَّاه (45).

إننا ندور في حلقة مفرغة : فإما أن أكون حرا في كل الظروف فأضع، حسب هواي، النبر المقطعي الذي يخلق الجهيرة، بينما لا مبرر لتسميته بالمقطعي بدل الجهيري ؛ وإما أن للنبر المقطعي، إذا كان له معنى، علاقة بقوانين المقطع. إننا لا نوفر هذه القوانين فحسب،

(44) نفسه ص 87 ــ 88
(45) نفسه ص 88 ــ 89

بل نعطي لهذه الكيفية الجهيرية اسم Silbenbildend وكأن تكوين المقطع يتعلق بدوره بهذا النبر.

إننا نلاحظ أن منهجنا يتعارض مع المنهجين الأولين : فقد حصلنا، من خلال تحليلنا للمقطع كما مُثل في السلسلة، على الوحدة غير القابلة للتجزيء، أي على الصوت الفاتح أو الصوت المُغْلِق، ثم توصلنا، بتأليفنا هذه الوحدات، إلى تعريف الفاصل المقطعي والنقطة المصوتية. فنحن نعلم، منذ الآن، ضمن أية شروط فيزيولوجية يجب أن يتم إنتاج هذه الآثار السمعية. وتَتَّبِعُ النظريات المنتقدة أعلاه المسار المعكوس : يتم الانطلاق من الأنواع الفونولوجية المنعزلة، فندعي، من خلال هذه الأصوات، استنباط الفاصل المقطعي وموقع الجهيرة. إلا أنه، وأخذا بعين الاعتبار لفئة معينة من الفونيمات، يمكن أن توجد طريقة في النطق بها أكثر طبيعية وأنسب من طريقة أخرى ؛ غير أن ملكة الاختيار بين النطق الفاتح والنطق المُغْلِق تصمد إلى حد كبير، وبهذا الاختيار تتعلق المقطعية لا بالأنواع الفونولوجية مباشرة.

ولا تستنفد هذه النظرية، دون شك، كل المسائل ولا تقوم بحلها. فتعاقب المصوتين L'hiatus ذو الاستعمال المتداول، ليس سوى انحباسية مقطوعة، بسبب تدخل الإرادة أو غيابها: مثلا : î - â (في il cria) أو â - î (في ébahi). فهو ينتج، بكل سهولة، مع الأنواع الفونولوجية ذات الانفراج الكبير.

وهناك أيضا حلقات انفجارية مقطوعة والتي تندمج، دون أن تكون متدرجة، في السلسلة الصوتية بنفس الطريقة التي تندمج بها المجموعات العادية. فمجموعة pzta لا يمكن أن يتلفظ بها بشكل عاد إلا هكذا : p̂źťâ : فيجب، إذن، أن تشتمل على مقطعين، وفي الواقع، فإن هاته المجموعة يتوفر فيها هذان المقطعان إذا ما أسمعنا بوضوح صوت z الحنجري ؛ أما إذا ما همَّسْنا صوت z، بما أنه من الفونيمات التي تتطلب انفتاحا أقل، فان التعارض بين z و a يجعلنا لا ندرك سوى مقطع ولا نسمع تقريبا إلا p̂źťâ.

وفي كل حالات هذا النوع، فإن الارادة والرغبة يمْكنهما، بتدخلهما، أن يُضَلِّلاَنَا وأن يجعلانا نتفادى، إلى حد ما، الضرورات الفيزيولوجية ؛ ومن الصعب، في الغالب، القول بالتدقيق ما النصيب الذي يعود إلى كل نظام من نظامي العوامل هذين. ومهما كان الأمر، فإن التصويت يفترض تعاقب انحباسات وانفجارات، وهنا يكمن الشرط الأساسي للمقطعية (46).

(46) نفسه ص 89 — 90

5.2 — مدة الانحباس والانفجار

إن تفسيرنا للمقطع بلعبة الانفجارات والانحباسات يؤدي بنا إلى القيام بملاحظة مهمة ليست إلا تعميما لواقعة عروضية. ذلك أننا نميز داخل الكلمات اليونانية واللاتينية بين نوعين من الطويلة : الطويلة من حيث الطبيعة (māter) والطويلة من حيث الموقع (făctus) فلماذا اعتبرت fac طويلة في factus ؟ نجيب : اعتبرت كذلك بسبب المجموعة ct ؛ لكن إذا كان ذلك مقيدا بالمجموعة في ذاتها، فإن أي مقطع مبتدىء بصامتين سيكون، أيضا، ذا كمية طويلة ؛ إلا أن ذلك شيء منعدم.

ويكمن السبب الحقيقي في أن الانفجار والانحباس مختلفان في الجوهر من حيث المدة. فالانفجار أكثر سرعة على الدوام إلى درجة أنه يبقى كمية لاعقلانية بالنسبة للأذن ؛ ولهذا السبب أيضا لا يمدنا هذا الانفجار أبدا بالانطباع المصوتي. وحده الانحباس يمكن أن يكون ذا قيمة ؛ ومن هنا الاحساس بكوننا نقف لمدة أطول على المصوت الذي يُبْتَدَأُ به. ونعلم، من جهة ثانية، أن المصوتات المتموقعة أمام مجموعة مكونة من انسدادية أو احتكاكية + مائعة تتصرف بطريقتين : ففي patrem يمكن للفتحة a أن تكون طويلة او قصيرة : فهذا مقيد بنفس المبدإ . وبالفعل، فإن t̂r̂ و t̂ř قابلان كذلك لكي يتلفظ بهما ؛ والطريقة الأولى للنطق تسمح للفتحة a بأن تبقى قصيرة ؛ والطريقة الثانية تخلق مقطعا طويلا. هذا التصرف المزدوج للفتحة a غير ممكن في كلمة مثلfactus لأن t̂ وحدها هي القابلة للتلفظ بها بصرف النظر عن ct̂ (47).

6.2 — صُوَيْتَاتُ الانفراج الرابع

وأخيرا فإن فونيمات الانفراج الرابع تثير بعض الملاحظات. إننا ندرك في مجموعتين مثل aiya و auwa التبيز المَغْلم بـ>و< بصفة أفضل من غيرهما. إن î و û تمدنا بوضوح بانطباع بالمصوتات، بينما تمدنا ǐ و ǔ بانطباع بالصوامت. ودون أن ندعي تفسير هذه الواقعة، فإننا نلاحظ أن i الصامت لا يوجد بالمظهر المُغْلِق. وهكذا، فإنه لا يمكننا أن نحصل على ai تقوم فيه î بنفس الأثر الذي تقوم به y في aiya (لنقارن boy الانجليزية بـ pied الفرنسية)؛ وإذن، فالموقع هو الذي يجعل من y صامتا ومن i مصوتا، لأن هذين التنوعين للنوع I لا يمكنهما أن يتجليا بشكل متساو في كل موقع. ونفس الملاحظات تنطبق على u وw وعلى ü وw̄ .

إن هذا الأمر يوضح مسألة المصوت المزدوج. فهو ليس سوى حالة خاصة لحلقة انحباسية؛ فالمجموعتان ǎrta و âûta مجموعتان متوازيتان مطلقاً؛ فليس بينهما إلا اختلاف في انفراج العنصر الثاني : إن المصوت المزدوج Diphtongue عبارة عن حلقة انحباسية من فونيمين

(47) نفسه ص 90 — 91

ثانيهما منفتح نسبيا، ومن هنا وجود انطباع سمعي خاص : ويمكن القول إن الجهيرة تستمر في العنصر الثاني من المجموعة. وعلى عكس ذلك، فإن مجموعة مثل ťyấ لا تتميز في شيء عن مجموعة مثل ťrấ، إلا بدرجة انفراج الانفجارية الأخيرة. وهذا يعني أن المجموعات التي يسميها الفونولوجيون بالمصوتات المزدوجة المتصاعدة ليست بمصوتات مزدوجة، وإنما هي مجموعات انفجارية ــ انحباسية عنصرها الأول منفتح نسبيا، لكن دون أن ينتج عن ذلك شيء متميز على المستوى السمعي (ťyấ).

إن هذا التعريف للمصوت المزدوج والذي يعود به إلى المبدإ العام للحلقات الانحباسية يبين أن هذا المصوت المزدوج ليس شيئا ناشزا غير مصنف ضمن الظواهر الفونولوجية كما قد نعتقد. ومن غير المجدي وضع خانة مستقلة له. فلا جدوى ولا أهمية، في الواقع، لخاصيته : إذ ليست نهاية الجهيرة هي ما ينبغي تثبيته وإنما بدايتها (48).

* * *

يعالج سوسير في هذا الفصل «ضرورة معالجة الأصوات في إطار السلسلة الكلامية»، وبالتحديد قضية المقطع. وقد مهد لهذا النوع من الدراسة بنقد الفونولوجيا التقليدية ومنهجها. ذلك أن اللسان لا يشتمل فقط على الأصوات وإنما يشتمل أيضا على امتدادات أصوات منطوقة أي على أصوات موصولة ببعضها البعض ومؤلفة فيما بينها. والفونولوجيا، كما تم تصورها في الفصل السابق، ذات اهتمام ناقص بالعلاقات المتبادلة بين الأصوات. وعليه، فلابد من فهم العلاقات التراتبية التي تعمل على بنينة المادة الصوتية. ثم إن الأمر لا ينحصر في ذلك، فالمعطى الأول لا يمكن أن يكون هو الأصوات، بل هو المقطع الذي يربك اللساني ويحرجه لأنه يتطلب منه إيجاد تفسير فونولوجي له، ذلك أن العناصر الصوتية تندرج ضمن علاقة تعلق داخلية. ويخلص سوسير، بعد ذلك، إلى إقرار ضرورة وجود علم ينحى هذا المنحى بجانب فونولوجيا الأنواع، أي «فونولوجيا تُعْتَبَرُ فيها المجموعات الصوتية بمثابة مُعَادَلات جبرية» أو ما سماه سوسير أيضا بـ «الفونولوجيا التأليفية».

فنقطة انطلاق هذه الفونولوجيا هي تعاقب الفونيمات والتلفظ بالأصوات المؤلفة لا المنعزلة. ومثل هذا التلفظ يجعلنا ندرك الفارق بين النطق المطلوب والنطق الحاصِل.

ومعنى ذلك أن النطق المطلوب يتغير بحسب تغير السياق والأصوات المجاورة. فالنموذج المرسوم من قبل فيزيولوجيا الأصوات يخضع لتغييرات وتنويعات يمليها السياق الصوتي أو قوانين التأليف بين الأصوات. ثم هناك، فضلا عن ذلك، مشكل الربط بين الأنواع الفونولوجية. فقد نتمكن من أن نصل بعض الأنواع الفونولوجية ببعضها الآخر. وقد يتعسر إمكان القيام بذلك

(48) نفسه ص 91 ــ 92

الوصل. ويَعود ذلك اليسر وذلك العسر في الوصل بين العناصر الصوتية إلى سهولة الربط بين الحركات النقطية او عسرها. ذلك أن بعض الحركات النطقية قابلة لأن تتصل ببعض من تلك الحركات، كما أن بعض الحركات النطقية تتنافر مع حركات نطقية أخرى.

وإذن، فهذا النوع من الفونولوجيا هو العلم القادر على أن يكشف لنا عما يجري داخل المجموعات الصوتية، كيف تتألف الأصوات فيما بينها، ووفق أية قواعد، وما أصل تبادل التأثر والتأثير فيما بينها ؟ وفق أية معادلات تتجمع الأصوات وتتعاقب ؟ وما أصل تجانس الأصوات وتنافرها ؟

إن انتقالنا من الفونولوجيا، كعلم يدرس شروط إنتاج الأصوات فيصف الأنواع الفونولوجية ويصنفها، إلى الفونولوجيا التأليفية، كما تم بسطها أعلاه، هو انتقال من النوع كوحدة مجردة موحّدة بين الخصائص المشتركة والتي اعتبرتها الفونولوجيا التقليدية وحدات واقعية. وهذا التصور تصور خاطىء لأنه يتعذر علينا إنجاز أي عمل قائم على مثل هذا التجريد الذي تتسم به هذه الوحدات.

إن أية دراسة للأصوات لا يمكن أن تتم إلا داخل السلسلة الكلامية، أي أن تلك الأصوات لا تعثر على مبرر وجودها ولا تحقق وظيفتها الرمزية الدالة إلا بالسلسلة الكلامية وفيها، وأن النوع الفونولوجي الواحد تتغير ملامحه من سياق إلى آخر أي أنه لا وجود لأية نسخة مثالية منه.

وفي ذلك الانتقال من النوع خروج من التجريد وملامسة للفعل اللساني الواقعي وظهور عناصر ملموسة غير قابلة للتفكيك ــ لأنها موصولة ولأنها تتخذ هويتها الواقعية بفضل ذلك الوصل ــ وتحتل زمنا في السلسلة الكلامية.

هكذا، إذن، تجاوزنا التجريد وتوصلنا إلى العنصر الملموس.

وارتكازا على هذه الأسس النظرية والمنهجية، يتناول سوسير مسألة تقسيم السلسلة الكلامية إلى مقاطع جاهدا في طرح «قاعدة عقلانية» لمقاربة هذه الظاهرة. فاختار، في سبيل توضيح تلك الظاهرة، الاعتماد على معيار صوتي (= فونيتيكي)، بالمعنى الحديث لهذا المصطلح. فكان أن شرح مفهومي الانفجار والانحباس.

فإذا أخذنا على سبيل المثال كلمة صبَّ ــ والتي يمكن كتابتها صوتيا هكذا :

صَــ بب ــ فإن الباء الأولى تنتج بواسطة انغلاق الشفتين، بينما تنتج الباء الثانية بواسطة الانطلاق المفاجىء للهواء المنضغط بقوة تكثر أو تقل. ولذلك اعتبر الصوت الأول مُغْلِقاً والصوت الثاني فاتِحا. ومن جهة ثانية، فإن أعضاء النطق، بالنسبة للباء الأولى، يرتخي توترها ويتناقص. أما بالنسبة للباء الثانية فيزداد توتر تلك الأعضاء ويتصاعد. وبذلك تكون الباء الأولى متناقصة والباء الثانية متصاعدة (49).

(49) Grammont. Traité de phonétique P. 38 — 39 et 44 — 45

وهكذا، فالصوت المُغْلِق المتناقص يشكل الانحباس، والصوت الفاتح المتصاعد يشكل الانفجار.

ولقد كان سوسير اللساني الأول الذي ميَّز الأصوات الانفجارية عن الأصوات الانحباسية.

وينطبق هذا التمييز على كل الفونيمات بما فيها المصوتات ماعدا الفتحة. ومن شأن كل فونيم من الفونيمات أن يكون إما انفجاريا أو انحباسيا، إلا أن أي انفجار (= أي انفتاح) ينبغي أن يكون مسبوقا بانحباس (= أي بانغلاق).

ومن شأن هذا الانفجار والانحباس أن يجعلا الباءين متميزتين وإن كان الانطباعان متشابهين أي وإن كانا عبارة عن فونيم واحد. فهناك النوع «الباء» الذي لا يلتبس بالنوع «الراء» تماما كما نتحدث عن النوع الانساني رغم أنه لا وجود لانسانيْن لا يختلف أحدهما عن الآخر. وبناء على ذلك، فإننا نكتب صبَّ هكذا : صَ ببِ

ويجمل بنا هنا أن نتجنب خلطين يمكن الوقوع فيهما. أولهما أن مجموعة مثل صب تشمل، فضلا عن الانحباس والانفجار، زمن راحة عقيب الانحباس يستمر فيه الانسداد إلى أقصى مداه إذا كان الفونيم أضيق انفراجا (الباء، التاء، الدال...الخ)، أما في حالة وجود فونيم ذي انفراج أكبر، فإن الصوت هو الذي يستمر.

وزمن الراحة هو عبارة عن لحظة انتقالية تسمى بالامساك tenue. ومن المعلوم أن إنتاج كل صوت يتطلب ثلاث لحظات متلاحقة : الأولى وهي الاغلاق Catastase أي الفترة الأولى للنطق بالصوامت المناسبة لاتخاذ أعضاء النطق مواقعها، والثانية وهي الامساك أي اللحظة التي تكون أثناءها أعضاء النطق في وضع ثابت تقريبا وخاص بإصدار ذلك الفونيم، والثالثة وهي الارتخاء métastase أي اللحظة الأخيرة من النطق بفونيم معين والتي تتخلى فيها الأعضاء المصوتة عن الوضع الذي يميزها لتتخذ وضع الراحة أو الاستعداد لاصدار فونيم لاحق (50).

إننا حينما ننطق بالباء، فإن الفترة الأولى هي انغلاق القناة الفموية بواسطة انطباق الشفتين ؛ وينتج مباشرة بعد هذا الانغلاق توتر عضلي واندفاع داخل الفم يمتدان بامتداد الانسداد ويشكلان اللحظة الثانية ؛ أما اللحظة الثالثة فتتشكل بواسطة انفتاح الشفتين اللتين تضعان حدا للانسداد (51).

يتضح أن الانحباس والإمساك متماثلا الأثر الشيء الذي قد يؤدي إلى الخلط بينهما. إن الباء الأولى تحتوي، على المستوى الفيزيولوجي، على فترتين : الانحباس والامساك. إلا أن ما

(50) انظر تعريفات هذه اللحظات على التوالي في الصفحات 77 و485 و145 من Dictionnaire de linguistique op. cit

(51) Grammont. op.cit. P. 36

يهم، على المستوى السمعي، هو الانحباس لأن الامساك غير مُصَوِّتٍ . وقد يكون من الممكن أن تلاحظ الأذن الصمت القصير جدا الذي يشكله الامساك، إلا أنها لا تنسبه إلى الباء لأن الصمت يعقب الصوت. إنها تخلطه بإغلاق الفونيم الذي يعقب الباء (52).

أما الخلط الثاني الممكن فيتعلق بإمكان حصول التباس بين الحركات المغلقة والحركات الفاتحة وبين الانفراجات المختلفة. لقد سبق أن رأينا أن أي فونيم قد يكون انحباسيا وقد يكون انفجاريا أي أن حركته قد تكون في الحالة الأولى مُغْلِقة، وفي الحالة الثانية فاتحة. فنعتقد أن الحركة المغلقة تساوي الانفراج الأكثر ضيقا، وأن الحركة الفاتحة تساوي الانفراج الأقل ضيقا. وهذا غير صحيح. فالفتحة لا تمثل لا الانفجار ولا الانحباس مع أنها ذات انفراج أكبر. والواو والياء في هيَّأ وسوَّل، رغم أنهما تتسمان بدرجة عليا من الانفراج (الدرجة 4)، فإنهما انحباسيتان مرة (هَيْـ .. وسَوْ..) وانفجاريتان مرة أخرى (.. يَأ ، .. و .. وَ لَ). وهذا يؤكد مرة ثانية أن أي فونيم يمكنه أن يكون انحباسيا وانفجاريا وأن الحركة المغلقة والحركة الفاتحة لا تلتبس بالانفراج. وفي ذلك تأكيد على أن ما ينبغي أن يعول عليه هو الصفات الاختلافية النابعة من السياق والمعتمدة على الادراك السمعي.

واعتمادا على مفهومي الانحباس والانفجار أو مفهوم انغلاق مختلف أصوات اللغة وانفتاحها، وعلى إثر استعراضه للتأليفات الأربعة الممكنة نظريا بين الانحباسات والانفجارات، يبني سوسير مفهومه للمقطع.

إن المقطع، في رأي سوسير، مجموعة من الأصوات يوجد الصوت الأكثر انفتاحا منها في الوسط محاطا من الجانبين أو من جانب واحد بأصوات ذات انفتاح متناقص. وبتعبير آخر : إن الفونيمات ذات التوتر المتصاعد تتعاقب وفق نظام انفراج متصاعد، والفونيمات ذات التوتر المتناقص تتعاقب وفق نظام انفراج متناقص أي أن الأعضاء المصوتة تتسع أكثر فأكثر من فونيم إلى آخر إلى غاية النقطة المصوتة ـــ وسنعود إلى شرحها ـــ ؛ وتتعاقب الفونيمات انطلاقا من النقطة المصوتة وفق نظام انفراج متناقص. فالمقطع، إذن، تعاقب انفراجات متصاعدة يليها تعاقب انفراجات متناقصة (53).

لكن ما المقصود بالفاصل المقطعي والنقطة المصوتية ؟ إن الباء الاولى في صبَّ تنتج، على المستوى السمعي، بواسطة انغلاق الشفتين، فيما تنتج الثانية بواسطة انفتاحهما. فالانتقال من الانحباس إلى الانفجار يمكننا من الحصول على نموذج الفاصل المقطعي. ومعنى ذلك أن المقطع ينتهي بفونيم انحباسي أو متناقص، ويبتدىء بفونيم انفجاري أو متصاعد (54).
وهكذا، فإن كل انفتاح بالنسبة للصوت السابق يتضمن الانتقال إلى مقطع جديد.

(52) Grammont op.cit P. 38

(53) Grammont op.cit. P.99

(54) Grammont op.cit. P. 98

أما حينما ننتقل من الفونيم الأخير المتصاعد إلى الفونيم الأول المتناقص، فإن ذلك الفاصل هو ما سماه سوسير بالنقطة المصوتية أو ما يسمى أيضا بالنواة المصوتية. وفي هذا الموقع يَظهر المصوت إذا كان المقطع يشتمل على مصوت.

من هنا يمثل المقطع، بالنسبة لسوسير، نواة مصوتية أي اللحظة الأكثر انفتاحا في المقطع، «فالصوامت التي ترافق انفراجا متدرجا للفم بغية الوصول إلى النواة المصوتية تشكل حلقة انفجارية أو متصاعدة :

t (a) tr (a) str (a)

وعلى العكس من ذلك، فإن الصوامت التي تعقب النواة المصوتية والتي يرافقها انغلاق متدرج للفم تشكل حلقة انحباسية أو متناقصة :

(ɔ) s (ɔ) st (Rɔ) str

فالمقطع، إذن، مجموعات من الفونيمات انفجارية — انحباسية (55).

إن أي مقطع لا يخلو من نواة مصوتية ولا وجود لمقطع بدون مصوت، غير أننا نجد في بعض الألسنة مقاطع بدون مصوتات. فقد يعوض صامت مصوتا فيصبحَ مركز المقطع كالسين في pst مثلا. إن للصامت s أثَراً مصوتيا أي أنه ينتج أثرا مصوتيا كذلك الذي تنتجه الفتحة مثلا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عامل المدة، لاحظنا أن الانحباس يمدنا بانطباع مصوتي لأن مدته أكبر من الانفجار. ولهذا السبب اعتبر سوسير الصوت المولد للانطباع المصوتي، بفضل الخاصية الانحباسية، نقطة مصوتية أو جهيرة.

غير أن عملية الجمع بين الانحباسي والانفجاري عملية تتطلب حركة تكييفٍ الغرضُ منها الحصول على موضع الأعضاء الضروري للنطق بالفونيم الثاني. وتنتج حركة التكييف هذه صوتا مختلسا لا يمس في شيء تعاقب السلسلة. وهكذا، ينطق العديد من الناس بمصوت في pst فنحصل على psit. ولن نجد أي فرنسي يميل إلى قول pist * لأن s في هذه الكلمة متصاعد دائما. والمصوت الذي أُحْدِث هو i لأنه المصوت الذي يجاورُ موضعُ نطقه موضعَ نطق s (56).

غير أنه يمكنُ الانطلاق من فرضية أخرى تستوحى من نظرية الجهارة. فمركز كل مقطع يتم اختياره انطلاقا من سُلَّم الجهارة échelle de sonorité كما وضعه سوسير. وبناء على

(55) Morier. Dictionnaire de poétique et de rhétorique p. 1061

(56) Grammont op.cit. P. 102 — 103

ذلك، فإن الفونيم المرتفع في سلّم الجهارة، في تأليف فونيمي داخل أي مقطع، هو الذي يُخْتار كمركز للمقطع. وهكذا، فإن s في pst هو مركز المقطع.

ونخلص من ذلك إلى القول إن السبيل المؤدي من الفونيم الأول إلى العنصر المقطعي (= النواة المصوتية = مركز المقطع) يتبع منحنى تصاعديا للجهارة، بينما يتبع السبيل المؤدي من العنصر المقطعي إلى الفونيم الأخير من المقطع منحنى تناقصيا من حيث الجهارة.

فدرجات الانفراج، إذن، (أو درجات الجهارة) هي التي بإمكانها، في رأي سوسير، أن تحل مسألة المقطع وأن تفسر الظواهر الشبيهة بـ pst والموجودة في العديد من الألسنة.

وهنا تكمن أهمية ما سماه سوسير بالفونولوجيا التأليفية والتي يشكل المقطع صلبها. ولا شك أن دراسة قوانين تأليف الأصوات وقوانين التغيرات الصوتية الناتجة عن السياق الصوتي تجد أرضيتها النظرية الملائمة في الانطلاق من المقطع.

الفصل التاسع

السيميولوجيا السوسيرية

لقد سبق لباحثين مختلفين، وانطلاقا من جهات مختلفة للنظر، أن تناولوا الدلائل باعتبار ارتباط الذكاء الانساني بها، وتعلق الحياة الفكرية بأسبابها. لهذا السبب، ومن زاوية نظر تاريخية، كانت الدلائل موضوعا عالجته مجموعة من العلوم كالفلسفة والمنطق وعلم النفس والبلاغة واللسانيات وعلم الاجتماع والبيولوجيا والطب.. الخ. وهكذا ظهرت أفكار سيميائية عميقة في أحضان علوم مختلفة. غير أن هذه العطاءات الكبرى كانت تشكو من نقص تجلى، في اعتقاد تشارلز موريس Charles Morris، في غياب بنية نظرية تستوعب النتائج النظرية المحصل عليها انطلاقا من جهات نظر متعددة، وتَجْمَعُ في كُلٍّ واحد ومنسجم هذه النتائج(1).

بناء على هذه الفرضية، أيحق القول إن سوسير قد وفر هذه البنية النظرية أو ملامحها الأولى ؟وكيف تم بناء تصوره للسيميائيات ؟ وضمن أي أفق ؟

إن سوسير لم يتناول السيميائيات إلا عرضا، وذلك حينما كان يبحث عن موقع اللسان ضمن الوقائع الانسانية. ومن المعلوم أن اللسان لم يكن قابلا لأن يُصَنَّفَ ضمن الوقائع الانسانية لو لم يتم تصنيفه، أولا، ضمن مجموع وقائع اللغة.

فكيف يمكن تصنيف اللسان ضمن الوقائع الانسانية ؟

إن اللسان مؤسسة اجتماعية، غير أنه يبقى متميزا عن المؤسسات الأخرى بملامح عديدة. وإذن، فرغم ما يشترك فيه مع المؤسسات الأخرى، فإن له «طبيعة خاصة به» يتميز بها عن تلك المؤسسات.

ومن الأكيد أن فهم هذه «الطبيعة الخاصة» يتطلب استدعاء «نظام جديد للوقائع»(2).

إن اللسان نسق دلائل معبرة عن أفكار، ومن ثمة، فهو شبيه بالكتابة، وبأجدية الصم ـــ

(1) C. Morris. Fondements de la théorie des signes. Langages n° 35 p. 15

(2) C L G. P. 33

البكم، وبالطقوس الرمزية وبأشكال آداب السلوك والعلامات البحرية الخ... إن اللسان لا يختلف عن كل هذه إلا في كونه أهم نسق من هذه الأنساق (3).

نستشف مما سبق أننا بإزاء ذلك النظام الجديد للوقائع الانسانية. فكل هاته الأشياء المذكورة أعلاه «أشياء» دالة. ولكي تكون دالة لابد من أن تتكون من دلائل لها وظيفة التعبير عن أفكار. تلك، إذن، خاصية يتقاسمها النسق اللساني وسائر الأنساق الأخرى. فهي كلها تؤدي وظيفة رمزية داخل المجتمعات المختلفة. وإذا كان اللسان شبيها بهذه الأنساق، فإن ذلك لا يعني مطابقته لها إذ هو أهم منها لأنه أدق الأنساق وأعقدها وأبلغها في التعبير عن الحاجيات وأشدها تمييزا بين الأفكار.

وإذا كان اللسان والظواهر الأخرى الدالة أنساقا مُكَوَّنة من دلائل ومعبرة عن أفكار، وباعتبار هذا القاسم المشترك، فإنه من الممكن تصور علم يقوم بدراسة كل الدلائل كيفما كانت طبيعتها. وفي هذا الصدد، يقول سوسير : «يمكننا، إذن، أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية ؛ علما سيكون فرعا من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي فرعا من علم النفس العام ؛ ونطلق على هذا العلم السيميولوجيا (= السيميائيات) (من «Séméîon» أي دليل «Signe»). وسيكون على هذا العلم أن يعرفنا على وظيفة هذه الدلائل وعلى القوانين المتحكمة فيها. ولأن هذا العلم لم يوجد بعد، فلا يمكن التكهن بمستقبله ؛ إلا أن له الحق في الوجود، وموقعه محدد سلفا» (4).

هكذا، وبشكل عرضي، يقدم سوسير تصورا للسيميائيات التي أصبحت لها مشروعية في الوجود لأنه لابد من علم ينكب على دراسة تلك الظواهر، «على حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية» أي كيف تُسَن هذه الدلائل وكيف تتكون وكيف يتم توظيفها ولأية غاية تم صنعها ؟ وما هي وظيفتها ؟ وما تلك القوانين التي تحكمها ؟

ومما يضفي على هذا العلم حق الوجود هو كون موقعه محددا سلفا ضمن العلوم، إذ هو فرع من علم النفس الاجتماعي، أي علم النفس العام بحكم الطبيعة النفسية والاجتماعية للدليل.

لقد اعتبر سوسير، سابقا، أن اللسانيات، بما هي علم اللسان، مستقلة عن باقي العلوم. أما الآن، وبفضل هذا النظام الجديد للوقائع، فإنه يمكن إيجاد موقع لها ضمن مجموع الوقائع الانسانية. يقول سوسير : «إن اللسانيات ليست سوى فرع من هذا العلم العام،

(3) نفسه ص 33
(4) نفسه ص 33

والقوانين التي ستكتشفها السيميائيات ستكون قابلة لأن تطبق على اللسانيات، وهكذا ستجد اللسانيات نفسها مرتبطة مجدداً بمجال أكثر تحديدا ضمن مجموع الوقائع الانسانية» (5).

نعم، إن للسيميائيات الحق في الوجود كعلم ذي موضوع محدد، وموقعها محدد سلفا. إنها مشدودة بألف وثاق إلى علم النفس العام وإلى المجال الاجتماعي ؛ بل إنها متجذرة في مجموع علوم الانسان. بهذه الطريقة حُدِّد موقعها بين العلوم. وهي علم عام يشمل كل الدلائل، لسانية كانت أو غير لسانية. وإذا كانت السيميائيات كذلك، فإن اللسانيات التي لا تُعْنَى إلا بالدلائل اللسانية لن تكون سوى فرع من هذا العلم العام. وإذا كان وضع اللسانيات كذلك، فإن القوانين العامة للسيميائيات ستشمل، من دون شك، الظواهر اللسانية.

وباعتبار تبعية اللسانيات للسيميائيات، وبالنظر إلى موقع السيميائيات المحدد ضمن العلوم، فإن اللسانيات تجد لنفسها موقعا ضمن تلك العلوم، ولولا ربطها بالسيميائيات، لما كان لها ذلك الموقع (6).

إن السيميائيات، وفق هذا التصور السوسيري، علم شمولي ومتحكم في رقاب اللسانيات التي تستمد مشروعية وجودها من مشروعية وجود ذلك العلم العام. إلا أن السيميائيات ليست بعد علما مستقلا، وليس لها موضوع خاص. ويعود ذلك، في رأي سوسير، إلى افتقادنا كلّ ما يمكنه أن يعرفنا بطبيعة المسألة السيميائية، أي اللسان، لأن طرح المسألة السيميائية طرحا مقبولا يفترض دراسة اللسان في ذاته، بينما غالبا ما تم تناوله، وإلى حد الآن، في علاقته بشيء آخر وبجهات نظر أخرى (7).

إن تصور سوسير لوجود السيميائيات لا يعني، بأي حال من الأحوال، استقلاليتها كعلم ولا يعني تخصيص موضوعها. فالقضايا السيميائية ما تزال موزعة على علوم مختلفة وبالتالي بقي الموضوع غامضاً أو متعدد الملامح ومتنافر القسمات. فكيف يصح، والحالة هذه، أن تكون اللسانيات فرعاً من السيميائيات ؟

إن طبيعة المسألة السيميائية بالغة التعقيد بحيث تتعذر معرفتها لأنها تحتوي على ظواهر دالة مختلفة البناء ومتفاوتة الوظيفة الرمزية والفعالية التعبيرية ومتعددة الأشكال، وإن كانت كلها من صنيع الانسان. فلابد، إذن، من وجود شيء يكون بمقدوره تجلية المسألة السيميائية. وهذا الشيء هو اللسان. فكما أن اللسان استطاع أن يصنف وقائع اللغة وأن يرتبها، فإنه

(5) نفسه ص 33
(6) انظر د ل ع. ص 33 — 34
(7) نفسه ص 34

باستطاعته أيضا أن يصنف الظواهر الدالة وأن يرتبها. كما أن اللسان قد وحَّد بين الوقائع اللغوية، فإنه بإمكانه الآن أن يُوَحِّد بين الوقائع السيميائية، بل إنه هو الذي يفصح عن الطبيعة الرمزية لمختلف الأشكال الدالة الأخرى باعتباره النسق الأهم والجوهري. وبما أن اللسان لم يسبق له أن تُنُووِل في ذاته، فَتُكُتُشِفَ طبيعته الخاصة، فإنه لم يكن بالامكان طرح المسألة السيميائية الطرح اللائق والمطلوب، أي لم يكن بالامكان بناء علم الظواهر الدالة المستقل.

فلا شك أن السيميائيات لن تقوم وتتجاوز مجرد التصور العام إلا حينما يدرسُ اللسان في ذاته. ولأن اللسانيات ما زالت في طور التأسيس النظري والمنهجي، فلا يمكن لهذا العلم العام أن يستقل وأن يُحَدد موضوعُه الخاص. فنضجه مرتبط بنضج اللسانيات وتطورها. أتبقى، بعد كل هذا، مصداقية لاعتبار اللسانيات فرعا من السيميائيات ؟ إن هذا الربط لا يتجاوز مجرد التصور المبدئي العام الذي يحتاج إلى تدقيق وتفصيل. إلا أن تأخر ظهور السيميائيات مرتبط بتأخر ظهور اللسانيات. فكيف يمكن البحث في طبيعة اللسان الحقيقية مع سيادة تصور لا يرى في اللسان سوى قائمة من الأسماء تقابل قائمة من الأشياء ؟ (8) وكيف يمكن التوصل إلى تلك الطبيعة مع جهة نظر عالم النفس الذي لا يدرس سوى إوالية الدليل لدى الفرد مُبْعِدَةً بذلك خاصيته الاجتماعية (9)؟ ثم إننا حينما ندرك أنه يجب دراسة الدليل اجتماعيا، فإننا لا نحتفظ إلا بملامح اللسان التي تربطه بالمؤسسات الأخرى، تلك المؤسسات التي تخضع لارادتنا إلى هذا الحد أو ذاك ؛ وبهذا الأسلوب نحيد عن الهدف بإهمالنا للخاصيات التي لا تنتمي إلا للأنساق السيميائية بصفة عامة وللسان بصفة خاصة. وذلك لأن الدليل ينفلت، دائماً، بدرجة ما من الارادة الفردية أو الاجتماعية، وهنا تكمن خاصيته الجوهرية التي لا تنجلي بوضوح إلا في اللسان، إلا أنها تتمظهر في الأشياء التي قلما ندرسها، وبالتالي، فإننا لا نرى ضرورة وجود علم سيميائي أو جدواه الخاصة. وبالنسبة لسوسير، فالمسألة اللسانية مسألة سيميائية قبل كل شيء. وإذن، فبغية اكتشاف طبيعة اللسان الحقيقية لابد من تناول ما يشترك فيه اللسان والأنساق الأخرى المنتسبة إلى نفس النظام. أما العوامل اللسانية التي تبدو، للوهلة الأولى، ذات أهمية قصوى (كالجهاز النطقي)، فلا ينبغي اعتبارها إلا في الدرجة الثانية إذا كانت لا تستخدم إلا تمييز اللسان عن الأنساق الأخرى. وبهذا العمل، فإننا لا نوضح المسألة اللسانية فقط، وإنما نرى أننا باعتبارنا الطقوس والعادات... الخ بوصفها دلائل، فإن هذه الوقائع ستظهر بشكل جديد، فنشعر بالحاجة إلى جمعها ضمن السيميائيات وإلى تفسيرها بقوانين هذا العلم (10).

(8) انظر د ل ع. ص 34
(9) انظر د ل ع. ص 34
(10) نفسه ص 34 — 35

نستخلص من هذا النص أن خاصية الدليل الجوهرية هي عدم خضوعه للارادة الفردية وللارادة الجماعية. وهذه الخاصية لا تنكشف بوضوح إلا في اللسان (= الدليل اللساني)، وهذه الخاصية توجد كذلك في أشياء أخرى (من ضمنها الظواهر الدالة السابق ذكرها) قلما نوليها العناية اللازمة. ومن هنا لم يتم الانتباه إلى ضرورة وجود هذا العلم السيميائي كما لم يتم إدراك أي جدوى لمثل هذا النوع من الدراسة.

غير أننا حينما نعتمد اللسان كمنطلق، فإننا نكون بصدد إنجاز دراسة لسانية. لكن هذه الدراسة اللسانية تمت بصلة إلى السيميائيات أي أن الظاهرة اللسانية ظاهرة سيميائية بالدرجة الأولى باعتبار اللسان نسقا دالا أو نسقا رمزيا. ولذلك بات من الضروري، من أجل اكتشاف طبيعة اللسان الحقيقية، تناول القواسم المشتركة بين اللسان والأنساق السيميائية الأخرى غير اللفظية. بمثل هذه الطريقة سنوضح المسألة اللسانية ونبتعد عن النظرة التبسيطية التي لا ترى فيه سوى تلك القائمة من الكلمات المقابلة لقائمة من الأشياء. بل إننا لا نتوقف عند مثل هذه الخلاصة. ذلك أننا حينما نعتبر الطقوس والعادات مثل دلائل معبرة عن أفكار، فإننا نجد أنفسنا في مسيس الحاجة إلى جمع كل تلك الظواهر والقيام بشرحها وفق قوانين العلم السيميائي. من هنا تنشأ الحاجة إلى إيجاد علم سيميائي لأننا قد خطونا خطوات هامة نحو تحديد موضوعه ونحو وضع الأسس الأولية لاستقلاله عن باقي العلوم التي طالما درست جوانب من موضوعه.

ورغم ما قد يقال عن تقدم في اتجاه حصر موضوع السيميائيات، فإننا مازلنا، مع ذلك، بعيدين عن مثل هذا الهدف. ففي معرض حديثه عن اعتباطية الدليل اللساني، يعود سوسير إلى الحديث عن السيميائيات قائلا : «في الوقت الذي سيتم فيه تنظيم السيميائيات، سيكون عليها أن تتساءل عما إذا كان من حقها أن تتناول بالدرس أنماط التعابير القائمة على دلائل طبيعية خالصة مثل الحركات الميمية. وإذا افترضنا أنها ستقبل هذه الدلائل، فإن موضوعها الرئيسي لن يكون أقل من مجموع الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل. وبالفعل، فإن كل أداة تعبير مقبولة في مجتمع معين تعتمد، من حيث المبدأ، على عادة جماعية أو على تعاقد. فدلائل آداب السلوك مثلا، والتي يتوفر فيها في الغالب نوع من التعبيرية الطبيعية.. ليست راسخة بغير قاعدة. وهذه القاعدة هي التي تجبرنا على استخدام تلك الدلائل لا قيمتها الداخلية. ويمكننا القول إن الدلائل التامة الاعتباطية تحقق نموذج (= مثالَ) الطريقة السيميائية أفضل من الدلائل الأخرى ؛ ولهذا السبب، فإن اللسان، بصفته نسقا أكثر تعقيدا وانتشارا من الأنساق التعبيرية، هو النسق الاكثر تميزا من بين كل الأنساق. وبهذا المعنى، يمكن للسانيات أن تصبح المقاس العام لكل نشاط سيميائي رغم أن اللسان ليس سوى نسق خاص» (11).

(11) نفسه ص 100 — 101

ويقول في مكان آخر : «إن المؤسسات الأخرى ــ التقاليد، القوانين، الخ... ــ قائمة كلها على العلاقات الطبيعية للأشياء بدرجات متفاوتة ؛ إذ تحتوي على تلاؤم ضروري بين الوسائل المستعملة والغايات المنشودة (مثلا، ليست التقليعة تامة الاعتباطية إذ هناك شروط يمليها الجسم الانساني)...» «وتَفْصِلُ هذه الخاصية الاعتباطية اللسانَ عن كل المؤسسات الأخرى» (12).

يبدو أن اللسان هو نموذج موضوع السيميائيات ولاشك أن ذلك يعني أن الظواهر السيميائية تتكون من «لسان» و «كلام»، وأن موضوع السيميائيات هو «اللسان». أما الكلام، فهو خارج كل ما هو سيميائي على غرار الدراسة اللسانية، خاصة وأن السيميائيات تتضمن «الاجتماعي» إذ لا وجود للسان خارج الواقع الاجتماعي لأنه ظاهرة سيميائية (13). ومن جهة ثانية، فإن موضوع السيميائيات ينبغي أن يكون منسجما ومتآلف العناصر. ولأن اللسان، كقواعد مختزنة وقوانين وأشكال نحوية منطبعة في الذهن، هو الذي يمكنه أن يوفر هذا الانسجام والتآلف بين الوقائع السيميائية. أما الكلام في السيميائيات، فلا يَعْدُو أن يكون الانجاز الفردي المتفرد.

وبما أن اللسان قائم على اعتباطية الدليل، فإن هذه الاعتباطية ستعتبر مبدأ سيميولوجيا منظما للأنساق السيميائية. ومن ثمة، أصبحت السيميائيات هي دراسة الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل. ذلك أن الدلائل لا تدل إلا بفضل التعاقد والتقليد والقانون. وبذلك، فإن الدلائل الطبيعية تكاد تعتبر خارج كل مشروع سيميائي.

إن الدلائل التامة الاعتباطية تحقق نموذج الدراسة السيميائية. ونستنتج، مرة أخرى، من ذلك أن تصور سوسير للسيميائيات قد حذا حذو تصوره للسانيات التي أصبحت مقاسا لهذا العلم العام.

وهكذا، فإن كل المبادىء والمفاهيم اللسانية تجد لنفسها موطىء قدم في أي مشروع سيميائي. فلا سيميائيات بدون لسانيات خاصة وأن اللسانيات باتت، في المشروع السوسيري، المدخل الضروري لأي عمل سيميائي.

(12) نفسه ص 110
(13) نفسه ص 112

الفصل العاشر

بعض المفاهيم السوسيرية في الكتابات اللسانية الحديثة

لقد وسمت اللسانيات السوسيرية غالبية النشاط اللساني باعتبارها قد وجهت البحث اللساني نحو تحليل اللغة بما هي نسق من الوحدات والعلاقات ونسق من العلاقات المركبية والاستبدالية المشتغلة على مستويات متنوعة تراتبية. وهذا ما كانت تعاني منه لسانيات ما قبل ــ سوسير.

ولم يكن بد من أن يترك هذا التوجه بصمات على البحث اللساني. ذلك أن التيار البنيوي الذي أرسى سوسير دعائمه يشمل أغلب المدارس اللسانية المعاصرة : مدرسة براغ (نيكولاي تروبتزكوي، رومان ياكوبسون،...) ومدرسة كوبنهاجن (لوي يلمسليف..) والمدرسة الوظيفية (مارتيني، ياكوبسون...) والبنيوية الأمريكية (بلومفيلد...) والمدرسة التوليدية التحويلية (نوم تشومسكي...).

إلا أن هذا التأثير السوسيري متفاوت الوقع من إتجاه إلى آخر. فإذا كانت غالبية الاتجاهات قد ظلت، إلى هذا الحد أو ذاك، أمينة للمرتكزات النظرية والمنهجية للسوسيرية مع ما في ذلك من تطوير أو تصحيح لبعض المفاهيم، فإن الاتجاه التوليدي التحويلي قد غير بشكل كبير تصور اللسانيات بالشكل الذي تعكسه **دروس في اللسانيات العامة**.

وإضافة إلى ذلك، وكرد فعل على السوسيرية وأتباعها برزت إلى الوجود اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية ولسانيات الخطاب والتداولية.

ونود هنا أن نقتفي أثر سوسير في بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة، إيجابا أو سلباً، من خلال المفاهيم الأساسية التي وضعها : اللسان والكلام، السانكرونية والدياكرونية، الدليل واعتباطيته وخطيته، المحور المركبي والمحور الترابطي، علم الأصوات والفونولوجيا (الصُّوَاتَة) والسيميولوجيا.

ففي مقابل اللسان والكلام السوسيريين، تمخضت الكتابات اللسانية عن مجموعة من الأزواج المرتبطة بالتصورات النظرية للسانيين. وتُعبِّر هذه الأزواج عن مقاربة نمذجية متماثلة إلى حد كبير (1). وهكذا يستبدل يلمسليف Hjelmslev اللسان والكلام بالخطاطة Schéma والمعيار Norme والاستعمال Usage والكلام Parole. ذلك أن اللسان يمكن أن ينظر إليه إما بوصفه خطاطة أي شكلا خالصاً محددا بمعزل عن تحققه الاجتماعي وتمظهره المادي، وإما بوصفه معياراً أي شكلا ماديا يُحدِّدُهُ تحقيق اجتماعي معطى لكن بمعزل عن تفاصيل التمظهر، وإما بوصفه استعمالا أي مجرد مجموعة من العادات التي يتبناها مجتمع معطى وتحددها التمظهراتُ الملحوظة (2). أما الكلام، فهو يتميز عن اللسان بصفات ثلاث هي : **1**) إنه إنجاز لا مؤسسة، **2**) إنه فردي غير اجتماعي، **3**) إنه حر غير ثابت (3).

أما مارتيني Martinet فقد لاحظ أن التعارض بين اللسان والكلام، والذي هو بمثابة تعارض تقليدي، يمكن أن يعبر عنه بالسَّنَن Code والرسالة Message، وأن السنن هو التنظيم الذي يسمح بتحرير الرسالة (4).

وإذا كان تصور هؤلاء جميعا تصورا بنيويّا، فإن تصور تشومسكي Chomsky تصور مناقض للبنيوية. ويقوم رفضه للسان وللكلام على تصور مغاير للسانيات إذ يربطها بعلم النفس المعرفي ويتجاوز بها، كعلم، التصورَ التصنيفي. ومن جهة ثانية، فإن نحو تشومسكي هو نحو جمل. وقد بَدَا أن سوسير لم يتمكن من إدماج الجمل في النسق اللساني، فكان، بذلك تصوره للتركيب تصورا قاصرا. إن اللغة نسق من الوحدات المتعالقة، لكنها أيضا نسق من القواعد. ويبدو أن ذلك يكمن وراء استبدال اللسان والكلام السوسيريين بمفهومي الكفاءة Compétence والانجاز Performance. والكفاءة هي معرفة المتكلم ــ المستمع بلسانه، والانجاز هو الاستعمال الفعلي للسان في مواقف ملموسة (5).

ويقترب التمييز الذي يشير إليه تشومسكي من التمييز السوسيري بين اللسان والكلام. إلا أنه يرى من الضروري رفض مفهوم سوسير للسان لأنه يختزل اللسان إلى جرد نسقي للعناصر ويتبنى تصور همبولدت Humboldt الذي يجعل من الكفاءة العميقة Sous - jacente نسقا من العمليات التوليدية (6).

(1) A. Berrendonner, les modèles linguistiques et la communication in J.Cosnier et autres, les voies du langage. p. 23.

(2) L.Hjelmslev. Essais linguistiques. P. 80 وتنظر أيضا الصفحات : 81 — 86.

(3) نفسه. ص 86 — 87

(4) Eléments de linguistique générale. P.25

(5) N.Chomsky. Aspects de la théorie syntaxique P. 14

(6) نفسه. ص 14.

يقول تشومسكي في مكان آخر منتقدا مفهوم سوسير للسان : «إن سوسير يرى اللسان، في الأساس، مستودعاً من الدلائل المصحوبة بخاصياتها النحوية، أي مستودعا من العناصر الشبيهة بالكلمة والمركبات الثابتة ومن دون شك، بعض الأنماط المركبية المحدودة. إنه لم يكن، إذن، قادرا تمام القدرة على أن يتوصل إلى الامساك بالعمليات التكرارية Recursive الموجودة في البنية العميقة لتكوين الجملة، ويبدو أنه ينظر إلى تكوين الجملة وكأنها قضية الكلام أكثر مما هي قضية اللسان، وكأنها قضية الابداع الحر والارادي أكثر مما هي قضية قاعدة نسقية (أو، بدون شك، وضمن منظور غامض، كأنها توجد في الحد الفاصل بين اللسان والكلام). وعليه، فإنه لا وجود لأي موقع في هذه الخطاطة «للقواعد المتحكمة في الابداعية» من النوع الذي يُستلزم في الاستعمال العادي للغة (...). إن اللسانيات المعاصرة تقع، إلى حد كبير، تحت تأثير تصور سوسير للسان باعتباره جردا من العناصر، وتقع تحت تأثير انشغاله بأنساق العناصر أكثر من انشغاله بأنساق القواعد...» (7).

وفيما يتعلق بالسانكرونية والدياكرونية، يمكن أن نقتصر على إيراد النقد القوي والعنيف الذي سجله ياكوبسون Jakobson بخصوص هذه الثنائية. فهو يلاحظ أن هذا التصور تصور متجاوز، ذلك أن تاريخ نسق معين لا يمكنه أن يكون سوى تاريخ نسق لساني معين يتعرض لتغيرات مختلفة. ويعتقد ياكوبسون أن الخطأ والالتباس الكبيرين والفصلَ المحسوم في أمره بين السانكرونية والدياكرونية يعود، إلى حد كبير، إلى الالتباس بين الثنائيتين : بين الثنائية الأولى، وهي ثنائية السانكرونية والدياكرونية، وبين الثنائية الأخرى، وهي ثنائية السكونية Statique والدينامية Dynamique. فالسانكروني لا يعادِل السكوني (8). والتغير، في بداياته، واقعة سانكرونية، ولذلك فإن التحليل السانكروني ينبغي أن يشمل التغيرات اللسانية. وعلى عكس ذلك، فإن التغيرات اللسانية لا يمكن أن تُفهم إلا على ضوء التحليل السانكروني (9).

يعني ذلك أن التغير اللساني ليس قوة عمياء وإنما هو قوة نسقية Systématique في الأساس، فالتغيرات الصوتية، مثلا، تظهر داخل النسق اللساني نفسه ولا يمكن أن توصف بشكل جيد إلا باعتبارها تغيرات في القواعد لا باعتبارها تطوراً لتحقيق العناصر.

أما المحوران السوسيريان المركبي والترابطي، فقد تعرضا لبعض التغيرات المتنوعة. ونورد، في هذا الصدد، رأي كل من مارتيني وياكوبسون. فمارتيني يرى أن المرء يدرك الوحدات اللسانية، سواء كانت دلائل أم فونيمات (صُوَيْتَات)، تنسج فيما بينها نمطين مختلفين من العلاقات : فهناك، من جهة، العلاقات الموجودة في القول énoncé المسماة مركبية

(7) Current issues in linguistic théory. p. 23

(8) Essais de linguistique générale. P. 36

(9) نفسه. ص 37

والقابلة للملاحظة بشكل مباشر. ولتعيين هذه العلاقات، يختار مارتيني مصطلح التباينات Contrastes. وهناك، من جهة ثانية، العلاقات التي نتصورها بين الوحدات التي يمكنها أن تظهر في نفس السياق والتي تلغي بعضها البعض في هذا السياق على الأقل. وتسمى هذه العلاقات بالعلاقات الاستبدالية — Paradigmatiques ويُعيِّنها مارتيني بالتعارضاتالتي يمكن أن تظهر في نفس السياقات (10).

أما ياكوبسون فيرى أن النمطين الأساسيين للترتيب اللذين يُسْتَعْمَلانِ في السلوك اللفظي هما : الاختيار La sélection والتأليف La combinaison. إن التكلم يستلزم اختيار بعض الكيانات اللسانية وتأليفها في وحدات لسانية ذات درجة عليا من التعقيد. ويظهر ذلك على المستوى المعجمي ذلك أن المتكلم يختار الكلمات ويؤلف فيما بينها في جمل وفق النسق التركيبي للغة التي يستعملها ؛ وتُؤلَّف الجمل، بدورها، في أقوال. إلا أن المتكلم ليس أبدا فاعلا تام الحرية في اختياره للكلمات : إن الاختيار ينبغي أن يُقام به انطلاقا من الثروة المعجمية المشتركة بينه وبين المرسل إليه (11). وهكذا، فإن كل دليل يستلزم نمطين من الترتيب : 1) التأليف : بحيث إن كل دليل يتكون من دلائل مكوِّنة و / أو يظهر في التأليف مع دلائل أخرى. وهذا يعني أن كل وحدة لسانية تُسْتخدَم في نفس الآن سياقا لوحدات جد بسيطة و / أو تجد سياقها الخاص في وحدة لسانية أكثر تعقيدا. ويترتب عن ذلك أن كل تجميع فعلي لوحدات لسانية يُرْبَط بينها في وحدة عليا : إن التأليف والسياقية Contexture عبارة عن وجهين لنفس العملية. 2)الاختيار : بحيث إن الاختيار بين أطراف متناوبة يستلزم إمكان استبدال أحد الأطراف بطرف آخر، مناسب للأول حسب مظهر ما ومختلف عنه حسب مظهر آخر. وبالفعل، فإن الاختيار والاستبدال Substitution هما وجهان لنفس العملية (12).

وفي ما يخص اعتباطية الدليل، يرى بنفنيست أن استدلال سوسير — القاضي باعتباطية الدليل لأن الدليل لا رابط طبيعيا له، في الواقع، مع المدلول — استدلالٌ خاطىء لأن سوسير يلجأ، بشكل غير واع، إلى طرف ثالث غير متضمَّن في التعريف الأصلي للدليل باعتباره كيانا نفسيا يُوَحِّدُ بين دال ومدلول. والطرف الثالث هو الشيء نفسه، هو الواقع الذي أقصاه سوسير من تعريفه للدليل. وإذن، فإن هناك تناقضا بين الطريقة التي عرَّف بها سوسير الدليل اللساني وبين الطبيعة الأساسية التي يسندها إليه (13). ويخلص بنفنيست من ذلك إلا أن الرابط بين الدال والمدلول ليس اعتباطيا، وانما هو، على النقيض من ذلك،

(10) op.cit. P. 27
(11) op.cit; P. 45 — 46
(12) نفسه ص 48
(13) op.cit. P.50

ضروري. إن بينهما تلاحما جد وثيق. (14) أما ما هو اعتباطي فهو أن دليلا معينا، لا غيره، يُطبَّق على عنصر ما من الواقع لا على عنصر آخر. وبهذا المعنى، من المسموح به الحديث عن العَرَض. إن ما بين اللسان والواقع، بالنسبة للذات المتكلمة، مُلاءَمَة تامة : فالدليل عبارة عن واقع (15).

وكما انتقدت اعتباطية الدليل، عند سوسير، انتقد مبدأ خطية الدليل عند سوسير. يرى ياكوبسون أنه من جهة النظر النطقية، فإن تعاقب الأصوات لا وجود له. فعوض أن تتعاقب الأصوات، فإنها تتعانق ؛ والصوت الذي يعقب، حسب الانطباع الأكوستيكي (= الاصغائي) صوتا آخر يمكنه أن ينطق به في تزامن مع هذا الصوت الآخر أو جزئيا قبله (16). إنه يستحيل علينا أن ننطق بفونيمين في نفس الآن. إلا أنه يمكننا إصدار العديد من الخاصيات المميزة Qualités Distinctives في نفس الآن (17). إن التصور السوسيري لدال خطي تصور غريب بحيث إن سوسير يعترف بالاشتغال الدائم لمحوري المتعاقبات والمتزامنات ولنظامين من التنسيق في اللسان.. فسواء تعلق الأمر بالكلمات داخل وحدة تركيبية أو بالوحدات الصرفية (المورفيمات Morphèmes) داخل الكلمة، أو بالفونيمات داخل المورفيم، فإنها تُرَتَّبُ كلها الواحدة بعد الأخرى، أي ترتب على محور المتعاقبات. ومن جهة أخرى، فإن كل وحدة من هذه الوحدات المذكورة تشكل، بالضرورة داخل اللغة، جزءا من نسق قيم متماثلة وقابلة للتعارض. وهذه الفئات من القيم المتلاحمة ترتب على محور المتزامنات (18).إن الفئة المحتملة (= المتزامنات) أو النسق الخفي هو الذي يوفر التعارضات الضرورية لتشكيل الدليل. وبالتالي، فإن الدوال تحوز بالفعل على المحورين وتشكل مكوناتها سلسلة على مستوى المتعاقبات وعلى مستوى المتزامنات (19). إن الفونيم، مثلا، يشكل امتدادا لا نقطة على مستوى المتزامنات ومحور المتعاقبات أيضا (20).

وبخصوص تصوره للفونولوجيا (الصِّوَاتة) وعلم الأصوات، واعتمادا على تمييزه بين اللسان والكلام، فصل تروبتزكوي Troubetzkoy بين علمين متميزين يدرسان أصوات اللغة. فالفونولوجيا هي علم أصوات اللسان وعلم الأصوات هو علم أصوات الكلام. وبما أن دال

(14) نفسه ص 51.
(15) نفسه ص 52
(16) Six leçons sur le son et le sens P. 30
(17) نفسه ص 106
(18) نفسه ص 108
(19) نفسه ص 109
(20) نفسه ص 110.

فعل الكلام ظاهرة طبيعية معزولة وتيار صوتي، فإنه على العلم الذي سيهتم به أن يستعمل مناهج العلوم الطبيعية. وبذلك يمكننا أن ندرس إما الجانب الفيزيائي الخالص الأكوستيكي (= الاصغائي) للتيار الصوتي، وإما الجانب الفيزيولوجي النطقي حسب إذا ماكنا نود فحص طبيعته الخاصة أو طريقة إنتاجه. وبذلك فإنه يمكن تعريف علم الأصوات باعتباره علمَ الوجه المادي لأصوات اللغة الانسانية (21). أما دال اللسان فهو كمية من العناصر التي يكمن جوهرها في تمييزها عن بعضها البعض. فكل كلمة ينبغي أن تتميز بشيء ما عن كل الكلمات الأخريات في نفس اللسان. إن اللسان يتكون من وسائل تمييزية محصورة العدد. والفونولوجيا ينبغي أن تبحث عن الاختلافات الصوتية المرتبطة، في اللسان المدروس، باختلافات دلالية، كما ينبغي أن تبحث في كيف تتصرف العناصر الاختلافية فيما بينها ووفق أية قواعد يمكنها أن تتألف فيما بينها لتكوين الكلمات أو الجمل. إن الفونولوجيا لا ينبغي لها أن تعالج إلا الصوت الذي يؤدي وظيفة محددة في اللسان (22).

وبخصوص مفهوم السيميولوجيا، عند سوسير، فقد عرف عدة تطورات وتغييرات منذ أن وضع صاحب الدروس مشروع تصوره. فلقد تغيرت ملامح السيميوطيقا بفضل التعرف على سيميوطيقا تشارلز سندرز بورس C . S . Peirce ورمزية كاسيرر Cassirer وسيميوطيقا الثقافة في الاتحاد السوفياتي خاصة. وسنحاول هنا أن نشير إلى أهم ما طرأ على السيميائيات منذ سوسير.

فإذا كانت سيميولوجيا التواصل مع كل من بريطو Prieto وجورج مونان G . Mounin وبويسنس Buyssens قد ظلت أمينة للطرح السوسيري ذلك أن موضوعها هو الدلائل القائمة على القصدية التواصلية Intentionalité، وأن هذا التواصل هو من جنس التواصل اللساني باعتباره التواصل الحق، فإن سيميولوجيا الدلالة، عند رولان بارت R . Barthes تشكل استمرارا للتصور السوسيري وقطيعة معه في آن واحد، ذلك أن بارت قد شغّل كل المفاهيم اللسانية بل أدمجها في كل دراسة سيميولوجية بحيث إن كل ظاهرة سيميائية تتكون من لسان وكلام، ودراستها كنسق تتطلب الاستعانة بالمركب والاستبدال والقيمة والسانكرونية والدياكرونية وغيرها من المفاهيم السوسيرية كما تبلورت صيغتها مع اللساني الدانماركي يلمسليف. إلا أن بارت يعمد إلى قلب المعادلة السوسيرية القائلة بأن اللسانيات فرع من السيميولوجيا. ويعود سبب ذلك في رأيه، إلى أن إنتاج المعنى والمدلولات لا يمكنه أن يتم خارج اللغة لأن ما تدل عليه أية مادة يعني اللجوء، قدريا، إلى تقطيع اللغة. فعالم المدلولات ليس شيئا آخر غير عالم اللغة (23). إن تصور بارت الأصلي يقوم على أن الأشياء والصور

(21) Principes de Phonologie. P. 10 — 11

(22) نفسه ص 11 — 12

(23) Eléments de Sémiologie. Gonthier. P. 80

والسلوكات يمكنها أن تدل، إلا أنها لا تدل بشكل مستقل إذ كل نسق سيميولوجي يمتزج باللغة (24). وبالتالي، فإن اللسان هو الذي يمكنه أن يستعمل للقيام بتأويل كل الأنساق غير اللسانية. وبذلك فإن اللسانيات ليست فرعا من علم الدلائل، وإنما السيميولوجيا هي التي تشكل فرعاً من اللسانيات (25). وعلى عكس سوسير وأنصار سيميولوجيا التواصل، لم تعد اعتباطية الدليل مبدأ سيميولوجياً عند بارت إذ تحتوي سيميولوجيته على كل الأنساق كانت قائمة على الاعتباطية أم لم تكن.

ويمكن أن نسجل مع مارسيلو داسكال Marcelo Dascal استحالة وجود علم للدلالة Sémantique في المنظار السوسيري إذا اعتبرنا أن مهمة علم الدلالة تكمن في دراسة العلاقات بين الدلائل ومُعَيَّناتها Désignata. وبما أن سوسير جعل الرابط بين الدال والمدلول داخل الدليل، فإنه يقصي بذلك من مجال السيميولوجيا دراسة العلاقات بين اللغة وما تتحدث عنه (26).

بذلك نجد أنفسنا مع بورس الذي يعتبر الدليل ثلاثيا لا ثنائيا كما هو الحال عند سوسير، إذ الدليل يتكون من ممثِّل representamen وموضوع objet ومؤوِّل interpétant (27). وهذه العناصر الثلاثة في تفاعلها هي التي تكوِّن أية عملية ترميزية. وتشمل السيميوطيقا عند بورس ثلاثة أبعاد : البعد التركيبي الذي يُعْنَى بدراسة علاقات الدلائل ببعضها البعض، والبعد الدلالي الذي يُعْنَى بدراسة علاقات الدلائل بالموضوعات (= الأشياء)، والبعد التداولي Pragmatique الذي يُعْنَى بدراسة الدلائل في علاقاتها بالمؤوِّلات (28). وبهذا المعنى، تنفتح السيميولوجيا على التداولية.

(24) نفسه. نفس الصفحة.

(25) نفسه. ص 81

(26) La Sémiologie de leibniz. P. 25

(27) Ecrits sur le signe. P.147

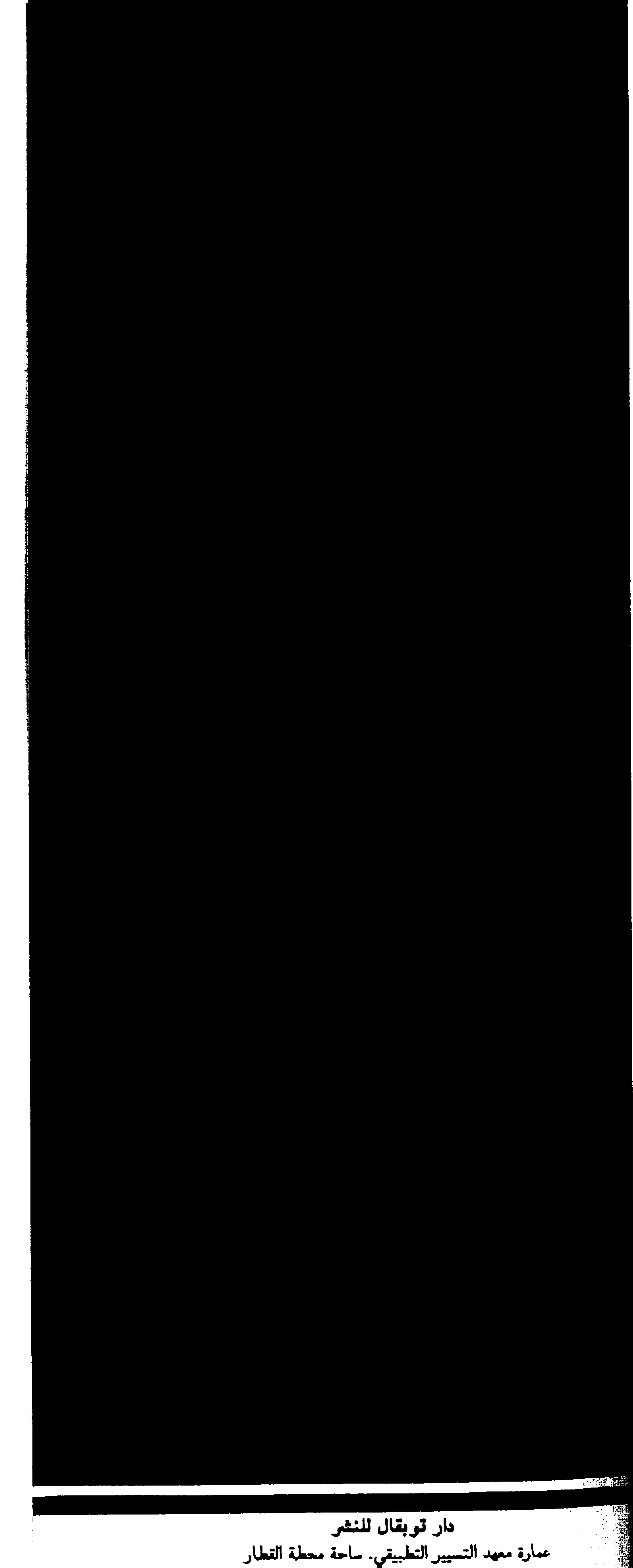
(28) Deledalle. Théorie et pratique du signe. p. 147

خاتمة

هيمنت مساءلة الظاهرة اللغوية على عمل سوسير. فأمدنا بأجوبة وبنى بناء نظريا ومنهاجيا حسم في الكثير من القضايا اللغوية المعلقة. وكان كلما تجاوز قضية نظرية الى أخرى إلا وقام بمعاودة النظر والتصحيح. وبقيت مسائل غامضة في ثنايا دروسه. وفتح أبوابا لظهور مقاربات أخرى مغايرة لمقاربته أو مكملة لمعماريته النظرية.

جميل أن تخلق كل نظرية نقيضها من داخلها، تطرح أسئلة بطريقة سوية وملائمة وتقدم أجوبة. ولم تكن إجابات سوسير، في عمقها، غير طرح المزيد من الأسئلة. فجاء لسانيون آخرون، دحضوا قضايا وصححوا أخرى وطوروا وأنضجوا ما كان يتطلب ذلك. ومع ذلك لم يغب سوسير.

لقد قطعت اللسانيات مسافات نظرية كبيرة وتزاحمت الأسئلة الصعبة والحقيقية وتدفقت. لم تتوقف الأسئلة الصحيحة التي صاغها اللسانيون. ومع ذلك لم يَخْبُ صوت سوسير.



دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي. ساحة محطة القطار
بلفدير. الدار البيضاء 05 - المغرب